جامعة بنغازي

كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم : التاريخ

شعبة: التاريخ الإسلامي

العلاقات الإقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية

(648 – 923 هـ / 1250 – 1517 م)

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير)

كلية الآداب قسم التاريخ بتاريخ 17/ 09 /2015 م

إعداد الطالب :

أحمد عمر رمضان محمد

إشراف الأستاذ الدكتور :

علي حسين الشطشاط

أستاذ التاريخ الإسلامي

كلية الآداب – جامعة بنغازي

جامعة بنغازي

كلية الاداب

الدراسات العليا

قسم التاريخ

العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية

"1517 – 1250 / 923 – 648"

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة التخصص العالي " الماجستير" في التاريخ بكلية الآداب

إعداد الطالب

أحمد عمر رمضان المسلاتي

لجنة المناقشة :

الاسم	الصفة	التوقيع
أ. د. علي حسين الشطشاط	مشرفاً	
أ. د. محمد صالح منصور	ممتحناً داخلياً	
أ. د. صالح مصطفى المزيني	ممتحناً خارجياً	

يعتمد

د. أحمد عمران بن سليم

وكيل كلية الآداب

.....

تاريخ المناقشة 2015.09.17 م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يَا أَيُّـــهَا الَّذِينَ آمَنـــُوا هَـلْ
أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ
عَـــذَابٍ أَلِيـــمٍ }

سورة الصف،الآية رقم 10

الإهـــداء

إلى من ربياني صغيراً وعنيا بى كبيراً

إلى والـــديّ أثابهمـــا الله

أُهـــدي بحثـــي هـــذا.

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .....

أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور علي حسين الشطشاط على مد يد العون خلال فترة دراستي بدأً من السنة التمهيدية ، وتتبعه لي بملاحظاته القيّمة خلال عملي لإنجاز هذا البحث حتى استطعت بفضل الله أن أتمه على هذا النحو المتواضع فاسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتقدم بوافر الشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ بجامعة بنغازي الذين لا يتسع الشكر لذكرهم جميعاً

ولا يفوتني أن اشكر صديقي حافظ سالم على المساعدة التي قدمها لي ، وكذلك الدكتور د.عزالدين علي ، والشكر موصول لكل من أسهم وساعدني على إنجاز هذا العمل من العائلة والأصدقاء .

كما أشكر جميع العاملين والموظفين بالمكتبات التي تحصلت منها على مادتي العلمية لإنهاء بحثي .

متمنياً التوفيق للجميع ، والله من وراء القصد ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

كان أكثر الطرق التجارية أماناً التي استخدمت في العصر الوسيط الطريق الذى يأتي من الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر ، ومنه يسلك طريقين الأول: سيناء إلى دمشق فموانئ البحر المتوسط ، والثاني: عبر الصحراء إلى النيل فالقاهرة، ثم بالنيل أيضاً إلى الإسكندرية، فأوربا ، وشهد هذا الطريق الذي يمر بالأراضي الخاضعة لسلطنة المماليك انتعاشاً ملحوظاً بين فترة وأخرى، ففي النصف الثاني من القرن(السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي) غدا من أكثر الطرق التجارية أهمية ، بعد تعطل الطريق التجاري القادم من وسط أسيا بسبب غزوات المغول، كما انتعش عند هجمات التيموريين وخلال فترة التوسع العثماني في آسيا الصغرى ونزاعها مع دولة المماليك في مصر والدولة الصفوية في إيران ، فقد تسببت هذه الصراعات وما رافقها من اضطراب سياسي إلى قطع الصلات التجارية بين الشرق والغرب بتوقف العمل بالطرق البرية المارة بهذه المناطق مما أضطر التجار إلى استخدام طريق البحر الأحمر فانتعش هذا الطريق وبه انتعشت أوضاع الدولة المملوكية في مصر.

كان لموقع سلطنة المماليك أثر إيجابي على حياتها الاقتصادية بأن جعلها في عهد قوتها تتحكم في البحرين المتوسط والأحمر وبذلك أصبحت أراضيها حلقة وصل بين الشرق الإسلامي والغرب الأوربي, لإطلالها على أقصر الطرق المؤدية إلى الهند ، مصدر السلع المرغوبة في أوربا آنذاك ، حيث كانت موانئ البحر المتوسط وسيلة الاتصال بها من خلال خطوط تجارية منتظمة تمر بتلك الموانئ.

وقد أثرى سلاطين المماليك من التجارة المارة بهذا الطريق فعملوا أولاً وسطاء بين تجار الشرق والغرب، ثم تاجروا بأنفسهم واحتكروا التجارة بعد أن انتزعوها من "التجار الكارمية" وغالوا في احتكارهم لها فارتفعت أسعار التوابل

والسلع الشرقية عامة في أوربا إلى أربعة وخمسة أضعاف أسعارها في الهند, وبرغم الرسوم الجمركية الباهظة التي فرضها سلاطين المماليك على أنواع البضائع المتجهة إلى أوربا فقد استمر تركز التجارة على هذا الطريق لعدم سلامة الطرق الأخرى وظل على هذه الحال إلى أن نشطت حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية خلال القرن (التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي) وتحول طريق التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح .

وترجع أهمية دراستي لموضوع " العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية " ، لكون العلاقة بين الطرفين كانت تحمل زخماً قوياً تغلب فيه الطابع الاقتصادي البحت على الدين، وهذه العلاقة التجارية لم تعرقلها الحروب الصليبية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط المعروف بحوض الليفانت ، فكان التعصب الديني على أشده آنذاك ،ومع ذلك انتعشت تجارة البندقية انتعاشاً هائلاً وأظهر الطرفان مرونة وليونة من أجل الحصول على احتياجاتهما وعلى المكاسب المادية بالرغم من الصعوبات والمعوقات المتعددة ، ومن هنا تتمثل أهمية دراستي لهذا الموضوع.

أما الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع فهي :

1. رغبتي الشخصية في دراسة المواضيع الاقتصادية وخاصة العلاقات بين الدول ، كون الاقتصاد من أهم العوامل المحركة للتاريخ وقيام الحضارات ، والتجارة من المهن النبيلة زادها شرفاً احتراف بعض الأنبياء لها، فهي مكملة للنشاط البشري في مجالات الزراعة والصناعة فضلاً عن أنها مصدر مهم من مصادر الدخل والثروة للناس والدولة.

2. خلال فترة البحث احتلت التجارة الدولية المرتبة الأولى في العلاقات بين الدول وكانت متزامنة مع الحملات الصليبية التي استمرت بعد استرجاع (عكا) آخر معاقل الصليبيين في بلاد الشام ، وإنما استمرت في شكل حرب اقتصادية مخطط لها

بغية إنهاء السيطرة الإسلامية والتحكم بالموقع الجغرافي على تجارة العبور بين الشرق والغرب، وحرمان الدولة المملوكية من مصدر ثراء ضخم يؤدي إلى إضعافها اقتصادياً.

3. كان للاحتكاك بين الحضارات والدول التي حدثت في تلك المدة – مدة الدراسة – الأثر الكبير في زيادة الرغبة لدراسة هذا الموضوع مع صعوبته وتشابك مواضيعه، منها العلاقة بين البندقية والدولة البيزنطية، ولاحقاً مع العثمانيين، وكذلك دخول المغول والتتار على ساحة الأحداث، وآخرهم البرتغاليون وكسرهم لاحتكار البنادقة والمماليك للتجارة الشرقية.

أما عن أهداف هذه الدراسة فهي:

1. توضيح الدور الذي لعبته كل من البندقية وسلطنة المماليك في المجال السياسي والاقتصادي والحربي ، وأثر ذلك على نشاط السكان وتطوره حتى أصبحت البندقية أولى المدن البحرية في شرق البحر المتوسط ،ونتيجة لأزدياد نشاطها التجاري فقد شاركت في الحملات الصليبية للحفاظ على هذه المكانة والحصول على موطئ قدم في الشرق الإسلامي.

2. ذكر ومعرفة الطرق التجارية التي كانت سائدة بين البندقية ودولة المماليك والشرق الأقصى ، وتوضيح أهم المراكز التجارية السائدة آنذاك ، والأثر الذى سببه سقوط القسطنطينية بيد الأتراك العثمانيين وهجمات المغول والصدام بينهما وقلة الأمن في الطرق البرية.

3. إبراز الدور الذى لعبه سلاطين المماليك في حماية التجارة والمعاملة التي عاملوا بها التجار البنادقة والحوافز التي تحصلوا عليها.

4. تبيان الدور الذي لعبه القناصلة البنادقة ودورهم في المجال الدبلوماسي والتجاري والتجسسي وكيف كان له أثراً كبيراً في العلاقات بين الطرفين ،وعرض للفنادق التي كان يمتلكها البنادقة في دولة المماليك وأهميتها بالنسبة للجالية البندقية.

5. ذكر أنواع السلع التي كان يتاجر فيها الطرفان وعلى رأسها الرقيق والتوابل وإعطاء نبذة عن الجمارك التي فرضها المماليك على التجارة المارة ببلادهم ,ومعالجة موضوع العملات المتداولة والاضطراب الذي صاحبها، وظهور نظام المقايضة.

6. الإشارة إلى طائفة التجار "الكارمية" وعلاقتهم بسلاطين المماليك، والمكانة التي وصلوا إليها والدور الذي قاموا به في التجارة الشرقية ،وكيف استطاع المماليك التضييق عليهم عن طريق الاحتكار حتى أفلس الكثير منهم، وأصبح الآخرون من ضمن تجار السلطان.

7. التطرق إلى كشوف البرتغاليين الجغرافية ، وسعيهم إلى الهيمنة على تجارة التوابل على حساب التجار المسلمين واحتكارهم لها ،وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح ،وأثر ذلك التحول الكبير على اقتصاد دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط وبخاصة – دولة المماليك والبندقية -.

واتبعت في دراستي لهذا الموضوع مسلكاً علمياً قائماً على المنهج التاريخي السردي ، والوصفي، والمقارن ، والتحليلي أحياناً , محاولاً جهدي ربط الأحداث التاريخية ببعضها.

أمّا عن أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة ، منها عدم الإلمام الكافي باللغة الإنجليزية ،وقلة المصادر والمراجع رغم سعيي الحثيث للحصول عليها كما أن الباحث في الأوضاع الاقتصادية للدول وعلاقاتها ببعضها يجد معوقات في الحصول على مبتغاه بسبب تبعثر الأخبار والمعلومات التي تتحدث عن الاقتصاد

وجوانبه في ثنايا المصادر إلاّ القليل منها ،كما أنها لم تتطرق مطلقاً إلى جوانب مهمة مثل المراسيم البابوية والسفارات والفنادق إلاّ القليل النادر.

ولعلَ من الصعاب الشديدة التي تعرضت لها خلال هذا البحث هو قلة الكتب في مكتبة جامعة بنغازي تسد ما احتجت إليه من مراجع ، يضاف إلى ذلك أن النواحي الحضارية التي من أهمها الحياة الاقتصادية من المواضيع التي يصعب البحث والدراسة فيها، حيث إن لها تأثيراً رئيسياً وجوهرياً في أحوال الدول والناس العامة والخاصة.

ومن الدراسات السابقة التي كتبت حول الموضوع :

1. البندقية جمهورية أرستقراطية ، للمؤرخ الفرنسي: شارل ديل ، ترجمه إلى العربية : الدكتور: أحمد عزت عبد الكريم والأستاذ: توفيق إسكندر ، وهو كتاب قيّم وقامت بنشره دار المعارف سنة 1948 ،وقسم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول ، تناول في الأول منها نشأة الجمهورية وتكوينها، والنمو الاقتصادي، وتحدث في الفصل الثاني عن أسباب قوة البندقية، كتنظيم التجارة البحرية وميدانها وسلعها والأخطار التي هددت تجارتها ، كما تطرق إلى مساعدة البندقية للصليبيين في حملاتهم ضد الشرق الإسلامي ، والفصل الثالث افرده لظهور الأتراك العثمانيين، والكشف عن طريق الهند والبرتغاليين، وكفاح البندقية للاحتفاظ بتجارة التوابل وانهيار تجارتها ، أما الفصل الرابع فخصصه لدراسة نهاية البندقية وضياع ممتلكاتها على حساب أعدائها.

وهذا الكتاب غزير المعلومات تناول علاقة البندقية بأغلب الدول التي عاصرتها من بيزنطيين ومماليك وعثمانيين وغيرهم.

2. العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، للدكتور: عادل سليمان زيتون ، ويحتوي هذا المصنف على خمسة أبواب تناول فيها عوامل ازدهار النشاط التجاري للجمهوريات الإيطالية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط و نشاطها التجاري في الدولة البيزنطية، ومن أهم هذه الأبواب الباب الرابع الذي وضّح فيه النشاط التجاري للجمهوريات الإيطالية مع القوى الإسلامية في مصر والشام وتطورها، وفصّل فيه القول عن الأساطيل التجارية والجاليات الإيطالية في مصر والشام ، وفى الباب الأخير تناول النشاط التجاري للجمهوريات الإيطالية في جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط مثل جزيرة قبرص وكريت.

3. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، للدكتور: نعيم زكي فهمي وهذا المرجع مفيد وغني بالمعلومات المهمة ،ويتكون من ستة فصول ألقى فيه المؤلف نظرة عامة عن أحوال دول حوض البحر المتوسط من سقوط القسطنطينية إلى دخول العثمانيين إلى مصر ، والعلاقات التجارية لهذه الدول مع بعضها ، وكذلك الطرق والمراكز التجارية السائدة في العصور الوسطى ،والسلع المتبادلة بين الشرق والغرب، والنظم التجارية السائدة ،وختم هذه الدراسة بكشف طريق رأس الرجاء الصالح ،ونهاية دولة سلاطين المماليك.

واعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها :

1. كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) من تأليف : شيخ مؤرخي مصر الإسلامية تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (م: سنة 845هـ / 1441م) وهو مؤلف مطول في تاريخ مصر الإسلامية عُني فيه بالتأريخ لمصر منذ الفتح الإسلامي لها إلى قبيل وفاته ،وقد كتبه ليكون خاتمة مؤلفاته في تاريخ مصر والكتاب يقع في أربعة أجزاء، كتبه على نظام الحوليات فسرد تاريخ كل سنة على حدة، والكتاب مهم في علاقته بموضوع البحث، حيث أنه زودني بمعلومات قيمة

عن الأحوال الاقتصادية والأزمات التي تعرضت لها مصر في موضوع الدراسة، وهو دقيق في رواياته وثقة في أخباره وسلك فيه مؤلفه سبيلاً فلا هو بالكثير الممل ولا بالمختصر المخل ، وكان مكان الفائدة منه في الفصول الأول والثاني والرابع.

2. كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لمؤلفه :جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (م: سنة 874هـ / 1469م) وهو أحد تلاميذ شيخ المؤرخين المقريزي ، ويقع الكتاب في ستة عشر جزأً والأجزاء من السابع إلى السادس عشر خاص بدولة المماليك ،ولهذا الكتاب قيمة تاريخية وأسلوبه سهل العبارة، وهو مصدر مهم لدراسة تاريخ المماليك، واستفدت منه في الفصلين: الأول والرابع من دراستي.

3. كتاب (إنباء الغمر بأنباء العمر) لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م: سنة 852هـ / 1448م) واشتمل كتابه (الإنباء) على الحوادث الواقعة في الفترة من (سنة 773هـ إلى سنة 850هـ) من تاريخ دولة المماليك ولم يقف ابن حجر عند الحوادث السياسية فقط وإنما تناول معها الأوضاع الاقتصادية وغيرها ، ليس في مصر والشام وحدهما بل وفى الحجاز، والعراق، واليمن والمغرب العربي وإن استأثرت حوادث دولة المماليك – في هذه الفترة – بالحيز الكبير من كتابه ، وكان ابن حجر يكتب حولياته بعد انقضاء مدة من حدوثها فكانت رؤيته للأحداث مكتملة وكانت مقرونة بعلاتها ومسبباتها ، وكان هذا الكتاب ذا فائدة كبيرة لي في الفصلين الثاني والرابع.

كذلك استفدت في دراستي هذه من الكثير من المصادر الأخرى، مثل المصادر الجغرافية، وكتب الرحالة، وكتب التراجم والطبقات، والتي سوف أوردها في قائمة المصادر والمراجع .

واستعنت أيضــاً بالعديد مـن المراجــع العربيـة والأجنبيــة المترجمة من أهمهــا :

1. كتاب (تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى) لمؤلفه: فلهلم . هايد، وترجمة: أحمد رضا محمد رضا ، ويعد من أفضل الكتب التي تدرس تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، ويتكون من أربعة أجزاء ، تطرق إلى تفاصيل دقيقة عن التجارة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط بين المدن والجمهوريات الإيطالية والشرق البيزنطي والعثمانيين والمسلمين في مصر وبلاد الشام، وغيرها من الجوانب كتجارة طريق الحرير، وهجمات التتار والصين، والهند، وفارس ، وظهور البرتغاليين على مسرح الأحداث وتكلم عن السلع والحاصلات التي كانت متبادلة بين الشرق والغرب ، والحقيقة أن هذا المرجع كان خير عون لي في أغلب فصول رسالتي.

2. كتاب (في طلب التوابل) للمؤلفة الانجليزية: سونيا . ي . هاو، وصنف هذا الكتاب باللغة الفرنسية، وترجمه إلى العربية: محمد عزيز رفعت ،ويتألف من جزأين: الجزء الأول: ويقع في أربعة فصول تحدثت فيه عن التوابل ومصادرها ،وعن مراكز التجارة كالإسكندرية ، وعن تواجد التجار الفرنجة أيام الفاطميين والأيوبيين في مصر وعن دور الحروب الصليبية في إعادة الاتصال التجاري بين الشرق والغرب، أما فيما يخص الجزء الثاني الذي قسمته إلى تسعة عشر فصلاً ،تطرقت فيه إلى مواضيع مختلفة منها، الأمير هنري الملاح وكشوف البرتغاليين الجغرافية ، وهكذا كان هذا المرجع ذا فائدة كبيرة لي في هذه الدراسة في أغلب الفصول .

كذلك استعنت بالعديد من الدوريات والرسائل العلمية وغيرها من المراجع التي بتوفيق من الله تمكنت من خلالها أتمام هذه الرسالة.

وبعد فقد اشتملت رسالتــي على مقدمــة وخاتمــة وستـــة فصول ، ورأيت أن أذيلها ببعض الخرائــط وملحــق وهى ذات فائدة للموضوع.

ولقد آثرت في تقسيمي لهذا الموضوع أن ابدأه بفصل تمهيدي في محاولة لتوضيح نشأة البندقية وتكوينها وخصوصية موقعها ، وإلقاء لمحة عن توسعها في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، وأشتمل أيضاً على إشارة موجزة عن مشاركتها في الحملات الصليبية وفقاً لمصالحها التجارية ، وكيف أصبح البحر المتوسط بحراً أوربياً بقيام تلك الحروب.

وفى الفصل الأول: (الطرق والمراكز التجارية بين دولة المماليك والبندقية) ألقيت الضوء على الطريق التجاري بين المماليك والبندقية ، إلى جانب قوافل البندقية البحرية ومواسمها وفقاً لهبوب الرياح وحالة البحر ، بالإضافة إلى المراكز التجارية في دولة المماليك والأسواق فيها واستخدام النيل في نقل السلع بين القاهرة والإسكندرية،وأفردت القول عن الطريق التجاري بين الغرب التجاري وبين الشرق الاقصى ودولة المماليك وبعض محطات التجارية وكيف فقد ميناء جدة أهميته أمام ازدياد نفوذ ميناء عدن ، وتناولت صعوبة الملاحة في البحر الأحمر ، وكيف أن هذا الطريق ازدادت أهميته بسبب الاضطرابات من هجمات المغول وغيرها مما تسبب بقلة الأمن في الطرق البرية ، وأعطيت بسطة عن المراكز التجارية الواقعة على بحر الصين وبحر العرب.

أمّا الفصل الثاني (العلاقات التجارية والسياسية بين المماليك والبندقية) فيبحث في أهم الأسباب التي دفعت البنادقة للتجارة مع المماليك، كالحروب الصليبية وقصر المسافة والأمان بين موانئ دولة المماليك والبندقية ،وكيف أصبحت الطرق البرية غير مأمونة فاضطر البنادقة إلى الاتجاه نحو أراضي المماليك بالرغم من القرارات البابوية بتحريم التجارة مع المسلمين وكيف تحايلوا على تلك المراسيم محافظة على رخاء مدينتهم وتجارتها ، ثم كيف نجح الطرفان عبر السفارات والمعاهدات في تقوية الروابط الاقتصادية والاستمرار في التبادل التجاري بالرغم من كثرة المعوقات حتى سقوط دولة المماليك.

واختص الفصل الثالث (بالتنظيمات التجارية للبنادقة في دولة المماليك) وعالجت فيه تشجيع المماليك للتجارة وحمايتها من أخطار القرصنة، وبينت إصدارهم أوامر ومراسيم تشجع التجار على الإقامة في بلدهم ،وكيف ضمنوا لهم حسن المعاملة لدرجة أنهم اشترطوا على الولاة عند تعيينهم المقدرة على استجلاب التجار واستمالة قلوبهم ،وأوضحت أن للبنادقة المرتبة الأولى التي تميزوا بها عن بقية التجار ، وهذه المزايا ضمنها لهم قنصلهم، الذى كان دائم التواجد في سلطنة المماليك للدفاع عنهم وعن مصالحهم وكان متصلاً بالسلاطين وكان مقر أقامته فندق جاليته ، وتتبعت مسئوليات القنصل تجاه جاليته ومهمة الإشراف على الفندق حيث كان خاضعاً لسلطته.

وأما الفصل الرابع (المعاملات التجارية بين المماليك والبندقية) فتحدثت فيه عن السلع المتبادلة بين الطرفين ومن أهمها الرقيق والتوابل ، والرسوم الجمركية التي فرضها المماليك ، وتتبعت العملات المتداولة وقيمتها ودخول عملة البندقية إلى مصر والشام واستقرارها كعملة رئيسة ، ونظام المقايضة والأسباب التي دعت إلى ظهوره ، وكشفت في هذا الفصل اللثام عن التجار الكارمية والمكانة التي تمتعوا بها وما آل اليه حالهم بسبب الاحتكار الذى فرضه سلاطين المماليك على التجارة الشرقية المارة ببلادهم.

وأتممت هذه الدراسة بالفصل الخامس الموسوم بـ : (الكشوف الجغرافية البرتغالية وأثرها على العلاقات بين المماليك والبندقية) حيث أثبت فيه أن الكشوف البرتغالية لم تكن مغامرة تزول آثارها بعد فترة وإنما كانت عملاً مخططاً له تداخلت فيه العوامل الاقتصادية والدينية والسياسية ،وبُنيت على أسس علمية أتت ثمارها بالوصول إلى الهند وكيف ثابر البرتغاليون بقوة لتنفيذ أهدافهم بانتزاع التجارة الشرقية من المسلمين، وتحويل الطريق التجاري إلى رأس الرجاء الصالح، وظهر أثر ذلك سريعاً في دولة المماليك بخراب مدنها التجارية كالإسكندرية ، وتتبعت

محاولات المماليك استعادة نفوذهم القديم في الوقت الذى أصبح فيه التواجد البرتغالي في المياه الشرقية قوياً ، وحاولت أن أظهر كيف بات حلم الصليبيين وهو استعادة بيت المقدس قريب المنال لولا – إرادة الله - وظهور قوة جديدة بتقدم العثمانيين صوب المشرق العربي وتم إنهاء الحكم المملوكي.

وفى الختام أرجوا أن أكون قد تمكّنتُ من التعريف بالعلاقات الاقتصادية بين المماليك والبندقية ، وقد بذلت ما بوسعي وكل ما استطعت من جهد لكتابة هذه الرسالة إسهاماً متواضعاً في تدوين جانب من تاريخنا الاقتصادي ، والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما ذهبت إليه ، وأضفت لبنة جديدة في خدمة التاريخ الإسلامي.

والله ولـــي التوفيـــق

البـاحـــث

الفصـــــل التمهيـــــدي

المبحث الأول :

نشـــــــــــــــأة البنـــدقيـــــــــة .

المبحث الثاني :

توســع البندقيـــــة فـي البحـر المتوسط .

المبحث الثالث :

اشتراك البندقيـــة في الحروب الصليبية .

المبحث الأول: نـشــأة البنـدقيــة :

تنفرد البندقية دون غيرها من المدن بموقعها الجغرافي(*) ونشأتها والأحداث الأولى من تاريخها و التأثيرات التي خضعت لها في أول أمرها, حيث أُنشئت على سهل منخفض مليء بالمستنقعات لا يفتأ يتغير بفعل الماء, ويمتد من نهر "رينو" إلى نهر "إسزونتسو", ومن بلدة "رافنا" إلى بلدة "اكويليه" على طول الساحل الشمالي الغربي لبحر الادرياتيك, وفي هذا السهل تنحدر الأنهار من جبال الألب إلى البحر محملة بالرواسب التي جمعتها من سيرها الطويل, [1] فكونت مجموعة من الجزر وقد سميت الجزيرة الرئيسة "ريالتو"Rialto",وأطلق على هذه الجزر اسم "فينيتا""Venetia",ومنها جاء اسم البندقية "Venice",[2]وهي قديمة البناء.[3]

وكانت المنطقة التي توجد بها البندقية الآن مجرد أرض مجدبة غير مسكونة مليئة بالمستنقعات وأهلها كانوا من الفرنجة الذين هربوا من أوربا بسبب هجمات البرابرة ووجد هؤلاء ملجأ وملاذاً لهم في جزر البندقية واستقروا بها[4],والمدينة لها تاريخ بحري مجيد,فهي ممتدة على المستنقعات والبحيرات ويكشف موقعها الجغرافي عن عظمتها البحريـــــــــة والتجاريـــــة,[5]حيث كان البنادقة هم الوكلاء الأوربيين

(*) ينظر الخريطة رقم (1).

(1) ديل ، شارل : البندقية جمهورية أرستقراطية , ترجمة: احمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر , دار المعارف (القاهرة ، 1948) ص 7.

(2) زيتون ، عادل: العلاقات السياسية والكنسية بين الشرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى ، دار دمشق للطباعة والنشر (القاهرة ، 1980) ص 113.

(3) الزهري,أبو عبد الله محمد أبي بكر: كتاب الجعرافية ، تحقيق محمد حاج صادق , مكتبة الثقافة الدينية (د.م , د.ت) ص186.

(4) بورفيرو جنيتوس , قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية البيزنطية , عرض وتحليل وتعليق : محمود سعيد عمران , دار النهضة العربية (بيروت,1980) ص 103.

(5) يوسف ، جوزيف نسيم : العصور الأوروبية الوسطى وحضارتها ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ,2005) ص265 .

للتجارة الشرقية وكانت البندقية مدينة نصف شرقية, وطغت عليها آثار شرقية كثيرة.[1]

وعاش البنادقة في البداية على صيد الأسماك وإعداد الملح لكسب رزقهم وحصلوا على القمح والحنطة عن طريق مبادلة منتجاتهم مع غيرهم من السكان ولهذا فإن التجارة فرضت نفسها عليهم, وكان لديهم القدرة على جعل كافة الظروف تخدم مصالحهم التجارية ,وما إن حل القرن (الثاني الهجري/الثامن الميلادي) حتى غدت الجزر الصغيرة التي يقطنها البنادقة مزدحمة بالسكان لدرجة كبيرة ،[2] وانتقل إليها كل من شعر بخطر وهو بعيدٌ عنها وسكنوا في الأرخبيل البندقي،[3] وقد بلغت البندقية درجة عظيمة في التجارة بين المدن التجارية الأوربية في عالم العصور الوسطى[*] نتيجة موقعها الجغرافي واستقرار نظمها السياسية وما حباها الله به من الثروات الطبيعية خاصة الملح الذي امتلأت به بطائحها, والذي كان يعتبر من أهم السلع, وعرفت البندقية أيضاً بوفرة الأسماك في بحرها مما جعل عملية

---

(1) بول ، ستانلي لين : سيرة القاهرة ، ترجمة : حسن إبراهيم حسن وآخرون , الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 2012) ص 228.

(2) عادل زيتون : المرجع السابق , ص 113.

(3) عاشور ، فايد حماد محمد : العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1980) ص 39.

(*) أطلق المؤرخون الأوربيون اصطلاح " العصور الوسطى" على العصور التاريخية التي عاشتها أوربا منذ بداية القرن الرابع حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي (1500/300م) ,وحاول بعض المؤرخين تحديد بداية العصور الوسطى بسنة معينة جرت فيها أحداث مهمة : كاعتراف الإمبراطور قسطنطين الأول بالنصرانية سنة 313م ,أو نقله العاصمة من روما إلى القسطنطينية سنة 330م ,أو بسقوط عرش روما بيد العناصر البربرية المرتزقة في الجيش الروماني سنة476 م ,كذلك حاول بعض المؤرخين تحديد نهاية العصور الوسطى بسنة معينة جرت فيها أحداث مهمة :كسقوط القسطنطينية بأيدي الأتراك العثمانيين سنة (857هـ/ 1453م) أو انتهاء حرب المائة عام بين فرنسا وانجلترا في نفس السنة ,أو اكتشاف أمريكا سنة (898هـ/ 1492م) = فرح, نعيم : الحضارة الأوربية في العصور الوسطى, منشورات جامعة دمشق (دمشق , 2000) ص 7 .

صيـــــــده وتجفيفـــــه من أهم موارد الثروة لدى البنادقة واحتاجوا لذلك إلى ضرورة الاتصال بالشرق لجلب التوابل والمواد الحافظة لتجفيف السمك [1].

اتجه البنادقة إلى التجارة لاعتبارات كثيرة, منها عدم وجود أراضي زراعية بالبندقية, ولأن العمل بالتجارة كان مغرياً ومدراً لأرباح كثيرة, لذا نجدهم يتسابقون إلى العمل بها حتى إن رئيسها مارسها كأصغر أبنائها[2],وساعدها على تحقيق عظمتها البحرية والتجارية وقوعها على رأس البحر الإدرياتي, الذي كان يعتبر أعظم طريق بحري لتجارة العصر الوسيط ,ثم هي في موقع متوسط بين الشرق والغرب فضلاً عن كونها ميناء من موانئ البحر المتوسط، ويكاد يكون هذا الميناء في قلب أوربا لوقوعه في أقصى الطرف الشمالي, كل هذا أكسبها ميزات حسدتها عليها كثير من بلدان أوربا,ففيها كان يرسوا التجار الوافدون من موانئ شرق البحر المتوسط ومن بلاد الشرق الأقصى،[3] كذلك نجحت البندقية في احتكار تجارة الدولة البيزنطية [*]وكان لها تاريخ طويل معها[4],وأعطاها موقعها الجغرافي الانعزال

---

(1) صبره ، عفاف سيد: العلاقات بين الشرق والغرب ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1983) ص 81.

(2) فيشـــر ، هربـــرت: تاريخ أوربـا فـي العصور الوسطى ، ترجمة : محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني, دار المعارف (الإسكندرية ، 1969) 1 /225.

(3) جوزيف يوسف : دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب, مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية ، 1988) ص 70.

(*) الدولة البيزنطية نسبة إلى المكان الذى أقيمت فيه "بيزنطيوم" أسسها قسطنطين الأول سنة (330م) على أنقاض الإمبراطورية الرومانية عرفت تاريخياً بأسم الإمبراطورية الرومانية الشرقية استمرت نحو احد عشر قرناً ونصف القرن ,امتدت رقعتها على شبة جزيرة البلقان وآسيا الصغرى , كانت اللاتينية لغتها الرسمية , وعاصمتها القسطنطينية = الخطيب , مصطفى عبد الكريم : معجم المصطلحات التاريخية , مؤسسة الرسالة (بيروت , 1996) ص 95 .

(4) الخطيـب ، محمـد : حضارة أوربـا في العصور الوسطى ، دار علاء الدين (دمشق ، 2006) ص 88.

والبعد عن الفتح الإسلامي,فوطُّدت علاقتها مع القسطنطينية وتحصلت على معاهدات خولتها فوائد جمركية وأمنت لها حماية قوية في الموانئ الشرقية وساعدت على زيادة تجارتها[1]،وصار للبنادقة امتيازات ومحميات في أراضي الإمبراطورية البيزنطية وموانئها [2]،وكانت القرصنة مصدراً مهماً من مصادر الثروة لذلك عملوا على استثمار الأموال التي حصلوا عليها من ممارستهم لهذه المهنة في التجارة الخارجية [3]،إن هذا التطور التجاري الذي شهدته البندقية تعود أسبابه إلى استمرار علاقاتها التجارية مع القسطنطينية والمناطق الإيطالية الخاضعة لبيزنطة من جهة واستمرار تلك العلاقات مع الشرق من جهة أخرى[4]،وبدأ ظهور البندقية في المجال البحري التجاري في البحر المتوسط في القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي) حيث حلَ البنادقة محل التُجُـَار اليهود الراذانية [*]الذين فقدوا صفتهم الدولية في التجارة بين الشرق والغرب، [5]كذلك ساعد على نمو النشاط التجاري للبندقية التوسع الإسلامي فـي البحر المتوسط هـذا التوسع الجزئي حطم وحـدة هـذا البحـر وأضعـف

---

(1) حاطوم ، نور الدين : تاريخ العصر الوسيط في أوربا ، دار الفكر الجديد (دمشق ، 1967) ص 879.

(2) صبور ، محمد صادق : موجز تطور الحضارات الإنسانية ، دار الأمين (القاهرة ، 1998) ص 275.

(3) عفاف صبره : المرجع السابق , ص 81.

(4) نعيـــم فـرح : المرجـــع الســـــابق ، ص 117.

(*) اليهود الراذانية الذين يتكلمون العربية والفارسية والرومية والإفرنجية والأندلسية والصقلبية , يجلبون من الغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخز والفراء والسيوف ويركبون البحر إلى الفرما ويحملون تجارتهم إلى القلزم ثم يركبون البحر إلى جدة ثم يمضون إلى السند والهند والصين فيحملون منها المسك والعود والكافور ثم يرجعون إلى القلزم ويحملونه إلى الفرما ويركبون في البحر الغربي واحياناً يمرون بتجارتهم إلى القسطنطينية أو ساروا بها إلى ملك الفرنجة والى إنطاكية ثم يركبون في الفرات إلى بغداد ثم يركبون في دجلة إلى الخليج العربي ومنه إلى السند والهند كل ذلك متصل بعضه ببعض = ابن خرداذبة, أبو القاسم عبيد الله ابن عبد الله : المسالك والممالك , مطبعة بريل (ليدن , 1889) ص 154,153.

(5) سعيد ، إبراهيم حسن : البحرية في عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف (الإسكندرية،1983) ص 200.

بالتالي نشاطه التجاري, إلا أنه لم يقض عليه نهائياً ,[1]وكانت البندقية المصدر الرئيسي لـتوريد الرقيق للبـلاطين الإسـلامي والبيزنطي وساعدها موقعها على حافة الأراضـي الأوربية ولكونها علـى اتصـال بحـري سهـل بالدول الإسـلامية مما أعطى البحاَرة البنادقة ميزة كبرى، وكذلك جزيرة "بولا Pola" في البحر الإدرياتي التي أصبحت من أملاك البندقية حيث أصبحت سوق رقيق رئيسي،[2] وكرست البندقية نفسها بنشاط وهمة للتجارة البحرية التي أصبحت أساس وجودها, ولقد مارس معظم سكانها تلك التجارة واعتمدوا عليها ونتج عن أرباحها طبقة من أغنياء التجار الذين امتلأت المدينة بهم, وامتدت حوانيتهم ومخازنهم التجارية جنباً إلى جنب على خلجان الجزيرة العائمة [3].

ظلَّت البندقية ترتبط بنوع من التبعية للدولة البيزنطية حتى أوائل القرن (الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي),[4]في الوقت الذي كانت أوربا تعمل على فصل نفسها عن الشرق, كانت البندقية تعمل على البقاء جزءاً من هذا الشرق وتمكنت من المشاركة في التجارة الشرقية وخاصة مع الصين والهند وفي النهاية ورثـت هـذه التجارة [5]،وكانت البنـدقية فـي الواقـع مـن أقـوى القـوى البـحرية فـي

---

(1) فهمي ، نعيم زكي : دور اليهود في تجارة العصور الوسطى بين الشرق والغرب , مطابع سجل العرب (القاهرة ، 1971) ص 75.

(2) لويـــس ، برنـــارد : اكتشـــاف المسلميـــن لأوربـــا ، ترجمة : ماهر عبد القادر, المكتبة الأكاديمية (القاهرة ، 1996) ص 216.

(3) بيرين ، هنري : تاريخ أوربا في العصور الوسطى , ترجمة : عطية القوصي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1996) ، ص 25.

(4) لويس ، ر. أرشيبالد: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ، ترجمة: أحمد محمد عيسى مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1960) ص 316.

(5) عادل زيتون : المرجع السابق ، ص 114.

ذلك الوقت حتى إن حاكمها الدوج(*) أصبح الحاكم المطلق على أربعة بحار هي: البحر الإدرياتي،والبحر الإيجي،وبحر مرمره،والبحر الأسود(**) فضلاً عن إن سفنها كانت تجوب في البحر المتوسط وملأت متاجرها سواحل شرقي هذا البحر,[1] وكان من مظاهر قوتها أنها وقفت موقف الند من الإمبراطورية العثمانية ,[2] واخيراً تمكنت من الحصول على استقلالها وجعلت من نفسها جمهورية تجارية وأصبحت سياستها توجه بكل دقة وفقاً لمصالحها التجارية ,[3] واصدر البنادقة أول عملاتهم في سنة (682هـ/1283م) أصدرها الدوج هنري داندولو،[4] وهي الدوكات (***) الشهيرة ، [5] ونسبة نقائها "99.7%" وكان لظهور الدوكات البندقية أثر كبير

(*) الدوج على رأس حكومة البندقية ويدعى في المراسيم العامة "مولانا الدوج" وجرت العادة بأن يدعى "سمو الأمير" وهو مقدم على جميع أمراء الأسرة المالكة ويستقبل السفراء ويرأس جميع المجالس, وجميع مراسيم الجمهورية الرسمية توقّع باسمة وتضرب النقود برسمه , ولكنه في الحقيقة يملك ولا يحكم حيث أن دستور البندقية قيد صلاحيات رئيسها الدوج أكثر من أي حكومة أخرى, وتسمية "دوج البندقية" أكثر شيوعاً في المراجع الحديثة = شارل ديل : المرجع السابق,ص85 86 ، كذلك جوزيف نسيم يوسف:دراسات في تاريخ العلاقات , ص 72.

(**) ينظر الخريطة رقم (2).

(1) جوزيف يوسف : دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 80 – 81.

(2) نعيم فهمـــــي : المرجع السابق ، ص 78.

(3) عادل زيتـــون : المرجع السابق ، ص 114.

(4) اليوسف ، عبد القادر أحمد : العلاقات بين الشرق والغرب ، المكتبة العصرية (بيروت،1969) ص263.

(***) الدوكات وتنسب إلى البندقية ودنانيرهم من أفضل دنانير الفرنجة , وهذه الدنانير المشخصة على احد وجهيها صورة الدوج الذى ضربت في عصره والآخر صورة القديسين بطرس وبولس, ويعبّر عنها بالدوكات ولا يطلق عليها الاّ إذا كانت ضربت في البندقية = القلقشنـدى،أبـو العبـاس أحمـد:صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، المطبعة الأميرية(القاهرة،1905) 441/3 . 404/5،485.

(5) بلوك ، مارك: مشكلة الذهب في العصر الوسيط ، بحث ورد ضمن كتاب (بحوث في التاريخ الاقتصادي) ترجمة : توفيق اسكندر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (القاهرة ، 1960) ص 6.

في تطور تجارة البحر المتوسط فإذا كان للنوميسما(*) البيزنطية, والدينار الإسلامي السيادة في عالم البحر المتوسط فأن الدوكات ظهرت كمنافس قوي لهاتين العملتين،[1] واستطاعت البندقية أن تبني أسطولاً لخدمة تجارتها واهتمت به حتى أصبح من أعظم الأساطيل في حوض البحر المتوسط, وأصبح بحارتها من أمهر البحارة واستطاعت بتلك الإمكانيات أن تسيطر على عالم التجارة في البحر المتوسط والدولة البيزنطية ,ونقلت إلى الموانئ التي كانت ترسوا بها احتياجات أهل البلاد من البضائع, وكانت سفنها تعود بسلع تلك الأماكن لترويجها في أماكن أخرى واستطاعت عن طريق تلك التجارة أن تكون ثروات هائلة ,[2] ويعتبر تطور الملاحة عاملاً مهماً من عوامل ازدهار النشاط التجاري للبندقية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط, حيث أدركت أن النشاط التجاري ومستقبله يتوقف على بناء أسطولها التجاري وتطويره من جهة وعلى تنظيم قوافلها التجارية البحرية وحمايتها من جهة أخرى, ولهذا فقد اهتمت بصناعة السفن التجارية وإعداد الملاحين وتنظيم الرحلات التجارية البحرية, وذلك للوفاء بمتطلبات التجارة في شرق البحر المتوسط [3].

وأخذت العديد من القوانين البحرية عن البيزنطيين وطورتها لحماية الأفراد والسلع التجارية على متن السفن, من ذلك انه إذا وصل الماء إلى أية سفينة تقوم بشحن البضائع يجب أن يتوقف التجار عن

(*) النوميسما هى عملة ذهبية بيزنطية , كانت تساوى واحداً على اثنين وسبعين من الرطل من الذهب , وكانت النوميسما تنقسم إلى اثني عشر ميلياريسيا التي تنقسم بدورها إلى اثني عشر فلساً = غنيم , أسمت: الآفار تاريخهم , جامعة الإسكندرية (الإسكندرية, 1994) ص 26 .

(1) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، دار دمشق (القاهرة ، 1980) ص 49.

(2) شيني ، ك . ج : تاريخ العالم الغربي ، ترجمة : مجد الدين حنفي ناصف ، دار النهضة العربية (القاهرة ، د.ت) ص 168.

(3)عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 55.

تحميلها بأية بضائع أخرى ,وإذا أشرفت السفينة على الغرق يقوم الربان والتجار بإلقاء السلع والبضائع إلى البحر وذلك من اجل سلامة الركاب والسفينة وللحفاظ على باقي السلع والبضائع ، أما إذا قام الربان بشحن السفينة بحمولة زائدة عن سعتها وحمولتها فإنه يتحمل المسئولية الكاملة أمام محكمة الميناء عن كافة الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لهذا التصرف, كذلك إذا أبحر الربان إلى أماكن يحظر الإبحار فيها وذهب إلى ميناء آخر وقام بدفع رسوم جمركية فيجب عليه أن يتحملها وحده دون مشاركة التجار ما لم يحدث ذلك نتيجة للطقس السيئ[1].

ومن الأمور المهمة ذلك التقدم الاقتصادي الذى حققته البندقية ويرجع ذلك إلى المعاهدات التي عقدتها مع حكام شمال إيطاليا صار لها بمقتضاها امتياز إمداد هذا الإقليم بالبضائع الشرقية وأصبح هؤلاء الحكام يجددون تلك الامتيازات للبندقية " مدينة القنوات " وفى أواخر القرن (الثالث الهجري/ التاسع الميلادي) لم يعد للبندقية في تلك المنطقة منافس في تجارتها ونقلت إلى ألمانيا وفرنسا عبر جبال الألـــب البضـــائـــع الشـــرقيـــة[2].

---

(1) الطحـــاوي ، حاتـم عبد الرحمـن : بيزنطـــة والمـــدن الايطاليـــة – العلاقات التجارية ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1998) ص 145.

(2) أرشيبـــالد لويـــس : المرجع السابق ، ص 272 .

المبحث الثاني: توسع البندقية في البحر المتوسط :

عملت البندقية على حماية مصالحها التجارية وذلك بتنظيف البحر الإدرياتي ومن ثم البحر المتوسط من القراصنة سواء كانوا مسلمين أو نصارى وإبقاء هذه البحار مفتوحة لتأمين حرية تجارتها, [1] وتعود بداية النشاط التجاري لتجار البندقية مع بلدان العالم الإسلامي إلى عام (132هـ / 749م) عندما قاموا بشراء الرقيق من روما وقاموا ببيعه في بعض المدن الإسلامية[2].

وفي عام (394 هـ / 1004 م) هزم التجار البنادقة المسلمين في باري[*] ورفعوا الحصار عنها وطردوا المسلمين من أبوليا[**][3], وبهذا تمكن البنادقة من طرد القراصنة من البحر الإدرياتي وكسبوا بذلك مدخلاً مهماً إلى الحوض الشرقي للبحر المتوسط،[4] وأنشأت البندقية داراً للصناعة البحرية أخذت تكبر تدريجياً على مر العصور وأصبحت تُبنى فيها السفن من مختلف الأنواع فأنشئت السفن الحربية "كالغلايين" "Galees" الطويلة السريعة التي يسيرها صفان من المجدفين,ثم السفن ذوات الطبقات الثلاث والأربع بحصونها العالية التي يطلق منها الرماة سهامهم وبمدافعها التي تقذف الحجارة ودروعها المكونة من التروس الجلدية لحماية السفن

---

(1) عادل زيتون : العلاقات السياسية والكنسية ، ص 115.

(2) علي ، عزالدين يونس حسن : البندقية وأثرها في العلاقات بين الشرق والغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بنغازي (بنغازي، 2005) ص 42.

(*) باري مدينة في جنوب إيطاليا أحتلها المسلمون سنة (227هـ/ 841م) = أحمد , عزيز :تاريخ صقلية الإسلامية , الدار العربية للكتاب (طرابلس , 1980) ص 25 .

(**) أبوليا مدينة في جنوب ايطاليا بقيت تحت حكم المسلمين من سنة (235 -252هـ/ 849-866 م) = المرجع نفسه , ص 27 .

(3) لويس ، ر. أرشيبالد: المرجع السابق ، ص 316.

(4)عادل زيتون : العلاقات السياسية والكنسية ، 115.

من النار والطرف المدبب الذي كانت تسلح به المقدمة [1]، كذلك نتج عن السلع المتنوعة تعدد وسائل النقل البحري فللحجاج كانت "الشواني[*]الكبيرة" "Great galley "وللتوابل والسلع الثمينة كانت"الشواني الخفيفة والسريعة" "galley",وللقطن كانت "المراكب الكبيرة البطيئة الحركة " Cog" [2]،وحرصت البندقية على أن تشرف على بناء السفن, واشترطت في كل سفينة تبنى في البندقية أن يكون لها أبعاد معينة وهكذا أمكن الحصول على وحدة في الأنواع تسمح في وقت الحرب بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية وبتأليف أساطيل عدة متجانسة مما أفادها أكبر فائدة,وأصدرت تشريعات حددت القواعد التي تسير عليها تجارتها، فحرّم على رعاياها البيع والشراء في بلاد معينة وحرّم على سفنها نقل المتاجر إلى أية جهة غيرها ومن خالف ذلك وقع تحت طائلة العقوبة,وقضت المراقبة على التهريب والغش والتزوير,ويظهر اهتمام البندقية بالأمور البحرية في كثرة الخبراء البحريين،كمراقبي دار الصناعات البحرية وقادة البحر الذين يقودون الأساطيل الحربية,والقباطنة وهذه الوظائف التي طورتها ضمنت لها قوتها البحرية [3].

كانت البندقية هي الوسيط الوحيد بين الشرق والغرب وهمزة الوصل بين شقي العالم وقتذاك, كما كانت أسواقها من أنشط أسواق الغرب ومما يدل

---

(1) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 27.

(*) الشواني جمع شونة أو شيني وهى أهم القطع التي كان يتألف منها الأسطول البحري وأعظمها شأناً فيه وهى مراكب حربية كبيرة كانوا يقيمون فيها أبراجاً وقلاعاً للدفاع والهجوم ذات طبقات يقف في الطبقة العليا منها العساكر المسلحة بالقسي والسهام وفي الطبقة السفلى الملاحون بالمجاديف , وتجهز بالسلاح والنفط وتحشد بالمقاتلة وكان متوسط ما يحمله الشيني الواحد من الرجال يقرب من مائه وخمسين رجلاً ويسمى أيضاً " الغراب" = عبادة , عبد الفتاح : كتاب سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام , مطبعة الهلال (القاهرة, 1913) ص 3،4 .

(2) الخادم ، سمير علي : الشرق والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الايطالية وشرق البحر المتوسط ، مؤسسة دار الريحانة (بيروت ، 1989) ص 108.

(3) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 28.

على حب البنادقة جميعاً للتجارة أن الدوج نفسه كان يشتغل بالتجارة ومن ثم أسهم الشعب بجميع طبقاته في بناء عظمة المدينة،[1] وسعت البندقية من أجل حماية تجارتها في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وتوفير محطات تجارية للأساطيل التجارية إلى مد نفوذها على الجزر الواقعة في هذا الحوض[*], حيث ارتبط النشاط التجاري للبندقية على وجه الخصوص بجزيرة قبرص [**] بأهمية موقع الجزيرة من جهة وبثرواتها من جهة أخرى فوقوع قبرص بين ثلاث قارات جعلها قنطرة بين الشرق والغرب ومحطة رئيسة للأساطيل التجارية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ومستودعاً كبيراً لسلع ومتاجر الشرق الأقصى وعالم البحر المتوسط والغرب الأوربي ونقطة التقاء لمعظم الطرق التجارية البحرية القادمة من الغرب والشرق في البحر المتوسط [2].

أما بالنسبة إلى النشاط التجاري للبندقية في جزيرة كريت[***], فقد تحصلت على امتيازات تجارية لها من البيزنطيين في عام(543 هـ / 1148م) حيث مُنحت حق المتاجرة فيها وأعفيت من الرسوم والضرائب،وفي سنة(604هـ/ 1204م) تمكنت البندقية من شراء الجزيرة من الصليبيين بعد احتلالهم للقسطنطينية حيث قسّمت حكومة البندقية الجزيرة إلى أقطاعات بين الفرسان البنادقة, وعينت ممثلاً في الجزيرة, وتكمن أهمية كريت في كونها كانت مركزاً أو محطة بالغة الأهمية

---

(1) فايد عاشور : المرجع السابق ، ص 49.

(*) ينظر الخريطة رقم (2).

(**) جزيرة في بحر الروم = الحموي، شهاب الدين ابن عبد الله ياقوت بن عبد الله : معجم البلدان، دار صادر (بيروت، 1977) 4 / 305.

(2) عاشور، سعيد عبد الفتاح : قبرس والحروب الصليبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة،2002) ص2.

(***) جزيرة اقر يطش جزيرة مشهورة عظيمة = أبو الفدا ، عماد الدين إسماعيل: تقويم البلدان ، دار الطباعة السلطانية (باريس ، 1850) ص 195.

للقوافل التجارية البندقية المتجهة إلى مصر والشام أكثر من كونها محطة للسفن المتجهة إلى القسطنطينية[1], كما اهتم البنادقة بمنتجات الجزيرة فنقل تجارهم منتجاتها مثل الجبن والعسل وغيرها إلى بلدان الشرق الإسلامي [2], ووضعت يدها كذلك على جزيرة نيقروبونت[*],حيث كانت من نصيب البندقية في سنة (601هـ/ 1204م) أثناء تقسيم الإمبراطورية البيزنطية مع الصليبيين وشكلت حلقة مهمة في النشاط التجاري للبندقية في شرق البحر المتوسط وأفاد البنادقة من مميزاتها وثرواتها وتحولت على أيديهم إلى مركز تجاري كبير وملتقى تجار الشرق والغرب, ومحطة نظامية لأساطيلها التجارية المتجه إلى بيزنطة والبحر الأسود،[3]

ويمكن القول: إن البندقية لعبت دوراً مهماً في العملية التجارية بين الشرق والغرب حيث نافس تجارها تجار الإمبراطورية البيزنطية والإمارات الصليبية والأراضي الإسلامية, وأصبح للبندقية امتيازات في معظم موانئ البحر المتوسط ومنذ سنة (568هـ/ 1172م) وضعت ضوابط لاختيار دوج البندقية - أي حاكمها - الذي جمع تحت إشرافه القوانين المدنية،[4] وأصبح اقتصاد البندقية قوياً ,حيث قدرت البضائع المصدرة من مخازن البندقية بمبلغ عشرة ملايين من الدوكات, وكان الربح الصافي الناتج عن تبادل السلع أربعة ملايين من الدوكات ووصل عدد السفن الحربية والتجارية التي كان يملكونها حوالي ثلاثة آلاف من أحجام مختلفة مجهزة ببحارة منتظمين, وكان هناك رجال يعملون في أحواض السفن بانتظام

---

(1) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 310-311-312 .

(2) أبو الفـــدا : المصدر السابق ، ص 195.

(*) هي اكبر الجزر الرومانية وهى مشهورة بخروج السفن والقطائع منها = ابن سعيد ، أبو الحسن علي ابن موسى المغربي: كتاب الجغرافيا ، تحقيق: إسماعيل العزبي (بيروت ، 1970) ص 183 – 184.

(3) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 315 – 317.

(4)عمران ، محمود سعيد : النقود في أوربا العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية، 2011) ص 251.

وأنجزت دار سك النقود في البندقية إلى جانب العملة المستعملة مليوناً من الدوكات الذهبية [1].

لقد وضع البنادقة أسساً متينة لجمهوريتهم التجارية بحيث أصبحت تتحكم في تجارة الشرق كله ووصلت إلى درجة عالية من القوة ولم يكن أمام سكان جمهورية البندقية إلا الاشتغال بالتجارة ،وذلك لعدم وجود الأراضي الصالحة للزراعة ولأن العمل بالتجارة كان يدر عليهم الكثير من الأرباح، ولهذا السبب نجد أن البعض من أدواج هذه المدينة قد مارسها بنفسه ونتيجة للثروات التي تحصل عليها البنادقة من أعمال القرصنة فقاموا باستثمارها في التجارة الخارجية، وأعانهم على ذلك قيام الحروب الصليبية التي نشّطت الحركة بينهم وبين بلدان العالم الإسلامي.[2]

---

(1) عطية ، عزيز سوريال : العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة : فيليب صابر سيف ، دار الثقافة المسيحية (القاهرة ، 1972) ، ص 169.

(2) عز الدين علي : المرجع السابق , ص 42.

المبحث الثالث: اشتراك البندقيـــة فـي الحـروب الصليبيـــة :

بدأت الحروب الصليبية عام (489 هـ / 1095 م)وكان ذلك في أيام المستعلي بالله بن الظاهر لإعزاز دين الله خليفة مصر الفاطمي [1], ووجدت المدن التجارية الايطالية خاصة - البندقية - أن الفرصة مواتية لتدعيم تجارتها في الشرق وتحقيق المزيد من المكاسب والأرباح, والسبب في ذلك أنها كانت في هذه الفترة تمتلك الأساطيل القوية ثم أنها كانت أقرب من غيرها إلى بلاد الشرق, كذلك اعتبرت صاحبة السيادة على الطرق التجارية التي تؤدي إلى الشرق وإلى الشمال وكان العامل الاقتصادي هو الهدف الرئيس للبندقية للمشاركة في الحروب الصليبية إلى جانب القوى الصليبية الأخرى، بالإضافة إلى عامل آخر هو المنافسة بين الجاليات التجارية الايطالية نفسها وعدم تقبل البنادقة في أن يروا منافسيهم من القوى التجارية الأخرى شاركوا في الحروب الصليبيـة دونهم وحققوا الامتيازات التجارية الهائلة بينما هم بمنأى عن ذلك .[2]

وضعت البندقية أساطيلها كاملة في خدمة الصليبيين مقابل الحصول على الامتيازات التجارية والسماح لها ببناء المستعمرات, وكان هدف البنادقة تجارياً نظراً للكسب الكبير الذي يعود عليهم من السيطرة على الطرق التجارية للسلع الشرقية التي أصبحت مصدراً للثراء لكل من يعمل بالتجارة, وكان هدفهم امتلاك مصر وبلاد الشـام وشـمال أفـريقيـا حـيث تنتـهي الطـرق البـرية الرئيـسة التي تصل من الشرق الأقصى إلى ساحل البحر المتوسط, وفى حال امتلاك تلك الموانـئ

---

(1) الحريري , أحمد بن علي : الإعلام والتبيين في خروج الفرنج على ديار المسلمين , تحقيق : سهيل زكار، مكتبة دار الملاح (دمشق,1981) ص 62 .

(2) جوزيف يوسف : العــرب والروم واللاتين في الحرب الصليبية الأولــى , دار المعرفــة الجامعيــة (الإسكندرية ، 2000) ص 87 – 88.

الإسلامية التي تنتهي عندها تجارة السلع الشرقية فأنهم سيصبحون البديل للتجار المسلمين الذين يقومون بنقل البضائع والسلع الشرقية إلى هذه الموانئ وبذلك يحرمون المسلمين من الأرباح ,بينما يتحول الثراء إلى أيديهم ولذلك قام الأسطول البندقي بدور فعال في الاستيلاء على المراكز الرئيسة في الشام من أجل السيطرة التجارية وضمان عدم وقوعها في قبضة غيرهم من ناحية ولمنع المسلمين من الاستفادة من ورائها من ناحية أخرى، لذلك اضطرت البندقية إلى بذل كل ما تستطيع لتدعيم أسطولها ليقوم بهذه الأعباء التي استجدت على مسرح الأحداث ومنها قيام الحروب الصليبية، ففي الفترة من(489 ــ 499هـ / 1095 – 1105م) وضعت البندقية في البحر المتوسط ثلاثمائة سفينة معدة من أجل الحرب والقتال بهدف حماية امتيازاتها وخطوط مواصلاتها والمحافظة على مستعمراتها ومساندة الصليبيين [1].

واصطبغت الحروب الصليبية منذ بدايتها بصبغة اقتصادية واضحة، فكثير من المدن والجماعات التي أيدتها وشاركت فيها لم تفعل ذلك لسبب ديني وإنما جرياً وراء الكسب المادي والمنفعة الاقتصادية ورغبة في إقامة مستعمرات ومراكز دائمة لهم في الشرق بغية استغلال موارده والمتاجرة فيها ,وتعتبر البندقية من أهم المدن التجارية الإيطالية التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ الحركة الصليبية, لما كانت تمتلكه من الأساطيل البحرية الضخمة ومن أجل فتح منفذ لتجارتها الشرقية سارعت البندقية إلى مباركة الحركة الصليبية وتقديم كل مساعدة ممكنة للصليبيين مقابل الحصول على امتيازات تجارية في المدن التي استولى عليها الصليبيون في الشرق فدخولها إلى دائرة الحروب الصليبية تحكمت فيه مطامعها الدنيوية

---

(1) سعيد عاشور : أوربا العصور الوسطى ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة ، 1976) 451/1.

ورغبتها في إقامة مستعمرات في الشرق الإسلامي, ولعل أول إسهام للبندقية في الحملة الصليبية الأولى هو أنه في عام (494هـ / 1100م) وصل أول أسطول بندقي للمشاركة في الحملة يتكـون مـن مائتـي سفينـة وقد اتجه هذا الأسطول إلى يافا.[1]

وكانت البندقية تحصل من الصليبيين على اتفاقات تسجل بشكل عقود موثقة قبل البدء بالفعل في العمل على إسقاط المدن المتفق عليها, فهي تضمن حقوقها أولاً وتملى شروطها وفقاً لمصلحتها الخاصة ولمنفعتها التجارية في المقام الأول ،حيث تحصلوا على كنيسة وشارع كامل وساحة وحمام وفرن احتفظوا بها كحق وراثي في المدن التي ساعدوا على فتحها كما سمح لهم باستخدام مكاييلهم وموازينهم وأعطـوا حياً كامـلاً خاصـاً بهم في المدن التي ساعدوا على فتحها, وأعفـوا من الضرائب إلا في حالات ضيقة, كما قامـوا بنقل الحجاج على سفنهم لزيارة الأراضي المقدسة [2].

وسهلت السفن البندقية على الصليبيين مهمتهم حيث أمدتهم بالمساعدات فاستولوا على المدن وأنشئوا أمارات صليبية في الشرق الإسلامي ،[3] وقد اعتبر الكثير من الفرنجة غداة الحملة الصليبية الأولى أن أي تاجر أو بضاعة تقع بين أيديهم هـي بدون شك غنيمة جيدة, الأمر الـذي جعل القـوافل تـتردد فـي الإبـقاء على مساراتـها التـقليديـة, ومـع ذلك فـإن هذا المسلك لم يستمـر إلا فترة من الوقت وأدرك

---

(1) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 19 – 20.

(2) نعينع ، سهير محمد إبراهيم : العلاقات التجارية بين المدن التجارية الايطالية ومصر والشام ، بحث ورد ضمن كتاب (بحوث في تاريخ العصور الوسطى) ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 2004) ص 344 – 345 – 346 .

(3) حسن ، حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1996) 234/4.

الصليبيون أهمية الاقتصاد والانتفاع من جباية المكوس على القوافل المارة،[1]ولقد كان نجاح الحملات الصليبية هو نتيجة للتوغل في عالم البحر المتوسط الذي بدأته المدن الإيطالية خاصة البندقية وبينما لا يدور شك في أن الحملة الصليبية الأولى قد زادت من إدراك الأوربيين لثروات الشرق الإسلامي وزادت من إقبالهم على التوابل وغيرها من المنتجات الشرقية ,فمن المؤكد أيضاً أنها لم تتسبب في إقامة العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب لأن هذه العلاقات كانت قد تمت بالفعل على نطاق واسع قبل أن تبدأ الحروب الصليبية [2]، وبدون عون البندقية كان من المستحيل على الصليبيين المثابرة في حملاتهم، وكانت الأرباح التي حققوها كبيرة لدرجة أنهم وجدوا أنفسهم فجأة أثرياء وسارعوا في وضع سفن جديدة تحت تصرفهم وإن إقامة الإمارات الصليبية في الشام أكدت أهمية استخدام هذه الوسيلة البحرية للنقل التي بدونها لم يكن للفرنجة أي وجود في الشرق[3], وبادرت بدفع أساطيلها ورجالها لمساعدة الصليبيين في الاستيلاء على بيت المقدس [4]، واشتركوا كذلك في فتح حيفا مقابل الغنيمة وبالحصول على حي وامتيازات تجارية في كل مدينة مفتوحة, وشاركوا بأسطولهم في حصار طرابلس،[5] ويذكر ابن الأثير : وصول أسطول من بلاد الفرنجة في البحر وملكوا المدينة عنوة وقهراً سنة (503هـ /1110م) [6]، وساهم البنادقة في حصار صيدا في نفس العام وحصلوا

---

(1) كاهن ، كلود : الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية ، ترجمة : أحمد الشيخ ، سينا للنشر (القاهرة ، 1995) ص 141.

(2) كانتور ، ف . نورمان : التاريخ الوسيط – قصة حضارة البداية والنهاية ، ترجمة: قاسم عبده قاسم ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1997) 314/2.

(3) هنري بيرين : المرجع السابق ، ص 35.

(4) جوزيف يوسف : دراسات في تاريخ العلاقات ,ص 66.

(5) بالار ، ميشيل : الحملات الصليبية والشرق اللاتيني ، ترجمة : بشير السباعي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية (القاهرة ، 2002) ص 279.

(6) ابن الأثير ، أبو الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد : الكامل في التاريخ, تحقيق : محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية (بيروت ، 2003) 136/9.

فـي مقابل هـذه المساعـدة علـى امتيازات وعلى حق استخدام موازينهم ومكاييلهم وبسلطة قانونية على أنفسهم كذلك حصلوا على شارع في عكا مقابل مساعدتهم على غزو المدينة،والحقيقة المهمة التي يجب إدراكها هو أن مساعدة البنادقة فيما بعد على غزو صور(518هـ/ 1124م) هو الذي جلب لهم الحد الأقصى من الامتيازات التجارية [1]،حيث تسلموا ثلث المدينة وثلث الأراضي المحيطة بها وأصبح لهم في صور مستعمرة حربية قوية واهتموا بتحصينها وإعدادها ,[2]لأنها كانت على حد قول ابن جبير: مدينة يضرب بها المثل في الحصانة أعدها الفرنجة مفزعاً لحادثة زمانهم وجعلوها قلعة لأمانهم.[3]

كان الاعتماد على الإمدادات البحرية البندقية أمراً ضرورياً أمامهم من أجل الاحتفاظ بالمدن التي استولوا عليها في بلاد الشام ومن أجل دوام اتصالهم بأوطانهم في أوربا خاصة أن المدن التي استولى عليها الصليبيون كانت في معظمها مدناً ساحلية ولهذا فقد حرص قادتهم اشد الحرص على إقامة أوثق العلاقات مع البنادقة الذين كانوا مهرة في فنون الحرب والتجارة معاً ومنحوهم امتيازات تجارية وإقليمية وقضائية في المدن والموانئ الصليبية [4]،وأصبح للبندقية جالية كبيرة في الإمارات الصليبية وتحصلت على امتيازات عديدة وكان لهذه الجالية مصالح وأطماع قديمة في موانئ الشرق الإسلامي,لأنها تفتح لها الطريق إلى الشرق لزيـادة إرباحـها عـن طـريـق سيطـرتها على طـرق الـتجـارة [5].

---

(1) حاتم الطحاوي : الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1999) ص 82 – 83.

(2) عفـــاف صبره : المرجع السابق ، ص 30.

(3) ابن جبير ، ابوالحسين محمد بن أحمد: رحلـــة ابـــن جبيـــر ، دار صادر (بيروت ، 1907) ص 277.

(4) عادل زيتـــون : العلاقات الاقتصادية , ص 129 – 130.

(5) محمد الخطيب : المـــرجع الســـابـــــق ، ص 90.

أما عن دور البندقية في الحملة الصليبية الثانية (542هـ/1147م)فقد تجمعت القوات الصليبية الفرنسية والألمانية في البندقية ولولا سفنها ما وصل هؤلاء إلى بلاد الشام ولربما هلك معظمهم في البر[1]، وفى سنة (583هـ/1187م) كانت وقعة حطين التي انتصر فيها صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين وحرر بيت المقدس,[2] ولم تكد تصل إلى أوربا أنباء استرداد بيت المقدس حتى ثارت واستجابت للنداءات التي وجهتها إليها البابوية فكانت الحملة الصليبية المعروفة بالثالثة (**)[3]،فأسهم البنادقة في حصار عكا ووصل أسطول بندقي يتألف من اثنين وخمسين سفينة لحقت بهم بعد ذلك قوات أخرى وتتابع وصول الأساطيل التجارية البندقية التي حملت المؤن والإمداد [4]،وذكر أبو شامه : أن مددهم من البحر لا ينقطع وكلما بادوا في البر زادوا من البحر وخلفهم خلف وتقوم مقام مائتهم ألف[5]،ورغم أن هذه الحملة لم تسترد بيت المقدس إلاّ أنها جعلتهم يحتفظون بمدينة صور وعكا وحيفا وقيسارية وأرسوف ويافا

---

(1) فايد عاشور : المرجع السابق ، ص 113.

(2) الذهبي ، شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان: دول الإسلام , تحقيق: حسن إسماعيل مروه ، دار صادر (بيروت ، 1999) 90/2 .

(**) بعد استرداد صلاح الدين الأيوبي للقدس سنة (583هـ/ 1187م) وتجمع بقايا الصليبيين في مدينة صور نقض الصليبيون عهدهم وحاصروا عكا , وبينما هم يحاصرونها أرسلت البابوية حملة صليبية ثالثة بقيادة ثلاثة ملوك, وحاصروا عكا التي سقطت بأيديهم سنة (587هـ / 1191م)= المطوي,محمد ألعروسي : الحروب الصليبية في المشرق والمغرب, دار الغرب الإسلامي (بيروت , 1980) ص 89, 90 .

(3) الحويري ، محمود محمد : مصر في العصور الوسطى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1996) ص 203.

(4) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 37.

(5) أبو شامه ، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي : عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق: أحمد البيسومي ، وزارة الثقافة (دمشق،1992) 2/ 212،203.

وبذلك نعِم التجار البنادقة بالإقامة في هذه الأماكن وعملوا على حماية المناطق الساحلية فكلما شعرت منطقة من المناطـق بخطر من الأخطار سارعوا إلـى مساعدتها أملاً فـي أن تكـون هـذه المـدن الساحليـة محطـات ومستعمرات تجارية لهـم [1]،حيـث كـان الذهـب عـند البنادقة أقوى أثراً من الدين،[2] ونظـر البـنادقة كعادتـهم إلى الحـركة الصليـبـية نظـرة ماديـة نفعية[3], إذ وجدوا فيها أكبر فرصة لكي يحققوا العديد من الامتيازات التجارية ولو كانت على حساب البابوية والكنيسة والصليبيين جميعاً[4], وكان يحكم البندقية خلال المدة من عام(588-602هـ /1192-1205م) الدوج هنري داندولو الذي كان يعتبر مثلاً صادقاً لروح البنادقة وطباعهم [5], وتشكلت دعوة لحملة صليبية رابعة (599هـ/ 1202م) [*] للاستيلاء على القدس, ووصل إلى البندقية مبعوث من أجل المفاوضات لاشتراكها في الحملة[6]، وكلموا دوجها وأخبروه بما جاؤوا من أجله وأنهم يريدون استئجار وسيلة نقل لأربعة آلاف فارس بمعـداتهم ومـائة ألف من المشـاة [7], وبعـد أن استشـار الـدوج مجـلسه أعطـى مـوافقتـه وطلب مبلغ خمسة وثمانـون ألفاً مـن الدوكات وأنهم

---

(1)عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 37.

(2) محمود عمران :حضارة أوربا في العصور الوسطى،دار المعرفة الجامعية(الإسكندرية،2005) ص 168.

(3)جـــوزيــف يوسف : دراسات في تاريخ العلاقات ، ص 73.

(4) منصور، محمد صالح : اثر العامل الديني في توجيه الحركة الصليبية, منشورات جامعة بنغازي (بنغازي, 1996) ص 58.

(5) شـــارل ديـــــــــل : المرجع السابق ، ص 41.

(*) للمزيد عن الحملة الصليبية الرابعة ينظر: باركر, أرنست : الحروب الصليبية , ترجمة : السيد الباز العريني دار النهضة العربية (بيروت , 1967) ص 94 وما بعدها.

(6) عوض ، محمد مؤنس أحمد: الحروب الصليبية العلاقات بين الشرق والغرب في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2000) ص 262.

(7) كلاري ، روبـــرت: فتح القسطنطينية على يد الصليبيين ، ترجمة :حسن حبشي (القاهرة ، 1964) ص 40.

سوف يقدمون خمسين سفينة على نفقتهم شريطة أن يكون لهم النصف من الغنائم في البر والبحر ووافق المبعوث وعقدت الاتفاقية واجتمع الصليبيون في البندقية سنة (599هـ/1202م) حيث كانت السفن جاهزة لنقلهم [1],وهناك طالبهم الدوج هنري داندولو بدفع المبلغ المتفق عليه لقاء نقلهم إلى الشرق لكنهم عجزوا عن جمع المبلغ فاتهمهم الدوج بالخداع واستغل الموقف ليوجه الحملة الوجهة التي تتفق ومصالح جمهوريته فعرض عليهم أن يساعدوه في الاستيلاء على مدينة زارا [*] على البحر الإدرياتيكي,[2] ورغم احتجاج البابا على هذا الاتجاه المخالف للغرض الأصلي فإن الصليبيين انقادوا إلى دوج البندقية واستولوا على تلك المدينة لفائدة البندقية طبعاً،[3]وفى هذه الأثناء وصل أمير بيزنطي هارب من القسطنطينية واستنجد بقادة الحملة الصليبية من أجل استرجاع عرشه المغتصب مقابل تقديم المساعدات على استرداد الأراضي المقدسة ووافق قائد الحملة وبارك الدوج هنري داندولو هذا الوفاق[4]، وقد كان البنادقة زمناً طويلاً يلحون عليهم بأنه ليس ثمة إلاّ إجراء عملي وحيد وهو الذي يقضى بالاستيلاء على القسطنطينية وأضحى لنصيحتهم وقتئذ فيما يبدو ما يبررها [5].

لقد أراد البنادقة الانتقام من البيزنطيين لحرمانهم من الكثير من الامتيازات التجاريـــة والملاحظ أيضاً أنهم أرادوا القضاء على منافسة الإمبراطورية البيزنطيـة

---

(1) زكار، سهيـــل:الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية،دار الفكر(دمشق ،1995) 10/40-38-37.

(*) ينظـر الخريطـة رقـم (2).

(2) غنيم ، أسمـت : الحملة الصليبية الرابعة ومسئولية انحرافها ضد القسطنطينية ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1982) ص 68 – 69.

(3) محمد المطـــوي : المرجـــع السابـــق ، ص 104.

(4) أسمت غنيـــــم : الحملة الصليبية الرابعة ، ص 77.

(5) رنسيمان ، ستيفن : تاريخ الحروب الصليبية ، ترجمة : السيد ألباز ألعريني ، دار الثقافة (بيروت،1997) 219/3.

لهم في تجارة شرق البحر المتوسط ولا ريب في أن إسقاط القسطنطينية من شأنه تحقيق ذلك الهدف الذي طالما تحرق البنادقة شوقاً لتحقيقه، ولا نغفل رغبتهم في الثأر من إحراق الحي البندقي في القسطنطينية سنة (578هـ/ 1182م)،[1] ولهذا هاجم الصليبيون والبنادقة القسطنطينية سنة (601هـ /1204م) وكان سقوطها في أيديهم على مثل هذه الصورة بمثابة كارثة على فكرة الصليبيات[2]،وحصلت البندقية على نصيب الأسد في العاصمة البيزنطية فآل إليها ثلاثة أثمانها وكنيسة آيا صوفيا أما خارج القسطنطينية فحصلت على بعض جزر بحر ايجة وبعض الموانئ في بحر مرمره وبحر الدردنيل فضلاً عن جزيرة كريت وبعد استرداد البيزنطيين حاضرة ملكهم سنة (660 هـ / 1261 م) من اللاتين احتفظت البندقية بجميع المناطق التي كانت بحوزتها وظلت تمارس نشاطها التجاري بكل حرية في المناطق التابعة لها وغيرها حتى أضحت تتحكم في تجارة الدولة البيزنطية .[3]

أصرت البابوية على إعداد حملة صليبية خامسة [*] لضرب الشرق الإسلامي وطلب البابا من البندقية أن تمده بوسائل النقل والإمدادات البحرية ، وافق البنادقة على إمدادهم بثمان سفن تؤجرها لهم وتعهدوا بتقديم سفن أخرى وجهزت البندقية السفن المطلوبة منها بجميع المعدات اللازمة،[4]ووصلت الحملة إلى مصر

---

(1) محمد عوض : المرجع السابق ، 265.

(2) المرجع نفسه : ص 266 – 269.

(3) عامر ، أحمد محمود حسن : علاقة البندقية بالعثمانيين أبان القرنين الرابع والخامس عشر الميلاديين ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2011) ص 278.

(*) تعتبر حملة الصبيان (608هـ/1211م) مقدمة لها والحملة الصليبية الخامسة (614-618هـ/ 1217-1221م) قادها الملك جون دي بريين والمندوب البابوي بيلاجيوس ،وتكونت من عدة فرق وانتهت بالفشل = الشطشاط ،علي حسين : العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مجلس تنمية الإبداع الثقافي (بنغازي،2004) ص 186-169 .

(4) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 40 -41.

ونزل الصليبيون في دمياط سنة (615 هـ / 1218 م) وتمكنوا من احتلالها [1].

انسحب الملك الكامل الأيوبي إلى المنصورة محتمياً بالأسوار التي بناها على الضفة الشرقية للنيل[2],وحاول الصليبيون الزحف نحو القاهرة سنة (618هـ/1221م) وعرض عليهم الملك الكامل الصلح في مقابل التنازل عن بيت المقدس لكنهم رفضوا فما كان من المسلمين الاّ أن هاجموا القوات الصليبية وسدوا عليهم طريق العودة عبر النيل وأصيبت سفنهم بالشلل وأدرك الصليبيون أن العودة أو التقدم أصبح مستحيلاً وانسحبوا بشكل غير منظم وأرسل قادة الحملة يطلبون الصلح مع المسلمين ويسلمون دمياط[3], ويؤمنوهم على أنفسهم وأموالهم[4], وأما عن موقف البنادقة في دمياط فالمعروف أنهم عارضوا شروط الكامل الأيوبي للصلح, وعلى الرغم من حرصهم على ألاّ تنقطع علاقاتهم مع الأيوبيين لوجود مصالح تجارية هناك فأنه حدث في ذلك الوقت أنهم رغبوا في اتخاذ دمياط مركزاً لتجارتهم ورفضوا الصلح,الاّ أنهم استسلموا وتسلم المسلمون مدينة دمياط[5],وترتب على فشل الحملة تعرض النصارى في الدولة الأيوبية لقيود بالغة الشدة زادت من عجزهم وضعفهم,لأن مواطنيهم شجعوا الحملة الصليبية ومع أنهم عادوا لمتاجرهم فلم يكونوا موضع ثقة المسلمين[6],وعلى الرغم من الميزات

---

(1) ابن العميد ، المكين جرجس : أخبار الأيوبيين ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، د . ت) ص 7.

(2) السيوطي , عبد الرحمن بن بكر جلال الدين : تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ، 1952) ص 456.

(3) محمود عمران : الحملة الصليبية الخامسة ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1985) ص 312 ، 323 ، 330.

(4) النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب : نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق : مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية (بيروت ، 2004) 205/30.

(5) فايد عاشور : المرجع السابق ، ص 144.

(6) ستيفن رنسيمان : المرجع السابق ، ص 302.

السخية التي كفلتها المعاهدات المختلفة لهم الاّ أن البنادقة بادروا بالاشتراك في الحملة إذ وجدوا فيها فرصة نادرة للسيطرة على ذلك الثغر التجاري المهم الذي تستطيع المصالح البندقية أن تنفذ منه إلى داخل الشرق الإسلامي ويبدو أنهم كانوا أكثر حماسة من غيرهم للبقاء في دمياط حتى أنهم عندما أرغموا على الانسحاب حرموا على رعاياهم التردد على موانئ مصر أو التجارة فيها وهددوا بأقسى العقوبات للمخالفين وأنزلوا في البحر الإدرياتي سفن لتتجول فيه وتبحث عن المخالفين، كما أن البندقية بسطت حمايتها على أحد الأفراد عندما أشعل النيران في سفينة متجهة إلى مصر،[1] وكانت البنادقة أكثر حذراً في الحملة الصليبية السادسة[*] التي تأخرت في الوصول بسبب تلكؤ قائد الحملة فأصدر البابا ضده قرار حرمان فاضطر إلى المسير إلى الشرق[2],ووصلت الحملة إلى عكا سنة (625هـ/1228م)وتم الاتفاق على هدنة لمدة عشر سنوات وتسليم بيت المقدس للصليبيين[3] ،ووقفت البندقية موقف سلبي من الحملة الصليبية السادسة حيث رفضت تزويدها بالسفن لعدم ثقتها من نجاحها وللمحافظة على مصالحها [4].

وتحرك الغرب بحملة صليبية جديدة[**]على الشرق الإسلامي وكانت هذه الحملة تمثل بداية النهاية للحركة الصليبية فلم يسبق لحملة قبلها أن أعدت هذا

---

(1) سعد ، سامي سلطان : أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعه القاهرة (القاهرة ، 1958) ص 27،28.

(*) الحملة الصليبية السادسة (627-625/1229-1228م) قادها الإمبراطور فردريك الثاني من صقليه انتهت بعقد معاهدة سلام مع الأيوبيين = علي الشطشاط : المرجع السابق ، ص199-200-203 .

(2) فايد عاشور : المرجع السابق ، ص 145.

(3) العريني ، السيد الباز : الأيوبيون ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1967) ص 126.

(4) فايد عاشور : المرجع السابق ، ص 146.

(**) للمزيد عن الحملة ينظر : جوزيف يوسف : العدوان الصليبي على بلاد الشام - هزيمة لويس التاسع في الأراضي المقدسة - , دار الكتب الجامعية (الإسكندرية , 1971) ص 45 وما بعدها.

الإعداد ولم يتوافر لقائد من قادة الصليبيين ما توافر لها[1]،حيث توجه الصليبيون في ربيع سنة (647هـ/1249م) نحو مصر وسقطت دمياط دون قتال وشرعوا في السير نحو القاهرة وتوقفوا عند المنصورة[2]، وفى أثناء ذلك ندم البنادقة على عدم إمدادهم الحملة بالسفن وعدم مشاركتهم فيها بعد ما رأوا الغنائم توزع وقرروا تقديم المساعدة للحملة [3]، وفى هذا الظرف العصيب توفي السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب سنة (647هـ/1249م)واخُفي موته مقدار ثلاثة أشهر,[4]وتقدم الصليبيون وانكشف المسلمون ووصل الملك المعظم تورانشاه واشتد المسلمون في قتال الصليبيين[5]، واستشهد قائد الجيش الأيوبي واستعد المماليك[*]،داخل مدينة المنصورة بقيادة بيبرس[**],ودخل الصليبيون المدينة حتى وصلوا

---

(1)عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 48.

(2) أرنست باركر : المرجع السابق ، ص 121 – 122.

(3) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 50.

(4) ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر (بيروت ، 1969) 86/5.

(5) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر ، تحقيق: خليل شحادة ، دار الفكر (بيروت ، 2000) 416/5.

(*) يشير مصطلح المماليك ومفرده مملوك للعبودية والرق وقد كان المماليك من الرقيق فعلاً حيث جلبوا أطفالاً من أسواق الرقيق ثم دربوا عسكرياً ليكونوا عوناً للأمراء الأيوبيين المتنافسين = قاسم ، قاسم عبده: عصر سلاطين المماليك ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1998) ص 20.

(**) الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري ألصالحي ألنجمي تولى السلطنة سنة(658هـ/1259م)كانت مدة سلطنته ثماني عشرة سنه وشهرين , وهو تركي الأصل وكان مملوكاً وهو الذي وثب على الملك المعظم تورانشاه وقتله , وكان ذا دهاء وحيله وعزيمة , ومن ذلك الوقت تمكنت مهابته وانتشرت سمعته = المنصوري , بيبرس : مختار الأخبار ,تحقيق:عبد الحميد صالح حمدان ,الدار المصرية اللبنانية (القاهرة , 1993) ص 12 , 13 .

إلى قصر السلطان والقلعة ثم أمر بيبرس جيشه بالهجوم فدارت معركة قاسية انقض فيها المماليك على الصليبيين ومن نجا من السيوف لقي حتفه في النيل غرقاً وحوصر الصليبيون وقطع المسلمون عنهم المؤن والعتاد واشتد تضييق المماليك عليهم وأصبحت نهاية الجيش الصليبي قاب قوسين أو أدنى وانتصر المسلمون وتم أسر قائد الحملة وكان للنصر في معركة المنصورة نتائج بعيدة المدى في الشرق الإسلامي، إذ شبّت الفتنه بين الأمراء والقادة المسلمين وقد أدت هذه المؤامرات إلى زوال دولة الأيوبيين وقيام دولة المماليك سنة (648هـ/ 1250م) [1]،وفشل تورانشاه في الاستجابة للتحديات التي تفرضها المرحلة،[2] على أنه لم يلبث أن قتل على يد أمراء المماليك،[3]الذين اتفقوا على تولية شجرة الدر وذلك سنة(648هـ/1250م)[4].

وكانت سياسة البندقية ذات وجهين فهي لم تشترك في أي حملة صليبية الاّ عندما تضمن امتيازاتها التجارية، وبعد ظهور المماليك على مسرح الأحداث في الشرق الإسلامي اهتموا بالتجارة كما فعل أسلافهم بل إنهم تفوقوا عليهم فكان ظهورهم مصحوباً بازدهار طريق البحر الأحمر وموانئ مصر والشام وقد أتاح لهم ذلك فرصة ذهبية للقيام بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب كما أنهم فطنوا إلى أن اقتصادهم لن يكتمل الاّ بإقامة علاقات مع أوربا والجمهوريات التجارية الايطالية – خاصة البندقية – حيث كانوا يمدون أسواق الشرق بكميات وافرة من المتاجر المهمة ، ولم يكن المماليك وحدهم هم من عمل على زيادة حجم هذه التجارة بل إن البنادقة أنفسهم لم يكونوا أقل رغبة في المتاجرة معهم لذلك نجدهم

---

(1) نصر الله ، سعدون عباس : رحيل الصليبيين عن الشرق ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1995) ص 30 – 35 – 39.

(2) قاسم قاسم : المرجع السابق ، ص 20.

(3) سعيد عاشور : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ، دار النهضة العربية (القاهرة،1996) ص136.

(4) القرماني ، أحمد بن يوسف : أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ , تحقيق: أحمد حطيط ,عالم الكتب (بيروت ، 1992) 264/2.

يعملون على تجديد امتيازاتهم التجارية القديمة التي حصلوا عليها من قبل في عهد الفاطميين والأيوبيين وذلك بالرغم من العداوة المستمرة بين المسلمين والصليبيين.[1]

لقد أسهمت البندقية إسهاماً مباشراً في إنجاح المشروع الصليبي وفى استقراره في الشرق الإسلامي[2]، وشاءت الظروف أن يكون قيام دولة المماليك في مصر والشام مصحوباً بازدهار طريق البحر الأحمر وموانئ مصر واضمحلال ما عداه من طرق التجارة الرئيسة الأخرى بين الشرق والغرب، ذلك أنه لم يمض على قيام دولة المماليك سنوات معدودة حتى استولى المغول على بغـــداد سنـــة (656هـ / 1258م) وامتد نفوذهم إلى الشام وآسيا الصغرى فضلاً عن بلاد فارس وبذلك أضمحل الطريق التجاري البري بين الصين من جهة وآسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود من جهة أخرى [3], وترتب على غزوات المغول انعدام الأمن في ذلك الطريق واعتداء اللصوص على القوافل والتجار[4]، وهكذا أخذت تجارة الهند والشرق الأقصى تمر عبر أراضى الدولة المملوكية التي فرضت من الضرائب الجمركية ما تريد على البضائع المارة بأراضيها [5], ولم يعد هناك طريق أمام البنادقة للحصول على منتجات الشرق وبخاصة التوابل والبخور إلاّ عن طريق دولة المماليـــك [6],وذلك لتحكمها في تجارة الشـــرق بشكل مطلـق لدرجة أنها سميت

---

(1) عفاف صـــبره : المرجع السابق ، ص 66 – 67.

(2) حاتم الطحاوي : المرجع السابق ، ص 80.

(3) سعيـد عاشـور : العصـــر المماليكي فـي مصر والشام ، دار النهضـة العربيـة (القاهرة ، 1965) ص 284-285.

(4) POLO , Marco : Travels , vol 1 , London , 1903 , p 102 .

(5) ميخـائيل ، جرجس قام : السلطان جقمق وحالة مصر في عصره ، رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة (القاهرة ، 1974) ص 45.

(6) النشار ، محمد محمود : علاقة مملكتي قشتاله وأراجون بسلطنة المماليك ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1997) ص 99.

دولـة البـرين والبحـرين إشارة إلى أنها تحكم بريّ مصر والشام وتشرف على مياه البحرين المتوسط والأحمر،[1] ومنذ قيام الحروب الصليبية فقد المسلمون سيطرتهم على البحر المتوسط وتمكن الغرب وبخاصة البندقية من السيطرة على سواحل هذا البحر وجزره وتجارته بحيث أصبح بحراً أوروبياً [2].

وأصبحت للبندقية علاقة اقتصادية متينة بالمماليك أصحاب النفوذ المطلق في التجارة المارة عبر أراضيهم [3], وتركت الدول الأوربية جانباً استعمال القوة للسيطرة على الشرق الإسلامي واتجهت كلياً إلى التجارة ولتحقق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها بالوسائل العسكرية. [4]

وكان لمرور التجارة الهندية آنذاك عبر أراضي سلطنة المماليك أثر كبير في رواج تجارتهم وزيادة ثروتهم خاصة بعد عقد المعاهدات الدولية والتجارية مع البنادقة [5],كذلك وفر المماليك للتجار الأمن في الطرق البرية بين موانئ مصر على البحر الأحمر وموانئ البحر المتوسط ورتبوا المحطات التجارية وأماكن للتزود بالماء وراحة للمسافرين وهو ما سيتم التطرق اليه في الفصل القادم بعون الله.

---

(1)عشري ، عثمان عبد الحميد محمد : الأسطول والبحرية على عصر سلاطين المماليك في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1970) ص 50.

(2) العبادي ، أحمد مختار والسيد عبد العزيز سالم : تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1981) ص 294.

(3) زقلمة ، أنور : المماليك في مصر ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1995) ص 94.

(4) طقوش ، محمد سهيل : تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، دار النفائس (بيروت،1999) ص 436-437.

(5) حسن ، علي إبراهيم : تاريخ المماليك البحرية ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1967) ص 416.

الفصل الأول

الطرق والمراكز التجارية بين دولة المماليـــك والبندقيـــة

المبحث الأول

الطريق التجاري بين دولة المماليك والبندقية.

المبحث الثاني

المراكـــــز التجاريـــة فـــي دولـــة المماليك.

المبحث الثالث

الطريق التجاري بين الشرق الأقصى ودولة المماليك.

كان لموقع البحر المتوسط كأداة وصل بين الشرق والغرب أهمية كبرى في انتعاش الحركة الاقتصادية والتجارية في عصر سلاطين المماليك حيث كانت التجارة ترد إلى بلادهم فترسوا السفن المحملة بالبضائع ثم تنقل ما فيها من البضائع في مراكب نيلية إلى القاهرة. [1]

وقد لعب المماليك دور الوسيط في حركة انتقال أهم السلع التجارية الواردة من بلاد الشرق الأدنى والأقصى كالتوابل والعقاقير الطبية والمنسوجات والأحجار الكريمة والتي يكثر طلب الأوربيين لها, كما كان لهم الفضل في انتقال سلع أوربا كالأخشاب والمعادن والأسلحة والأقمشة الصوفية والشمع والغراء إلى بلدان أفريقيا وأسيا وحققوا من جراء تجارة المرور أموالاً طائلة [2]،كما أن من أهم مظاهر النشاط التجاري خطوط المواصلات البحرية والبرية , وانتظمت تلك الطرق جميعها في عصر المماليك مما كان له الأثر الأكبر في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء،[3] وكانت دولة المماليك تتمتع بمركز سياسي وإداري كبير بما تمتلكه من مساحات واسعة من الأراضي بالإضافة إلى ما تجنيه من موقعها الجغرافي في تجارة الشرق والغرب ساعدها على انتعاش الحياة الاقتصادية ، كما أن وقوع طرفها الشمالي على البحر المتوسط وطرفها الشرقي على البحر الأحمر قد أعطاها مصدراً للربح وساعد على جعلها مركزاً لتبادل سلع الشرق الأقصى والهند إلى أوربا ،وقد يكون من المفيد أن أتناول بالبحث والدراسة طرق المواصلات الخارجية التي ربطت دولة المماليك بالبندقية وبالشرق الأقصى " الصين والهند ".

---

(1) إبراهيم سعيد : المرجع السابق ، ص 199.

(2) عباس ، فوزي حمـــاد: الحياة الاقتصادية في مصر العليا خلال العصر المملوكي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1986) ص 135.

(3) العمري ، أمال أحمد حسن : المنشأت التجارية في القاهرة في العصر المملوكي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1974) ص 245.

المبحث الأول :

الطريق التجاري بين دولة المماليـــك في مصر والبندقيـــة :

حرصت البندقية على تنظيم رحلات أساطيلها المتجهة إلى دولة المماليك،(*)إلا أن ظروفاً معينه لعبت دوراً حاسماً في تحديد مواعيد رحلات هذه الأساطيل, وذلك إن حركة الرياح في البحر المتوسط حددت مواعيد الملاحة بين البندقية والسواحل المملوكية،وأيضاً مواعيد الحج إلى بيت المقدس أسهمت في تحديد مواعيد إقلاع السفن وعودتها، لأن نقل الحجاج النصارى كان للبندقية موسماً تجارياً جمعت فيه بين نقل السلع والحجاج وتقاضت أجوراً عالية من هؤلاء الحجاج [1].

كذلك كانت مواعيد وصول التوابل وغيرها من سلع ومتاجر الشرق الأقصى إلى المراكز التجارية في دولة المماليك عاملاً مهماً في تحديد مواعيد رحلات الأساطيل التجارية إلى مصر والشام, بالإضافة إلى ذلك كانت الأحوال السياسية والحربية تؤثر هي الأخرى بشكل أو بآخر في حركة هذه السفن,[2] والواقع أن طريق البندقية إلى مصر والشام كان أقصر الطرق التي يسلكها البنادقة في رحلاتهم التجارية, وجعلوا من المحطات التجارية المؤدية إلى موانئ مصر والشام محطات حراسة ومخازن واسعة لشحن وتفريغ السفن التي تصل إليها من الجهات التي تاجروا معها في البحر المتوسط ،كما إن هذه المناطق كانت تتغير بها سفن الحراسة التي كانت ترافق القوافل التجارية ، بل إن البنادقة أحياناً كانوا يفرغون حمولات قوافلهم في إحدى هذه المحطات.[3]

(*) ينظر الخريطة رقم (3).

(1) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 225.

(2) عبد المجيد ، منال محمد السيد : القوى البحرية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط زمن الحروب الصليبية حتى أواخر القرن الثالث عشر، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة (القاهرة، 2000) ص 208.

(3) عفاف صبره: المرجع السابق ، ص 122 ، 124.

والجدير بالذكر أن هذه السفن كانت ملزمة بالقانون البحري البندقي وذلك بالسفر في شكل قوافل ،وكان يرافق هذه القوافل ممثل عن حكومتها,[1] وقد تميزت هذه الطريق بكونها طريقاً بحرياً ذات نقاط توقف متعددة قبل وصولها إلى شواطئ الدولة المملوكية في شرقي البحر المتوسط عبر مرافئ معروفة تتوقف فيها للصيانة او للتزود بالماء والمؤن أو للاحتماء من العواصف والقراصنة.[2]

وكانت القوافل البندقية البحرية تعرف باسم مراكب المدة ,ولكل جهة سفن معينة فـهناك سفن المدة للقسطنطـينية والبحر الأسود , ومدة الشام , ومدة الإسكندرية،[3] والمدة تعنى الموسم وقد تكون مشتقة من الكلمة الإيطالية "Mutare" بمعنى مبادلة إشارة إلى وصول هذه الأساطيل إلى الشرق وأنها تقوم بتبديل حمولتها بحمولة جديدة وكون الإبحار من البحر المتوسط لم يكن يحدث إلاّ في مدة معينة وفي هذه المدة ينحصر موسم التجارة بين البنادقة والمسلمين,[4] وكان الأسطول التجاري البندقي المتجه إلى مصر يتوقف في عدة نقاط في جزر ومدن السواحل مثل "مودون Modon" و"كورون Coron" [*] ثم يتجه إلى كريت وبعدها إلى الإسكندريـة مباشرة , [5] وتكون السفـــــن مزودة بوسائل للدفاع عن نفسها ضد اعتداء القراصنة، وكانت القوافل التجارية الموسمية التي تصل إلى الإسكندرية تتألف عادة من أربع إلى ست سفـــن وهذه القافلة الموسمية غالباً ما تعجـز عن نقل جميع كميات

---

(1) منال عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 208.

(2) سمير على الخادم : المرجع السابق ، 44.

(3) فهمي ، نعيم زكـــي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، المكتبة العربية (القاهرة ، 1973) ص 178.

(4) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 127.

(*) ينظـر الخريطـة رقـم (3) .

(5) Heyd. W: Histoire du commerce du Levant au Moyen – Age , Leipzig . 1886 , 1 / pp 108 - 109 .

السلع والتوابل المعدة للتصدير ولذلك كانت تسبقها عادة إلى كل من الإسكندرية والموانئ الأخرى سفينة تعرف "بالكوكا Coca" كانت تنتظر في الميناء حتى وصول القافلة، وكان يسمح لها في فترة الانتظار بشحن مختلف السلع بحيث تترك على ظهرها فراغاً كافياً لنقل ما يفيض من التوابل بعد شحن القافلة الموسمية.[1]

وبعد أن تصل القوافل ويتم شحنها بالتوابل والبضائع الشرقية كانت سفينة الكوكا تحمّل بالفائض الذي كان يطلق عليه المدة وكان على القنصل و قباطنة سفن القافلة أن يعيّنوا كميات الفائض التي يتحتم على سفينة الكوكا حمله وكانت ترحل عادة مع القافلة ولكن يحدث أحياناً أن تضطرها ظروف الشحن إلى التأخر بعض الوقت وفى هذه الحالة كان ممنوعاً عليها أن تشحن من الفائض أكثر من الكميه التي حددت لها وإذا تبقّى بعد رحيل كل من القافلة وسفينة الكوكا شئ من التوابل في ميناء الإسكندرية أو غيره كلفت جمهورية البندقية سفينة خاصة من البندقية أو من إحدى محطاتها التجارية على البحر المتوسط لتقوم بنقله , وقصدت بذلك إخراج هذا الفائض من مخازن الموانئ حتى لا يفسد أو يصادر لحساب السلطات المحلية إذا حدث أي نزاع، وكذلك حتى لا يدفع عليه رسوم جمركية إضافية.[2]

واستعمل البحارة البنادقة البوصلة وشراع السفن المعروف بالشراع اللاتيني في البحر المتوسط وكلاهما تجديد ملاحي كبير الشأن نقله المسلمون من المحيط الهندي إلى البحـر المتوسط[3]، وأدى ذلك إلى ازدياد حركة التجارة وتطور الملاحـة

---

(1) منال عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 209.

(2) عفـاف صبـــره : المرجع السابق ، ص 130 -131.

(3) لبيــب ، صبحــي : سياسة مصر التجارية في عصري الأيوبيين والمماليك ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون ، مطبعة الجبلاوي (القاهرة ، 1983) ص 121.

تطوراً كبيراً وابتعد الملاحون عن الحدس والتخمين,[1] و أنشأت البندقية ستة أساطيل بحرية من طراز واحد كانت تمخر عباب البحر المتوسط ،وعينت لكل منها الموانئ التي يجب أن يتردد عليها ووحدت طراز سفنها ليكون في استطاعة قناصلها ووكلائها إمداد السفن بما تحتاج إليه من قطع غيار ذات مقاس واحد.[2]

وكانت القوافل البندقية التجارية البحرية تصل إلى موانئ الدولة المملوكية مرتين في كل عام,[3] في مواعيد ثابتة,[4] والعادة أن تتألف القافلة من ثمان إلى ثلاثة عشر سفينة, وتقدر حمولتها بمليوني دوكة بندقية على أقل تقدير,[5] ورتّبت البندقية مواعيد سفر سفنها التجارية إلى مصر والشام بما يتفق إلى حد كبير مع أوقات هبوب الرياح، ومع موسم عقد الأسواق التجارية فيها, وانتظمت رحلات سفنها في أربع مراحل : ففي المرحلة الأولى تخرج السفن من البندقية في يناير لتصل إلى موانئ شرق المتوسط في مارس، ثم تقوم من هذه الموانئ بعد تجهيز سفنها في إبريل لتصل للبندقية في يونيو، وتتجهز للرحلة الثالثة التي تبدأ في يوليو وتصل لمقصدها في سبتمبر وتعود في أكتوبر لتصل البندقية في ديسمبر، وتتجهز للرحلة في يناير وهكذا , أما موعد وصول التوابل إلى الإسكندرية فلا يتغير أبداً فهي تصل في سبتمبر من كل عام حيث يسمح فيضان النيل بدفع السفن النيلية من القاهرة إلى الإسكندرية,[6] ويذكر ابن جبير في رحلته أن الرياح الشرقية لا تهب في

---

(1) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 60.

(2) أباظة ، فاروق عثمان : أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط ، دار المعارف (القاهرة ، 1994) ص 27.

(3) طرخان ، علي إبراهيم : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسه ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1960) ص ،285.

(4) محمد ، عبد الفتاح رجب حمد : التجارة في مصر والشام في دولة المماليك الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي (بنغازي ، 2000) ص 55.

(5) علي طرخان : المرجع السابق ، ص 285.

(6) نعيم فهمي : طرق التجارة الدولية، ص 271.

شـرق البحر المتوسط إلاّ في فصلي الربـيع والخـريف ,والتجار لا ينزلون بالبضائع إلاّ في هاذين الفصلين, والسفر في الربيع من نصف ابريل وفى الخريف من نصف أكتوبر, والمسافرون إلى بلاد الروم ينتظرون هذه الرياح الشرقية في هذين الفصلين انتظار وعد صادق.[1]

كانت مدة الرحلة من البندقية إلى موانئ مصر والشام تقدر بحوالي مائة يوم تقريباً، منها فترة البقاء في الميناء ,[2] كذلك أولت البندقية للاعتداءات على سفنها التجارية في البحر المتوسط اهتماماً خاصاً لإبعاد خطر القراصنة واعتداءاتهم على الركاب ونهب السفن وما عليها من سلع، لذا لم تخرج سفن التجارة دون حراسة ولجأت كذلك إلى تزويد السفن بأساليب الدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء, ومن ثم أصبحت مسألة حماية القوافل إجراء عادياً تمارسه وتجهز حملة الحماية مع كل قافلة, فلكل أسطول تجاري أسطول حربي ولشدة مراس الأسطول البندقي كان يمنع القراصنة من دخول مياه قبرص للتموين,[3] وبإمكان أسطول بيروت التجاري أن يمر على الإسكندرية، كما أن أسطول الإسكندرية يستطيع السفر إلى بيروت, وكان قائد الأسطول مكلف بحراسة القوافل الذاهبة إلى الشرق والقادمة منه في حين كان قباطنة هذه السفن ملزمين بطاعته, بل إن البنادقة عينوا قنصلاً بحرياً ليرافق القافلة من وظائفه فض النزاع الذي قد ينشب بين التجار وعليه القيام بالعمليات الحسابية بدلاً من أصحاب السفن لتقدير الضرائب المطلوبة، كذلك عهدت إليه ملاحظة المخالفات على ظهر السفن وتوقيع الجزاءات والغرامات التي تبلغ أحياناً ربع أو ثلث الحمولة , كما أن القنصـــل وأعوانـــه يشكلون ما يشبه البوليـــس البحـــري على ظهر السفينة.[4]

---

(1) ابن جبيـــــر : المصدر السابق ، ص 284.

(2) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 128.

(3) نعيم فهمـــــي : طرق التجارة الدولية ، ص 271.

(4) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 129 – 130.

واستخدمت البندقية نموذجين أساسيين من السفن التجارية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، أولهما: " السفن المستديرة Round ship" وقد بنيت لتدوم أطول فترة ممكنة ولتستخدم في نقل الشحنات الثقيلة وهى تعتمد بشكل كلى على الشُرع, وثانيهما : " السفن الطويلة Galley" ,[1] وقد بنيت لأغراض حربية وكانت مجهزة بالمجاديف وهي أقل ارتفاعاً واتساعاً من النموذج الأول, وبالرغم من هذه الفروق بين النموذجين فإن بعض السفن المستديرة قد بنيت لتستخدم في القتال كما إن بعض السفن الطويلة قد صممت لنقل المتاجر الخفيفة من حيث وزنها والثمينة من حيث قيمتها, مثل التوابل من الشرق إلى البندقية،[2] وأنشئت دار للصناعة البحرية أخذت تكبر على مر العصور وحرصت على أن تشرف على بناء السفن حتى ما كان يبنى منها لحساب الأفراد ،وكان يشترط في كل سفينة تبنى على أرض البندقية أن يكون لها أبعاد معينة وهكذا أمكن الحصول على وحدة في الأنواع تسمح في وقت الحرب بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية وبتأليف أساطيل عدة متجانسة تماما،مما أفادها أكبر فائدة،[3] وكان اهتمام البنادقة ببناء السفن الخاصة بهم التي تحمل بضائعهم حتى لا يعتمدوا على سفن غيرهم حيث تتقاضى أجوراً عالية على الشحن والنقل والتأمين وغيرها من النفقات توفيراً للتكاليف،[4] وكان لابد لهم من الحصول على غلاّت الشرق مهما كان الثمن ,ولابد من الارتباط بالمماليك الوسطاء بين الشرق والغرب, وأصبح الحوض الشرقي للبحر المتوسط هو شريان التجارة الرئيس بين المماليـــك والبندقيـــة.[5]

---

(1) ماهـر ، سعـاد : البحرية في مصر الإسلامية وأثارها الباقية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة ، 1967) ص 352.

(2) شـــارل ديـــل: المرجع السابق ،ص27،28 .

(3) عادل زيتـــون : العلاقات الاقتصادية ، ص 55-56.

(4) عبد الكريم ، أحمد عزت و أمين عفيفي : تاريـخ أوربـــا الاقتصـــادي (القاهرة ، 1954) ص 55.

(5) سعيد عاشور : بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى ، دار الأحد - البحيري أخوان (بيروت ،1977) ص 133.

المبحـث الثانـــي :

المراكز التجارية في دولة المماليـــــك في مصر:

لعبت المراكز التجارية دوراً كبيراً ومهماً في النشاط التجاري طيلة عصر سلطنة المماليك وأصبح البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي الطريق البحري الرئيس الذي يصل بين الشرق والغرب، فانتشرت المراكز التجارية والموانئ على سواحل هذه البحار، وامتلأت بالسلع والبضائع المختلفة، ومن أهم المراكز التجارية في سلطنة المماليك الإسكندرية والقاهرة. [1]

كانت مدينة الإسكندرية ميناء المماليك الرئيسى,[2] وهى لا تقل اتساعاً وأهمية عن أكبر مدن العالم التجارية وكانت تفوق القاهـــرة في اتصالها بأوربا مباشرة،والمدينة تزدحم طوال العام بالأجانب الوافديـــن إليها للتجارة أو للعبور للحج للأماكن المقدسة في سيناء وفلسطين[3]، وكان يصدر منها منتجات الشرق الأقصى كالفلفل والزنجبيل والبخور وأنواع العطور والتوابل المختلفة وفضلاً عن ذلك فإن التُّجّار الأوربيين كانوا يأتون إليها لنقل الخزف واللؤلؤ وما تحتاج إليه بلادهم من المنتجات [4] ، وأصبحت من أكبر المراكز لتجارة التوابل حتى إن أحـد أبـواب المدينـة سمـي بـاب الفـلـفـل,[5] وحظـيـت الإسكنـدريـة بـعـنـايـة

---

(1) اليوزبكي ، توفيـــق : تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل ، 1975) ص79

(2) الحميري ، محمد بن عبد المنعم : الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق: إحسان عباس, مكتبة لبنان (بيروت ، 1975) ص 54.

(3) نعيـــم فهمـــــــي : طرق التجارة الدولية ،ص 130 .

(4) سرور ، محمد جمال الدين: دولة بني قلاوون في مصر ، دار الفكر العربي (القاهرة ، د.ت) ص 336.

(5) هاو ، ى . سونيا : في طلب التوابل ، ترجمة : محمد عزيز رفعت , مكتبة نهضة مصر (القاهرة ، 1957) ص 32.

ورعاية سلاطين المماليك,[1] وسميت بسوق العالمَين [2] ، وورد إليها التجار براً وبحراً وجلبوا إليها البضائع, وبحكم موقعها كانت تتصل بأوربا مباشرة وهى تزدحم طوال العام بالأجانب الوافدين إليها بغرض التجارة إلى جانب القناصل والسفراء والوكالات وأحياء كاملة وفنادق يمارسون فيها حياتهم الخاصة.[3]

وذكر ابن بطوطة في رحلته : إن لها مرسى عظيم الشأن، ولم أر في مراسي الدنيا مثله,[4] وإليها تهوي ركائب التُّجّار في البر والبحر وتمير من قماشها جميع أقطار الأرض, وهي فُرضة جزر الفرنجة وبلاد الروم،[5] وشهدت المدينة أروع أيامها خلال العصر المملوكي حتى إن إيرادات الحكومة كان معظمها من جمركها التي كانت تتراوح يومياً في فترات "المدة التجارية" مابين "ألف وألفى دينار"عدا رسوم السفن والسياح والحجاج[6]،وكانت المدينة ذات مرافئ عظيمة منها المرفأ الشمالي المخصص لاستقبال السفن الأوربية[7]،وهو غير آمن ، لاسيما عند هبوب الريــاح الشماليــة، وبنيت على مدخل هـذا الميناء منارة على غرار المنـارة القديمة

---

(1) الأشقر ، محمد عبد الغنى: نائب السلطنة المملوكية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1999) ص 72.

(2) هايد ، وليـــــــم : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة: أحمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1994) 2 / 27.

(3) محمد الأ شقـــــر : عصر المماليك الجر اكسه ، مكتبة مد بولي (القاهرة ، 2002) ص 28.

(4) ابن بطوطة ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف برحلة ابن بطوطة ، المكتبة الخيرية (القاهرة ، 1905) 10/1.

(5) القلقشنـــــــــدى: المصـــــدر السابـــــق ، 308/3.

(6) نعيـــم فهمـــــي : طرق التجارة الدولية ، ص 130 .

(7) سرهنك ، إسماعيل : حقائق الأخبار عن دول البحار ، المطبعة الأميرية ، ط 1 (القاهرة ، 1312 هـ) 2/ 78 ، 79 .

التي كانت قد تهدمت لهداية السفن التي لا تجرؤ على دخول الميناء بدونها [1]،وقد عُرف هذا الميناء باسم ميناء السلسلة، بسبب السلسلة الضخمة التي تحيط بمدخلة أثناء الليل، أما الميناء الثاني فكان مخصص لسفن المسلمين القادمة من الشام والمغرب، وكانت جدران المدينة مزدوجة وبواباتها ضخمة , وقد شيد البنادقة فندقهم فيها وقاموا بإدارته, وكانت كل هذه المباني تحت رعاية قنصل مسئول, وكانت الدول كلها تقريباً من الشرق والغرب ممثلة في الإسكندرية تحمل إليها البضائع لبيعها في هذا السوق الكبير .[2]

وغدت أهميتها نابعة من كونها سوقاً تجارية ومركزاً من المراكز الصناعية الكبرى ،فكان يُصنع بها الأقمشة وأنواع من الثياب الفاخرة ،فأصبحت مزدحم الرجال ومحط الرحال[3]،وقاعدة ساحل مصر وميناءها الرئيسي على البحر المتوسط[4].

وفي الإسكندرية كان يلتقي التجار المسلمون بتجار الفرنجة لتبادل السلع واحتفظت المدينة بأهميتها التجارية بالنسبة لتجارة المرور حتى نهاية القرن (التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي), والكثير من التجار يردون إلى الثغر براً وبحراً يجلبون إليه البضائع وكذلك يأخذون منه ,وفى عصر سلطنة المماليك ازداد النشاط التجاري مع الشرق والغرب حتى أصبحت الرسوم التي تُجبى على التجارة الخارجية تكوّن الجزء الأكبر من دخل الدولة , وتبعاً لذلك ازداد ازدهارها

---

(1) عماد الدين أبو الفدا : المصدر السابق ، ص113 .

(2) عزيز سوريال : المرجع السابق , ص170.

(3) حبيب, شوقي عبد القوى عثمان : التجارة بين مصر وأفريقيا في عصر سلاطين المماليك , المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة, 2000) ص 78.

(4) العمري ، ابن فضل الله أحمد بن يحيى : التعريف بالمصطلح الشريف ، مطبعة العاصمة (القاهرة ، 1312 هـ) ص 174 .

ورخاؤها باعتبارها أهم سوق لهذه التجارة ,وكان يوجد بها مخازن للتجارة الصادرة إلى الخارج، والتي كانت تحملها السفن الأوربية التي تفد إلى الميناء، وإذا كانت الإسكندرية هي المخزن الرئيسي لتجارة مصر الخارجية فقد كانت أيضاً مهبطاً للتجار الفرنجة ـ البنادقة ـ منهم على الخصوص الذين وفدوا على المدينة بقصد التجارة ليحملوا مما فيها خصوصاً في عهد المماليك.[1]

وقد رست الأغلبية العظمى من السفن الأوربية في ميناء الإسكندرية ،حيث كان بها عدد كبير من المكاتب التجارية التي يعقد بها مبادلات ذات أهمية كبرى وفى سوقها تكدست معظم منتجات الشرق الآتية بطريق النيل من بلاد الهند ،وتأتي المراكب النيلية القادمة من القاهرة بكميات كبيرة من التوابل.[2]

ففي أغسطس حيث يرتفع ماء النيل في خليج الإسكندرية يتم سفر المراكب بالشب والغلال والكتان والبهار والسكر وغير ذلك من الأصناف، وهذا يوضّح فصلية خليج الإسكندرية في الملاحة ،وهو موسم فيضان النيل في شهر أغسطس, وقد كانت السلع الخاصة بالتصدير والقادمة من القاهرة سواء عن طريق "عيذاب – قوص" أو عن طريق الدرب السلطاني بالشام أو عن طريق درب الحجاج من الحجاز تخرج إلى ميناء الإسكندرية حيث المتجر السلطاني.[3]

ويذكر المقريزي في كتابة (السلوك) مثالاً عن بيع الفلفل للمتجر السلطاني بميناء الإسكندرية فيقول : وفيه بيع بالإسكندرية فلفل للديوان على تجار الفرنجة

---

(1) محمد ، رضا إسماعيل أحمد : جغرافية القاهرة زمن المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1999) ص 353.

(2) وليم هايد : المرجع السابق ، 33/2 ، 300/3.

(3) رضا محمد : المرجع السابق ، ص 353.

ثم تقرر زيادة ثمنه عليهم وقد سافروا فكُلّف قناصلهم القيام عنهم بذلك[1], والمتجر السلطاني هو عبارة عمّا يُبتاع من بضائع هؤلاء التُجّار الواردين مما تدعو إليه الحاجة وتقتضيه المصلحة وحكم ما يجري في دمياط بحسب حكم الإسكندرية وبينهم فرق في بعض الضرائب.[2]

فاقت الإسكندرية بحكم موقعها الجغرافي واتصالها بأوربا مباشرة مدينة القاهرة ،وهى تزدحم طوال العام بالأجانب الوافدين إليها للتجارة أو العبور للحج للأماكن المقدسة في سيناء وفلسطين,[3] وكانت تجارة الإسكندرية برية وبحرية ونهرية ، وكان لها فضلاً عن موانئها على البحر المتوسط قناة تصلها بنهر النيل وعن طريقها تأتى المراكب من القاهرة أو دمياط ،[4] وأعطاها موقعها على البحر المتوسط ثراءً ورخاءً كبيرين،[5] وامتازت بموقعها المهم من الناحيتين الجغرافية والتجارية ، فمركزها الساحلي بين مصب فرع النيل الغربي والبحر المتوسط جعل منها سوقاً تجارية دولية تنقل إليها بضائع الشرق الأقصى عن طريق البحر الأحمر ونهر النيل، والبضائع التي تحملها سفن الأوربيين في البحر المتوسط، كما تنقل منها البضائع إلى الغرب الأوربي.[6]

كانت التقاليد المتبعة عند دخول السفن للميناء بأن تقف السفينة في عرض

---

(1) المقريزي ، تقي الدين بن أحمد: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة ، 1939) 1588/4.

(2) ابن مماتي ، الأسعد بن المهذب بن أبى مليح : كتاب قوانين الدواوين ، تحقيق : عزيز سوريال عطية , مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1991) ص 327.

(3) نعيم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 132.

(4) الحميري : المصدر السابق ، ص 54- 56 .

(5) أبو عبد الله الزهري : المصدر السابق ، ص 46.

(6) صبحي ، محمد : مدينة الإسكندرية ، دار الطباعة الحديثة (القاهرة ، 1958) ص 125 .

البحر خارج الثغر على بعد ثلاثة أميال تقريباً ، فيراها أحد المكلفين بذلك من أعلى البرج ويقوم هذا المراقب بإبلاغ الوالي بذلك بأن يرفع علماً على البرج إشارة إلى كل سفينة تصل ، فيرسل الوالي رسله إلى عرض البحر ومعهم الحمام الزاجل فإذا ما وصلوا إلى السفينة يسألون ربّانها عن جنسيته وهدفه ونوع حمولته ,ثم ترسل هذه المعلومات تحت جناح الحمامة إلى ناظر الثغر الذي يتولى بعث رسالة أخرى إلى القاهرة ليخبر السلطان, وبعد ذلك يُؤذن للسفينة بالدخول فتتجه صوب الميناء حتى إذا ما قاربت القلعة ترسو هذه السفن نهائياً على بُعد أكثر من نصف ميل من اليابس ولا يسمح لأحد من الركاب بالنزول إلى اليابسة سوى الربّان الذي عليه أن يذهب لمقابلة الحاكم ليحصل منه على تصريح نزول التُجّار, وبعد صدور التصريح اللازم يبدأ الإجراء الثاني بعملية التفتيش وتحقيق الشخصية بحضور قنصل الجالية ويتشدد رجال الميناء في التفتيش وخاصة في أوقات التوتر بين المماليك والفرنجة خوفاً من وجود أسلحة, كما تنزع أشرعة السفن ودفاتها وتحفظ لدى السلطات المحلية حتى لا يمكنها الرحيل الاّ بعد إعطائها الإذن بذلك, ثم يسمح للجميع بالنزول إلى أرض الإسكندرية.[1]

وبالرغم من أهمية ميناء الإسكندرية فإن السفن الأوربية كانت ترسو أيضاً في موانئ أخرى منها ميناء دمياط، الذي ترددت عليه سفن كثيرة وبالإمكان الحصول فيه على منتجات دلتا النيل مثل القطن والسكر من هذا الإقليم الخصيب.[2]

اشتهرت دمياط بصناعتها للمنسوجات فكان ينسج بها نوع من الكتّان المُسمى بالدمياطي كما اشتهرت بنوع من النسيج خليط من خيوط الذهب والحرير

---

(1) صالح ، محمد أمين : التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسه ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس (القاهرة ، 1969) ص 107.

(2) وليم هايد : المرجع السابق ، 300/3.

يصنع منه أنواع مختلفة من الثياب [1], ويصنع فيها أيضاً نوع من الحرير يسمى بالكريشة وأوان من الفخار جيدة [2]، وازدادت أهمية المدينة لتقدم صناعة السكـــر فيها ولقربها من مدينة تنيـــس التي اشتهرت عالمياً بصناعة النسيج[3].

وكان النشاط التجاري في دمياط مستمراً طوال العام غير أن النشاط العسكري الذي شهدته المدينة أثناء الحملات الصليبية المتمثل في تخريبها وإزالة مبانيها خوفاً من أن تسقط مرة أخرى في يد الغُزاة فيصعب استخلاصها, وبديهي إن يؤثر هذا التخريب في الدور التجاري للمدينة خاصة بعد إن أعقبة توعير مدخل الميناء برمي كتل الصخر في مجرى النيل حتى لا يتمكن الفرنجة من الوصول إليها مرة أخرى، وقد ساعد هذا العمل على تنشيط عملية الإرساب عند مخرج النيل ،إذ أن إلقاء الأحجار الضخمة في مجرى المياه أضعف من سرعة التيار وبالتالي ازدادت عملية الإرساب، وقد أدى ردم مجرى النيل إلى فقدانها أهميتها البحرية والتجارية وانتقال مركز النقل والاهتمام إلى مدينة الإسكندرية وكان طبيعياً تقهقر دمياط واضمحلال دورها في الوقت الذي ازدهرت فيه الإسكندرية حتى بلغت في عصر المماليك أوج قوتها، وبعبارة أدق ورثت دور دمياط التجاري فأصبحت ثغر دولة المماليك الأول،[4]وكان الطريق الذي تسلكه التجارة الشرقية القادمة من الهنـــد والصيـــن إلـى دميـــاط عـن طـريق عيـــذاب - قـــوص ثـــم فـي النيـــل

---

(1) شوقي حبيب : المرجع السابق, ص 77.

(2) وجدي , محمد فريد : دائرة معارف القرن العشرين , دار الفكر (بيروت , 1971) 4 / 68 .

(3) طافور ، بييرو : رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي ، ترجمة : حسن حبشي ، دار المعارف (القاهرة ، 1968) ص 63 .

(4) سليمان ، عبد الحميد حامد : دمياط في التاريخ الإسلامي من الفتح العربي وحتى نهاية حكم سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1987) ص 174 – 175.

تأخـــذ طريقـها في فـرع دمياط حتى تصل إليها ثم ينقلها التجار إلى ما شاؤوا من المرافئ,[1] وبالرغم من بناء مدينة دمياط الجديدة على ضفاف النيل على بُعد فرسخين[*] من المدينة القديمة,[2] إلاّ أن كثيراً من السفن الأوروبية استعاضت عن دمياط بالإسكندرية وأصبحت بذلك كبرى موانئ دولة المماليك على البحر المتوسط،[3] واشتهرت دمياط وضواحيها بخصوبة التربة ووفرة الإنتاج الزراعي كما كان يوجد بها عدد كبير من الأجانب وبخاصة البنادقة ،وعلى مقربة من دمياط يوجد ميناء البرلس، الذي اشتهر بصيد السمك وتصديره مملحاً إلى جزيرة رودس ، وكانت مدينة القاهرة عاصمة التجارة الداخلية في عصر المماليك خاصة بعد أن انسدت طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب وقد ظهر تنافس شديد بين القاهرة والإسكندرية في بيع وتوزيع سلع ومتاجر الشرق والغرب من التجارة العالمية ولكن ظلت القاهرة نقطة تجمع السلع ومركز توزيعها شرقاً للسلع الغربية وغرباً للسلع الشرقية والمحلية نظراً لتوسطها, كما كانت أقصى ما يمكن إن يصل إليه التجار الأجـانب الـوافـدون لدولـة المماليك.[4]

لعبت المدينة دوراً تجارياً مهماً فكانت مركزاً لتبادل السلع الواردة والصادرة واليها تصل البضائع من أوربـا ، كما أقامت فيها جاليات أوربيـة عديدة. [5]

---

(1) الصغير ، محمد عبد اللطيف : العلاقات التجارية بين مصر وأوربا الجنوبية في عصر الأيوبيين ودولة المماليك البحرية ، رسالة ماجستير غير منشورة , كلية أصول الدين،جامعة الأزهر(القاهرة،1954) ص15.

(*) الفرسخ هو المسافة المعلومة في الأرض ويساوى ثلاثة أميال = ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري : لسان العرب المحيط ، دار الجيل (بيروت ، 1988) 1073/4.

(2) وليـم هايد : المرجع السابق ، 78/2.

(3) سعيد عاشور : العصر المماليكي ، ص 293.

(4) أباظة عثمان : المرجع السابق ، ص 9 ، 11 ، 15.

(5) نعيـــم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 132 .

واستطاع تجارهـا أن يحققوا مستواً مرتفعاً من الأرباح وأصبحت عاصمتهم سوقاً ذات أهمية دولية وكان لتجارتهم تأثير كبير,[1] ونظراً لتوسط القاهرة بين الشمال والجنوب فإنها استفادت من نهر النيل كوسيلة نقل رخيصة التكاليف , كما أن طبيعة النيل من مياه ورياح ساعدت على نشاط الملاحة، فسريان المياه من الجنوب مصعدة إلى الشمال ساعد على الإبحار , كما أن هبوب الرياح من الشمال إلى الجنوب ساعد السفن على مقاومة التيار القادم من الجنوب أثناء إبحارها.[2]

إن موقع القاهرة في مفترق الطرق بين الشمال والجنوب وبين الغرب والشرق جعلها في المحور الرئيسي الذي يدور حوله دولاب التجارة في سلطنة المماليك فكانت نقطة التجمع للبضاعة الآتية إليها ومركزاً لصنعها وكانت أيضاً المنطلق لترويجها وتوزيعها في البلدان الراغبة في اقتنائها.[3]

كانت المدينة شاسعة يقطنها عدد كبير من السكان من جميع الأجناس والحركة بها دائمة لا تنقطع ,والمراكب تجوب النهر ذهاباً وإياباً ومع ذلك لم تكن القاهرة فيما يختص بتجارة الجملة بين الشرق والغرب سوى محطة عبور يمر بها من الجهتين كميات هائلة من البضائع, وكان محظوراً على البنادقة بأمر حكومتهم أن يشتروا منها توابل هندية، وهكذا لم يكن يُقيم بها سوى عدد محدود من الفرنجة ولم يكن بالعاصمة كنيسة ولم يكن بها فنادق للأجانب وبخاصة للبنادقة، إلاّ أنهم كانوا يمتلكون نزل للحجاج, وكان المعتاد إن يسافر الأجانب من الإسكندرية إلى

---

(1) فييت ، جاستون: القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة: مصطفى العبادي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2008) ص 56 – 57.

(2) شوقي حبيب: المرجع السابق,ص 86.

(3) رُبيس ، سليمان مصطفى: إلمامة عن أحوال القاهرة الاقتصادية وعلاقاتها مع الخارج في عهد الفاطميين، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مطبعة دار الكتب (القاهرة ، 1970) 593/2.

القاهـرة التماساً للعدالة لدى السلطان أو طلباً لديـونهـم من بعض التجار .[1]

ويقترن بذكر القاهرة أيضا ميناؤها بولاق الذى يقع على النيل, والذي ظّل ميناءها الرئيسي على النيل حتى أواخر العصور الوسطى ,وتدخل الميناء السفن المحملة بالسلع والمتاجر فتصله من الإسكندرية عن طريق فرع رشيد, ومن موانئ الشام عن طريق فرع دمياط ,ومن الجنوب سلع الحبشة والنوبة وموانئ البحر الأحمر ووجد بالميناء مخازن ومتاجر ووكالات واسعة, كما وجد به رجال الحكومة وعمال الجمارك بصفة دائمة لتحصيل الرسوم المستحقة على التجارة المارة به.[2]

كانت القاهرة واقعة بين بحرين البحر الأحمر و المتوسط ومن يحكمها يتحكم في تجارة العالم الغربي من جهة وفى تجارة الهند الشرقية من جهة أخرى.[3]

ووصلت إليها البضائع التي لها أهمية كبرى لدى الأوربيين حتى أصبحت مجمعاً لسلع الصين والهند واليمـــن ومنها كانت تصدّر إلى سائر المدن وبخاصة الإسكندرية،[4] كما كانت محطة تجارية على طريق قافلة الحج المغربي ، ومنها تنطلق مع قافلة الحج المصري،وصارت نقطة تجمع السلع وقاعدة توزيعها والمركز الأول لتجارة المماليك الداخلية ، حيث اقتصرت عمليات التبادل التجاري في أسواقها على التجار العرب والمسلمين على عكس الموانئ المملوكية الأخرى ويبدو أن أسباباً خاصة تتعلق بأمن الدولة كانت وراء مثل هذا الإجراء فضلاً عن احتكار المماليك تجارة الشرق، ومنع الأوربيين من مزاحمة التجار المحليين في تجـارة السلـع الشرقيـة التـي كانت تـرد إلـى القـاهـرة عبـر موانئ البحر الأحمر. [5]

---

(1) وليم هايد : المرجع السابق ، 307/3 ، 308 ، 309.

(2) نعيم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 129.

(3) هايد وليم : المرجع السابق ، 322/3.

(4) ابن بطوطة : المصدر السابق ، 1 / 53 .

(5) ضومط ، أنطوان خليل : الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، دار الحداثة (بيروت ، 1980) ص 189 .

ويدل على أهمية القاهرة ومكانتها كسوق عالمية في العصر المملوكي ما يرويه الرحالة طافــور حيث يقول في ذلك : إن أحسن وأبهى وأروع شئ يراه المرء في القاهرة هو سوقها الذى يعرض للبيع فيها أكداس هائلة وكميات ضخمة من شتى البضائع الواردة من الهند وليس من المستطاع تعداد جميع السلع التي يؤتى بها من الهند ثم توزع في مختلف أنحاء العالم وهنا السوق الرئيسة لكل تلك الأنواع.[1]

وكانت البضائع تجد لها أكثر من طريق لتصل إلى القاهرة, فسلع الصين والهند واليمن ترسوا بها السفن في عيذاب على البحر الأحمر ثم تنقلها الإبل عبر الصحراء إلى قوص وتنقل إلى القاهرة عبر النيل بالمراكب النهرية ,وكانت منتجات الشرق أيضاً تصعد بالسفن عبر البحر الأحمر حتى السويس ثم تحملها القوافل إلى القاهرة،[2] حيث كانت المدينة مهيأة لفعاليات تجارية كبيرة ، وبها أحياء معينة خصصت لتجارة الرقيق والتوابل والعطور والسلع الشرقية والغربية وللتجار فيها مخازن ووكالات تجارية وأسواق وأماكن خاصة لدوابهم ، لاسيما الوافدين من الشام أو المغرب أو السودان وأحياناً من بلاد فارس،[3] وارتبطت القاهرة تجارياً بميناء بولاق مع بداية (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) واستخدمت لرسو السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها ، ولكن النيل جرف قسماً منه فهجرها الأهالي سنة (790هـ/1388م).[4]

ازدحمت القاهرة في عصر المماليك بالأسواق، كما اشتهرت عدة أحياء فيها بتجارات معينة, كتجارة التوابل والعطور، وكانت هذه الأحياء مزدحمة بمخازن

---

(1) طافور بيبرو : المصدر السابق ،ص 97 .

(2) علوي ، ناصر خسرو : سفــرنــامـــة ، ترجمة : يحيى الخشاب (القاهرة 1954) ص 74.

(3) نعـــيم فهمي : طرق التجارة الدولية , ص 127 ، 128 .

(4) الوزان ، الحسن بن محمد : وصف أفريقيـــا ، دار الغرب الإسلامي ، ترجمة : محمد حجي وزميله (بيروت ، 1983) ص 585 .

السلع والوكالات وميناء بولاق يغذيها بالمتاجر طيلة عصر المماليك وتدخله السفن المحملة بشتى أنواع السلع.[1]

كذلك كان للمدينة ميناء الفسطاط, ويقع على الجانب الشرقي لنهر النيل وكان على درجة كبيرة من الازدهار,[2] ويستقبل المراكب القادمة عن طريق البحر الأحمر من عيذاب، ومنه ترسل إلى الإسكندرية,[3] وبسبب قربه من النهر نشطت حركة التجارة والأسواق فيه, وكان أرخص أسعاراً وأكثر أرزاقاً من القاهرة, وذلك لأن المراكب التي كانت تجلب البضائع والمتاجر كانت ترسوا بساحله ،وهناك يُباع ما يصل في المراكب ولا يحدث ذلك في القاهرة نفسها لبعدها عن النهر ومع ذلك فإن ساحل بولاق كان أكبر من ساحل الفسطاط وأكثر اتساعاً وكان يرد إليه أكثر مما يرد على ساحل الفسطاط,[4] ومهما يكن من أمر فإن القاهرة كانت من أهم المحطات التجارية بين الشرق والغرب في العصر المملوكي وحتى نهاية العصور الوسطى لتوسطها بين هاذين العالمَين.[5]

كان التجار الغربيون يستخدمون كثيراً الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة ولأن السلطان لم يكن يزود المسافرين بحرس يرافقهم في الطريق البرى، وكان هذا حافزاً لسلوك الطريق النهري الذي يمتاز بقلة تكلفته وسرعته، ولما كان فرع

---

(1) الناصر ، علي حسين السليمان : النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة ، 1980) ص 173 – 174.

(2) عثمان عشري : المرجع السابق ، ص 19.

(3) أبو الفداء: المصدر السابق ، ص 108.

(4) قاسم قاسم : النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك , دار المعارف (القاهرة ، 1978) ص 87 – 88.

(5) نعيم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 127 – 128.

رشيد مقطوع عند مدينة رشيد[1]،وهي بلدة صغيرة على فرع النيل الغربي عند مصبه في البحر المتوسط [2]، فلم يكن في المستطاع الملاحة صعوداً في النهر إلاّ في الجزء الواقع جنوبي المدينة، فكان من الضروري تنفيذ جزء من الرحلة بطريق البر حيث كان المسافرون المتجهون من الإسكندرية إلى القاهرة أو بالعكس يضطرون إلى أن يقطعوا المسافة بين الإسكندرية ورشيد سيراً على الأقدام أو على ظهور الخيول بحذاء شاطئ البحر, ومن رشيد يصعدون مجرى النيل ويقضون في ذلك خمسة أيام حتى يصلوا إلى القاهرة ويقضون خمسة أيام أيضاً عند العودة من القاهرة إلى رشيد,[3] ولم تكن المراكب النيلية ذات حجم كبير مما يؤدى إلى عدم احتياجها لميناء يعد خصيصاً لاستقبالها، بالإضافة إلى عدم احتياجها لمياه عميقة نظراً لعدم ضخامة غاطسها مما أدى كل هذا إلى أن جميع القرى المتناثرة على شاطئه أصبحت مراسي لهذه السفن،[4]وقد ذكر ابن بطوطة أن بنيل مصر من المراكب ستة وثلاثون ألف للسلطان والرعية تمر صاعدة إلى الصعيد ومنحدرة إلى الإسكندرية ودمياط بأنواع السلع والخيرات ،[5] وهــذه مبالغة واضحة لكنها تدل على أهمية النقل النهري لهذا النهر في تلك الفترة.

كان نهر النيل طريقاً للمواصلات والتجارة من جنوب البلاد إلى شمالها وبالعكس ومن المعروف أن الجزء الذي كان يصلح للملاحة في النيل دون عوائق كان ينتهي عند انتهاء حدود سلطنة المماليك جنوباً.[6]

---

(1) وليم هايـــد: المرجع السابق ، 309/3 .

(2) أبـو الفـــدا : المصدر السابق : ص117 .

(3) وليم هايـــد : المرجع السابق .3/ 311،310 .

(4) شوقي حبيب : المرجع السابق , ص86 .

(5) ابن بطوطــة : المصدر السابق ،26/1 .

(6) محمـد الأشقــر : التوابل في مصر في العصر المملوكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1999) ص 297.

المبحث الثالث :

الطريق التجاري بين الشرق الأقصى ودولة المماليك:

كان اتصال التجار بالهند والصين عن طريق سلطنة المماليك (*) يتم عبر طريقين: فهناك طريق القاهرة القلزم ثم السويس والطور ومنها إلى البحر الأحمر والآخر طريق بولاق / القاهرة بالنيل جنوباً إلى قوص ومنها شرقاً إلى عيذاب على البحر الأحمر,[1] وقد تتجه السفن في البحر الأحمر إلى ميناء آيلة ومنه تنقل البضائع براً إلى الفرما(**)،ثم دمشق وموانئ بلاد الشام وعلى الرغم من طول هذا الطريق وكثرة التيارات البحرية في بحر العرب والشُعب المرجانية في البحر الأحمر، إلاّ أنه قام بدور كبير في النشاط التجاري بين الشرق والغرب وبخاصة في الفترة التي شهدت اشتداد هجمة المغول على المشرق الإسلامي في القرن (السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي) مما تسبب في قطع الطريق البرى عبر آسيا والطريق البحري عبر فارس والعراق من ناحية أخرى،[2] وظل هذا الطريق هو طريق التجارة الرئيس وزادت أهميته بعد سقوط القسطنطينية سنة (857هـ / 1453م) واهتمت به وبموانئه السلطنة المملوكية ,[3] وكانت الطريق التجارية

(*) ينظر الخريطة رقم (4).

(1) نعيم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 133.

(**) الفرما مدينة تقع على الطريق بين عسقلان ومصر = الهروي : أبو الحسن علي بن أبى بكر ، الإشارات إلى معرفة الزيارات ، تحقيق : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 2002) ص 37 .

(2) الحفناوي ، جلال السعيد : طريق الحرير القديم ، بحث ورد ضمن كتاب (طريق الحرير الجديد)، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2001) ص 16.

(3) ابن تغرى بردى ، يوسف أبو المحاسن : النجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1956) 152/8.

الرئيسة في البحار الشرقية قد انتظمت في ثلاثة قطاعات فقد كان قليل من الجانكات[1]، الصينية يصل من مياه الشرق الأقصى إلى الهند ,ولكن معظمها كان يتوقف عند ملقا التي أصبحت مستودعاً كبيراً للبضائع في المضايق بين سومطره وشبه جزيرة الملايو ، ثم يقوم أصحاب السفن من الهنود بتغطية القطاع الثاني بين ملقا وسواحل الهند وخاصة العربية منها ,بينما ساد أصحاب السفن من التجار العرب في العمل بين موانئ ساحل مالابار- الساحل الغربي لشبه الجزيرة الهندية – وجوجيرات [*] إلى الخليج العربي أو إلى البحر الأحمر في طريقها إلى البحر المتوسط عبر الأراضي المملوكية.[2]

كانت عدن الميناء الرئيسي للسفن القادمة من الشرق وهى توصف بأنها دهليز الصين،[3] وبمرور الوقت فقد ميناء جدة أهميته بسبب المظالم المالية كمحطة رئيسة في تجارة التوابل القادمة إلى الغرب الأوربي عبر الأراضي المملوكية فراحت بعض السفن القادمة من الصين والهند تفرغ شحناتها في ميناء عدن.[4]

ويرجع الفضل أيضاً في جعل عدن تزدهر كمحطة تجارية مهمة بين

---

(1) يعدد ابن بطوطة السفن الصينية إلى ثلاثة أنواع : فالكبير منها هو الجنوك والمتوسط يسمى الزو أمّا النوع الصغير فيسمى الككم = ابن بطوطة ، المصدر السابق ، 116/2.

(*) ولاية جوجيرات تقع فيها أعظم مراكز الهند في تجارة التوابل ، وهى كمباي وديو ويسكن المنطقة معظم تجار وأعيان الهند والعرب = نعيم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 170 ، 171 .

(2) محمد صالح : المرجع السابق ، ص 52.

(3) حوراني ، جورج فضلو : العرب والملاحة في المحيط الهندي ، ترجمة : السيد يعقوب بكر مكتبه الأنجلو المصرية (القاهرة ، 1958) ص 227.

(4) الزامل ، محمد فتحي : التحولات الاقتصادية في مصر أواخر العصور الوسطى ، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة ، 2008) ص 157 – 158.

الشرق والغرب إلى عدة عوامل أهمها ازدياد القراصنة على سواحل الخليج العربي,[1] كذلك تهديد المسافرين وأخذ متاجرهم الأمر الذي جعل قدوم السفن الشرقية يقل عما كان قبل نشاط القراصنة وأخذت تلك السفن تُقبل على ميناء عدن وقد أعقب ذلك نضوب الطريق البرية التجارية في شرق آسيا ووسطها حتى الشام وآسيا الصغرى لانعدام الأمن وانتشار اللصوص وقطاع الطرق في دروبها على أثر غزوات المغول،[2] وتنوعت السلع التجارية الواردة إلى عدن بتنوع مصادرها فكانت أسواقها عامرة بالفلفل والبهارات والحديد والأخشاب والكافور والقرنفل وأنياب الفيلة وأنواع الأقمشة والرصاص والخيزران. [3]

وتطلبت الجزر والشُعب المرجانية والمياه الضحلة في البحر الأحمر سفناً صغيرة الحجم , كما احتاجت إلى وجود بحارة مهرة ومعتادين على أخطار هذه المياه وأبحرت السفن المحملة بالبضائع صوب الشمال إلى مينائي عيذاب والقصير ومنها تنقل بقوافل الجمال عبر الصحراء إلى أسوان على النيل وتحملها القوارب النيلية حتى بولاق ميناء القاهرة النهري .[4]

كان الإبحار في البحر الأحمر مخيفاً لما فيه من شُعب بارزة ورياح معاكسة, ولهذا كانت الملاحة فيه بالنهار فقط فأما في الليل فلا تسير فيه السفن [5].
وكانت عدن مركزاً كبيراً للمبادلة ولم يكن التجار الهنود والصينيون يتجاوزونه , ومع ذلك حدث تغيير لأن السلطات في عدن منعت نقل

---

(1) Heyd , W : op . cit , 1/379

(2) علي السليمان : المرجع السابق ، ص 153 ، 154.

(3) القلقشندي : المصدر السابق ، 9/5

(4) براو ، يوشع: عالم الصليبيين ، ترجمة: قاسم عبده قاسم ، دار المعارف (القاهرة ، 1980) ص 234 ، 235.

(5) توفيق اليوزبكي : المرجع السابق ، ص 80.

البضائع إلى سلطنة المماليك وعملت على احتجاز أكبر قدر منها لتصديرها في قوافل تابعة لها وكان هذا التصرف مثيراً لغضب التجار لأنه يتسبب في تأخر وصول البضائع فأمر السلطان الأشرف برسباي(*) أن ترسو السفن في ميناء جده واعتزم القضاء على ميناء عدن، ولكي يتم له ذلك فرض ضريبة مضاعفة على البضائع الواردة من هذا الميناء، كما أمر بمصادرتها إذا كانت ملكاً لتجار اليمن وبدأ رخاء عدن يتناقص لصالح منافستها جده وكانت السلع الخفيفة والصغيرة الحجم تحمل على ظهور الجمال فتصل إلى القاهرة في ثلاثين يوماً ,أما البضائع الثقيلة الوزن فإنها تشحن بالسفن في جدة ومنها تبحر إلى الطور الواقعة في الجنوب الغربي من شبه جزيرة سينـــــاء، حيث أصبحت مستودعاً لمنتجات الهنــد واكتسبت شهرة مفاجئة,[1] وازداد إقبال التجار من جدة إلى الطور في سفن صغيرة.[2]

وكانت عيذاب نقطة الاتصال بين تجارة البحر الأحمر،وتجارة نهر النيل فهي محط السفن القادمة من الشرق إلى عدن وجدة وتقابلها من الصعيد الأعلى مدينة قــوص، [3] واتصلت بمينائها عدة طرق برية وبحرية كان لها الفضل الأكبر في إبراز أهمية هذا الميناء خلال عصر المماليك فأصبح ميناءً مهماً ومحط مراكب التجـــار والحجـــاج الصــادرة والــواردة ,وكانت عيـذاب ترتبـط بمـوانـئ نهـــر

(*) برسباي الدقماقي الملك الأشرف الجركسي تولى السلطنة سنة (825هـ / 1421م) أجبر التجار على حمل بضائعهم إلى القاهرة ليؤخذ جمركها منهم ، وألزمهم بشراء التوابل بأسعار عالية وأمر أن تُباع البضائع للسلطان وحده = المقريـــزي : درر العقـــود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، تحقيق : محمود الجليلي , دار الغرب الإسلامي (بيروت ، 2002) 461/1 ، 472

(1) وليم هايـد : المرجع السابق ، 3/ 319 ، 320.

(2) المقريـزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 1987) 357/1.

(3) الحميـــــري : المصدر السابق ، ص 423 .

النيل عن طريق بري عبر الصحراء وقد أقيمت على هذا الطريق عدة محطات صغيره أنشئت حيث توجد أبار المياه وحيث يتوفر الأمن والأمان ،وكان هذا الطريق ينتهي عند قوص, وكانت القوافل تقطع هذا الطريق في خمسة عشر يوماً وكان ميناء قوص على النيل الظهير الخلفي لميناء عيذاب فجميع السلع التجارية الواردة من الصين والهند واليمن تجتمع فيه، ثم تنقل إلى القاهرة كذلك السلع التجارية الواردة من أوربا ترد إليه، ثم تنقل على ظهور الإبل إلى ميناء عيذاب لتصدّر إلى دول الشرقين الأدنى والأقصى،[1] وكانت قـــوص زمن المماليك قاعدة الإقليم الجنوبي ومحطة تجارية للصادر والوارد من التجار اليمنيين والهنود وتجار الحبشة ومركز تجمع التجار والحجاج من القاهرة والمغرب وبلاد السودان.[2] وبرزت أهميتها التجارية في القرن (الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي) حيث أصبحت أكبر مدن الصعيد ، وجاءت هذه الأهمية من التغير الذى حدث في طرق التجارة بين الشرق والغرب أثناء الحروب الصليبية.[3]

وقد وصف كل من ابن جبير وابن بطوطة قوص : بأنها مدينة حفيلة الأسواق متسعة المرافق كثيرة الخلق, لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار اليمنيين وغيرهم من التجار,[4] وكانت عيذاب كمثيلاتها السويس والطور تمثل نقطة اتصال بين الشرق والغرب وإذا كانت السويس والطور مدخل البحر الأحمر من طرفه الشمالي لدولة المماليـــــك فإنها كانت تمثل المدخـل الجنـوبي لدولتهـم علـى هـــذا البحـــر [5], كمـا كـانـت مدينـــة قـــــوص محـطة للتجـــار حيث يـرد إليـها

---

(1) عباس ، فوزي حامد : الحياة الاقتصادية في مصر العليا خلال العصر المملوكي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة (القاهرة ، 1986) ص 138 – 139.

(2) ياقوت الحموي : المصدر السابق ، 413/4 .

(3) قاسـم قاســـم : النيل والمجتمع المصري ، ص86 .

(4) ابن جبيـــــر : المصدر السابق ، ص 35 . كذلك ، ابن بطوطة : المصدر السابق , 26/1 .

(5) فوزي عباس : المرجع السابق ، ص 139.

التجـــار عـــن طريق القصيـــر باتجـــاه عيـــذاب.[1]

أما بالنسبة للمراكز التجارية الواقعة على بحر الصين وبحر العرب فمنها عُمان ,وكانت تمر بها المراكب الآتية من الهند إلى بحر العرب,[2]وأطلق عليها المقدسي: دهليز الصين وخزانة الشرق،[3] والأخرى جزيرة سيلان وتقع بين الصين والهند ومن مدنها سرنديب وبها الكثير من العقاقير وبها الصندل والرياحين والقرنفل وهي جزيرة كثيرة الخير [4],وهي مقصد تجار الصين والعرب والفرس والهنود ويسكنها عدد كبير من العرب وتشتهر بزراعة القرفة ويتاجر الأهالي فيها في اللؤلؤ والكافور ومختلف أنواع الأدوية والمسك والأحجار الكريمة والياقوت والماس والأنسجة القطنية والحريرية، وايضاً كاليكوت وتقع في بلاد الهند , وهي من أبرز موانئها والتجار العرب هم أول من وردوا أسواقها ويصلون منها شرقاً إلى الملايو والصين واكتسبت المدينة شهرتها العالمية التي امتازت بها من تجارة التوابل والأحجار الكريمة الثمينة ويوجد بها العديد من الجاليات الأجنبية وتعقد أسواقها الموسمية في الأعياد ويرد إليها التجار من جميع أنحاء العالم، [5] وأما جـاوه فهي تقع على ساحل بحر الصين ويصل إليها التجار من أرض الهند ويجلبون منها العود والجاوي والقرنفل وهي مرسى عظيم وتكثر فيها أشجار الفلفل والعنبر,[6]وأما أعظم مراكز الشرق الأقصى وأهمها فهي الصيـن وفيها مراسي كثيرة, منها ميناء كانتـون

---

(1) الظاهري ، غرس الدين خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك, تحقيق: بول راويس (القاهرة ، 1988) ص 33.

(2) القزويني ، زكريا محمد بن محمود : آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر (بيروت ، د . ت) ص 56 ، 83.

(3) المقـــدســـي : المصدر السابق ، ص 92 .

(4) القـــزوينـــي : المصدر السابق ، ص83 .

(5) نعيـــم فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 166 ،174 .

(6) ابن بطوطـــة : المصدر السابق ، 202/1 ، 273/2.

ويسميها العرب خانفـو,[*][1]وهى مجتمع تجارات العرب ولهم بها رجل مسلم يوليه صاحب الصين الحكم عليهم وفى العيد يصلى بالمسلمين[2],وميناء زيتـون وهو خور كبير من البحـر يدخل في البـر ويتسع لنحو مائة سفينة كبيرة ومن الصغار أكثر وفيه مدينه عظيمة[3], وكانت هذه المراكز التجارية تعيش فيها جالية كبيرة جداً من التجار المسلمين وكانت الحكومة الصينية تنظم التجارة تنظيماً دقيقاً،[4] وإذا قدم التاجر المسلم إلى بلاد الصين خيّر في النزول عند تاجر من المسلمين المتوطنين أو النزول في الفندق.[5]

ويبدأ الطريق التجاري الواصل بين دولة المماليك والصين من خانفو إلى سرنديب والهند ثم الخليج العربي فالبحر الأحمر,[6] ومن الخليج العربي تبدأ فروعه البرية والنهرية من البصرة إلى بغداد حيث يتفرع فرعين: يتجه الأول شمالاً إلى ديار بكر ويتجه، الثاني: غرباً إلى دمشق ومنها تخرج فروع إلى موانئ ساحل البحر المتوسط ثم جنوباً إلى الدولة المملوكية بمحاذاة الساحل إلى غزة ثم عبر الصحراء إلى القاهرة ,وفقد هذا الطريق اتصاله بالطريق القادمة من وسط آسيا خلال غزوات المغول فـي القرن (السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي) ، ثـم عاد الاتصال بعـد

(*) خانفـــــو مدينـــة عظيمـــة على نهر يصب في بحر الصين بينها وبين البحر مسيرة ستة أيام = المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق: قاسم وهب ، وزارة الثقافة (دمشق ، 1988) 66/1.

(1) توفيق اليوزبكـــي : المرجع السابق ، ص 85.

(2) نعيـــم فهمـــــي : طرق التجارة الدولية, ص162.

(3) ابن بطـوطـــــة : المصدر السابق, 197/2.

(4) جورج حورانـــي : المرجع السابق ، ص 216 ، 217.

(5) متـــــــز ، آدم : الحضـــارة الإسلاميـــة في القرن الرابع الهجري ، ترجمة : محمد عبد الهادي أبوريده ، دار الكتاب العربي (بيروت ، 1947) 371/2.

(6) ابن خرداذبة ، المصدر السابـــق ، ص 66 ، 67 ،70.

ذلك عندما سيطر الأتـراك العثمانيـون على آسيا الصغـرى وأمنوا الطرق المارة بها وهناك طريق أخر من الشرق الأقصى إلى البحر الأحمر وله فرعان يتجه أحدهما شمالاً بعد أن يترك البحر الأحمر عبر سيناء إلى دمشق، ثم موانئ ساحل البحر المتوسط ويتجه الأخر عبر الصحراء إلى النيل فالقاهرة ومنها بالنيل ايضاً إلى الإسكندرية إلاّ أن هذا الطريق تعترضه صعوبتان أولاهما: المساحة البحـرية الواسـعة مـن الصيـن إلـى الهـند إلـى البـحر الأحـمر ومـا فيـها مـن تيـارات بحرية وهوائية متعارضة معظم السنة ، وثانيهما: كثرة الشُعب المرجانية التي تعترض الملاحة في البحر الأحمر وقد ذُللت الصعوبة الأولى بعد وصول السفن العربية إلى المحيط الهندي في وقت نضجت فيه المعلومات الجغرافية عن الملاحة في البحار الشرقية وقد نسّق البحارة أوقاتهم مع مواعيد هبوب الرياح الموسمية.[1]

وبالرغم من هذه الصعوبات التي واجهت الملاحين فإنهم استطاعوا التغلب تدريجياً عليها بالاعتماد على السفن الكبيرة وتقدم فن الملاحة وبالإبحار بعيداً عن الشُعب المرجانية.[2]

تلك الصعاب وغيرها التي كانت تعترض طريق السفن التجارية في البحر جعلت مهمة ربابنة السفن شاقة وخطيرة في بعض الأحيان، إذ كان على قائد السفينة أن يصل بها سالمة بما حملت من سلع إلى غايتها باذلاً أقصى جهد يكفل له سلامة الرحلة.[3]

وتبدو أهمية سلطنة المماليك بموقعها المهم في وسط العالم الوسيط واضحة في تحكمها في الطرق التجارية الكبرى وسيطرتها على التجـارة التي تعبر أراضيها

---

(1) نعيم فهمـــــي : طرق التجارة الدولية ، ص 118 - 124 .

(2) أقجام ، عزيزة سليمان : المظاهر الحضارية في دولة المماليك البحرية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بنغازي (بنغازي ، 2012) ص86.

(3)علي السليمان : المرجع السابق ، ص 137.

وموانئها الأمر الذي ساعدها لأن تكون دولة قوية في هذه الفترة من تاريخ العصور الوسطى.[1]

ويبدو أن هذا الطريق قد أدى خدمة كبيرة لدولة المماليك فاندفاع المغول نحو الشرق والتوسع العثماني والغزو التيموري وما رافقه من أعمال عنف وعدم الاستقرار هدد جميع الطرق البرية عبر آسيا فانتعش طريق البحر الأحمر.[2]

وارتبطت المدن والمحطات التجارية المملوكية بالنشاط العسكري للدولة وكان للموقع الجغرافي ، والأهمية الإستراتيجية وتوفر الأمن والحماية على الطرق المؤدية إليها أثر في الدور التجاري لهذه المدن والمراكز، وقد بلغ من اهتمام سلاطين المماليك وعنايتهم بطرق المواصلات أن قاموا بتوفير الحراسة ومحطات للمسافرين وتسهيل قدوم التجار لبلادهم وإعطائهم الأمان على أرواحهم وأموالهم بعقد المعاهدات وإرسال واستقبال السفراء إلى الدول التي تربطهم بها مصالح تجارية قوية خاصة – البندقية – فجنوا من وراء ذلك أرباح طائلة, مما جعل سلطنتهم هدفاً لحصار اقتصادي من الدول الأوربية بتحريض وتشجيع من الكنيسة وهذا ما سيتم البحث فيه في الفصل القادم بعـــون الله تعالـــى .

---

(1) باقة ، رشيد : العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك في القرن الخامس عشر الميلادي ، رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة (القاهرة ، 1989) ص 2 .

(2) عزيزة أقجام : المرجع السابق ، ص 86.

الفصـل الثانـــي

العلاقات التجارية والسياسية بين المماليك والبنـــــدقيـــــة

المبحث الأول:

أسباب توجه البنادقـــة للتجارة مع المماليـك.

المبحث الثاني:

البابوية وتجـــارة المماليـــك مع البندقيـــة.

المبحث الثالث:

السفارات والمعاهدات بين المماليك والبندقية.

امتدت دولة المماليك على رقعه جغرافية واسعة فيحدها من الغرب بلاد المغرب وجنوباً بلاد النوبة حتى مصوّع وشمالاً البحر المتوسط وحدود الشام الشمالية ، وامتدت إلى الفرات ، بينما كان حد الدولة الشرقي البحر الأحمر ، هذا الموقع جعل منها حلقة الوصل بين الشرق والغرب والمسيطرة على أقصر الطرق المؤدية إلى الهند مصدر السلع المطلوبة في أوربا ، بينما تتصل بأوربا عن طريق الموانئ المملوكية الواقعة على المتوسط في مصر والشام ،[1] وعمد سلاطين المماليك إلى فرض سيطرتهم على الطرق التجارية وقاموا بحماية الحجاج والعناية بهم ليحققوا إلى جانب الهدف السياسي هدفاً اقتصادياً يوطد دعائم دولتهم فالسيطرة على الطرق وتأمين سبلها يضمن للتجارة المملوكية استمرارها،[2] ونجدهم يبذلون قصارى جهدهم لجذب التجار البنادقة إلى موانئ مصر والشام وخصوصاً مينائي الإسكندرية ودميـــاط ، الذين كانا يعتبران من أهم موانئ العصور الوسطى ومنحوهم الإعفاءات الجمركية وامتيازات تجارية داخل البلاد.[3]

وكان الطريق الآسيوي البري باهظ التكاليف ولا يناسب إلاّ نقل البضائع الثمينة ذات الحجم الصغير،[4] فالأرباح التي يجنيها الُتّجار البنادقة من وراء تجارة التوابل وتصديرها جعلتهم يمرون من أقصر الطرق وأكثرها أمناً ،[5] فقد كان التاجر البندقي يشتري البضاعة من سلطنة المماليك بمقدار خمس وثلاثين ألف دوكة فيبيعها في أوربا بما لا يقل عن سبعين ألف دوكة .[6]

---

(1) عبد الفتاح محمد : المرجع السابق ، ص 28 ، 29 .

(2) علي السليمـــان : المرجع السابق ، ص 59 .

(3) عفاف صبـــره : المرجع السابق ، ص 140 .

(4) Atiya , Aziz Suryal , The Crusades in The Latter Middle Ages, London , 1936 , P115.

(5) سونيـــا هـــــاو : المرجع السابق ، ص 141 ، 142.

(6) أنـــور زقلمـــه : المرجع السابق ، ص 94.

المبحث الأول : أسباب توجه البنادقة للتجارة مع المماليك :

حرص سلاطين المماليك على الترحيب بالُتّجار الأوربيين الذين يفدون إلى الإسكندرية ودمياط وسائر مدنهم لشراء حاصلات الشرق، ولا أدل على اتساع أُفقهم ورغبتهم الأكيدة في الاستفادة من موقع سلطنتهم التجاري من أنهم فرّقوا بين الحرب والتجارة فقدموا كافة التسهيلات للتّجار الغربيين في الوقت الذي كانوا يحاربون فيه الصليبيين ومن خلفهم الغرب الأوربي، وكان هؤلاء الُتّجار الغربيون يشكلون ثقلاً تجارياً كبيراً،[1] حيث بلغت مشتريات البندقية وحدها في سلطنة المماليك ما يعادل أربعمائة وستين ألف دوكة سنوياً.[2]

كما زاد سلاطين المماليك من الإعفاءات الممنوحة لُلتّجار، وسمحوا لهم بتوسيع وكالاتهم وتجديدها وإنشاء المخازن والفنادق ،وأجازوا لهم تعيين وكلاء لقناصلهم في بعض الموانى والمراكز الداخلية للإشراف على عمليات البيع والشراء وتحصيل الرسوم الجمركية والمحلية وتسليمها للدولة.[3]

وكان نشوب الحروب الصليبية قد ساهم في غلق طريق العراق على الخليج العربي، الذى كان أكبر منافس لطريق البحر المتوسط التجاري في الوقت الذى لم يتأثر فيه طريق التجارة عبر سلطنة المماليك في مصر كثيراً، فوجود سواحل طويلة لها على البحر الأحمر مكّنها من نقل شرايين التجارة من الشمال بعيداً عن الخطر الصليبي إلى العمق الجنوبي الآمن على البحر الأحمر، وفى الصعيد ، وهكذا تألقت في ظل هذا الوضع موانى البحر الأحمر الجنوبية وأهمها عيذاب

---

(1) إبراهيم سعيد : المرجع السابق ، ص 204.

(2) Ashtor , Eliyahu : A Social and economic history of Middle East , London , 1976 , P126.

(3) محمد طقوش : المرجع السابق ، ص 528.

وبـعض مــدن الصعيد ،التي أصبحت محطة لتجارة الشرق المهمة على نهر النيل،[1]وبالرغم من سيطرة الصليبيين على المراكز التجارية في بلاد الشام إلاّ أنها لم تتمكن من أضعاف مركز الإسكندرية التجاري.[2]

وأعطت الحركة الصليبية التجارة الصفة العالمية وفتحت البحر المتوسط للسفن الإيطالية وقدّمت منفذاً مهماً للتجارة الإيطالية خاصة – البندقية – مع الشرق حيث رغبت هذه المدينة في تحطيم احتكار القسطنطينية لتجارة الشرق الأقصى وطرقها.[3]

ولم يكد يمضي على قيام دولة المماليك سنوات معدودة حتى استولى المغول على حاضرة الخلافة العباسية بغداد سنـــــة (656هـ/ 1258م) [4] ،وامتد نفوذهم إلى الشام وآسيا الصغرى وبلاد فارس ،وبذلك اضمحل طريق التجارة البري بين الصين من جهة وآسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود من جهة أخرى،[5] وأدى ذلك إلى تركّز التجارة بين الشرق والغرب في طريق البحر الأحمر والدولة المملوكيـــة،[6] ولقد ترتب على غزواتهم انعدام الأمن في ذلك الطريق واعتداء اللصوص على القوافل والتجارة [7] ، وتناقص إقبال السفن التجارية على الخليج العربي بسبب نشاط القراصنة مـن سكان جزر البحرين ،ومــن ثّم تحولت السفن إلى

---

(1) رضا محمـــــد : المرجع السابق ، ص 343.

(2) صبحي لبيـــب : المرجع السابق ، ص 133.

(3) عادل زيتـــون : العلاقات الاقتصادية ، ص 129.

(4) ابن كثير ، الحافظ عماد الدين أبي الفداء : البداية والنهاية ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي , هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة ، 1998) 356/17.

(5) سعيد عاشور : بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى ، ص 134.

(6) سعيد عاشور : أوربا العصور الوسطى ، 305/2.

(7) Marco Polo , op . cit , PP 107 – 108.

اليمن وخاصة ميناء عدن ومنها إلى القاهرة والإسكندرية في سلطنة المماليك.[1]

ومع أن سياسة المغول بُنيت على أساس فتح أبواب التجارة والطرق التجارية للجميع وتأمين الُتجّار وضمان سلامتهم إبّان وجودهم بين ظهرانيهم فترة سيطرتهم على معظم آسيا في الفترة التي سميت " بالسلام المغولي " ، فقد كان تأمين الطرق التجارية أمراً مهماً بالنسبة للمغول[2] ،إلاّ أن الضعف الذي أصاب دولتهم كان له أثر بعيد في عودة اللصوص وانعدام الأمن وأصبح المغول مختلفين مقتتلين وبلاد الشرق والعجم في غلاء ونهب وجور.[3]

ويروي المقريزي في السلوك : أنه قَـدم إلى مصـر والشـام فـي سنة (783هـ / 1381م) وما قبلها كثير من تُجّار العجم يشكون سيرة الولاة فيهم وذكروا أنهم لم يخرجوا من بلادهم إلاّ لما نزل بهم من جور المغول.[4]

لذلك تعقدت الأمور وساءت العلاقات بين المغول والبنادقة واضطرب هذا الطريق مما دفعهم إلى العودة إلى الطريق المار عبر الأراضي المملوكية ،[5] لجلب منتجات الشرق وكان هذا الطريق ينعم بكثير من الرخاء وأصبحت الإسكندرية خاصة سوقاً تجارياً مهمة لهم.[6]

---

(1) سعد ، احمد صادق : تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي ، دار ابن خلدون (بيروت ، 1979) ص 389.

(2) هلال ، عادل إسماعيل محمد : العلاقات بين المغول وأوربا وأثرها على العالم الإسلامي, عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1997) ص 219.

(3)أبـو الفـداء ، عمـاد الديـن إسماعيـل : المختصر فـي أخبار البشـر، دار المعارف (القاهرة،1999) 4 / 166 .

(4) المقريـزي : السـلـوك ، 832/1.

(5) محمد الأشقر : تجـار التوابـل ، ص 125.

(6) شارل ديـل : المرجع السابق ، ص 141 ، 142.

ومما زاد من اهتمام البنادقة بطريق البحر الأحمر والدولة المملوكية هو نشوب الحرب بينهم وبين جنـــوه سنـــة (753هـ / 1353م) وسيطرة جنوه على مدينة فماجوستا ومنعها للسفن البندقية من الرسو في هذا الميناء مما دفع أساطيل السفن التجارية البندقية بالتوجه نحو الأراضي المملوكية.[1]

كذلك استطاع المماليك في سنة (777هـ / 1375م) من دخول مدينة سيس عاصمة أرمينيا [*] ،فلم يعد للتجار الأوربيين من مناص للحصول على بضائع الشرق إلاّ عن طريق موانئ سلطنة المماليك والطريق المار عبرها،[2] وزاد من أهمية طريق الدولة المملوكية بالنسبة للتجار الأوربيين وبخاصة – البنادقة – ظهور تيمورلنك[**] الذى قاد حملات مدمرة على غرب آسيا ، وكذلك الحرب بين العثمانيين[***] والتيموريـــن فـــي آسيا الصغرى، كل ذلك أدى إلى تدهور الأوضاع

---

(1) المقريـــــــزي : الســـلوك ، 831/1.

(*) للمزيد من التفاصيل عن أرمينيا أرضاً وشعباً ينظر = السيد ، أديب : أرمينية في التاريخ العربي ، المطبعة الحديثة (حلب ، 1972) ص 23 وما بعدهـــا .

(2) أنطوان ضومـط : المرجع السابق ، ص 180 ، 206.

(**) ولد تيمور سنة (728هـ / 1327م) وتيمور تعنى بالتركية الحديد ومسقط رأسه مدينة كش من أعمال ما وراء النهر ويتصل بالنسب إلى جنكيزخان(549- 624 هـ/ 1155-1227م) = ابن عربشاه ، شهاب الدين أحمد: عجائب المقدور في أخبار تيمور ، مطبعة اردوكابند (كلكتا ، 1883) ص 3 – 6 . كذلك ، صيـاد ، فؤاد عبد المعطي : المغول في التاريخ ، ج 1، دار النهضة العربية (بيروت ، 1980)ص 39 - 48 - 138 . (***) من المتواتر أن العثمانيين ينتسبون إلى أحد قبائل الغز التركية التي دفعها تقدم المغول إلى الهرب غرباً صوب الأناضول تحت قيادة ارطغرل الذى دخل في خدمة السلاجقة فمنحوه الثغور المواجهة للدولة البيزنطية = مصطفى ، احمد عبد الرحيم : في أصول التاريخ العثماني, دار الشرق (القاهرة ، 2003) ص 14.

الأمنية للمنطقة وتوقفت حركة النشاط التجاري بالطرق البرية القديمة التي تعبر أواسط آسيا (طريق الحرير) واضطر التجار الأوربيون إلى الاتجاه إلى موانئ سلطنة المماليك في مصر والشام للبحث عن السلع الشرقية.[1]

والواقع إن أهمية طريق الدولة المملوكية ظهرت جلية عندما سقطت القسطنطينية في أيدي الأتراك العثمانيين سنة (857هـ / 1453م)، الذى كان سبباً في تركز تجارة الشرق الأقصى بطريق البحر الأحمر التجاري والذي أصبح شرياناً حيوياً آمناً لهذه التجارة في وقت تسببت فيه العمليات العسكرية التي شنها العثمانيون في بحر إيجة والبلقان وإغلاقهم للبحر الأسود في ضياع الأمن على طريق التجارة البرية والبحرية بين آسيا وأوربا عبر البحر الأسود والأناضول والمضايق.[2]

زد على ذلك عدم توفر الحس التجاري عند العثمانيين في بداية ظهورهم، [3] حيث انتهج سلاطينهم سياسة قضت بتصفية الجيوب غير العثمانية المستوطنة حول البحر الأسود مما دفع الُتجّار ووكلاءهم بالإسراع إلى إنهاء أعمالهم المالية والتجارية بعد أن أدركوا أن الفترة الزاهية التي عاشوها هناك قاربت على نهايتها وتوجهوا إلى الموانئ المملوكية في مصر والشام لتجديد مركزهم التجاري،[4]وتعطل الطريق الأسيوي البري تماماً بعد اشتداد الصراع بين العثمانيين

---

(1)حسنين ربيـــع : المرجع السابق ، ص 4.

(2) الزامل ، محمد فتحي علي : دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي على سلطنة المماليك, رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2000) ص 155.

(3) عبد الفتاح محمد : المرجع السابق ، ص 54.

(4) محمد طقـــوش : المرجع السابق ، ص529 .

والتركمـــان(*) ثم الصفويـــن(**) والعثمانييـــن بعد سقوط القسطنطينيـــة.[1]

ويضاف إلى ذلك تغير الظروف السياسية في الشرق الإسلامي بقيام الزعيم التتري تيمورلنك بالاستيلاء على بلاد ما وراء النهر وخراسان وطبرستان ومدينة تبريز سنـــة (788هـ /1386م) ، فتوثقت العلاقات التجارية بذلك بين البندقية وسلطنة المماليك[2] ، ولم تعد تتجرأ على التوجه للمتاجرة مع منطقة البحر الأســـود ، ونشط بذلك طريق التجارة عبر البحر الأحمر وأصبحت الموانى المملوكية هي المركز الرئيس للتجارة بين الشرق والغرب .[3]

وهكذا ترتب على اضمحلال طرق التجارة الأسيوية وانعدام الأمن بها أن وجدت المدن التجارية نفسها مجبرة على الالتجاء إلى موانئ مصر والشام وطريق البحر الأحمر خاصـــة – البندقية – كونها أكبر شريك تجاري للمماليك.

---

(1) محمـــــــد طقـــــوش : المرجع السابق ، ص 529.

(2) عبد السيـد ، أمين حكيـــم : قيـام دولـة المماليك الثانيـة (القاهرة ، 1967) ص 126 .

(3) E , Ashtor : op . cit . p325 .

(*) كوّن التركمان إمارات على أطراف آسيا الصغرى وبلاد مابين النهرين، اشتهرت منها إمارات ذو القدر ورمضان وقرمان، وبحكم موقعها ظلت تتبع سلطنة المماليك ،وفى بعض الأحيان تخرج عن حكمهم = محمد طقوش ، المرجع السابق ، ص 445.

(**) يرجع الصفويون إلى سنجان إحدى قُرى مرو عاصمة خراسان، وروى أن فيروز بن شرف شاه أقدم أجداد إسماعيل الصفوي، قاد فيها ثوره امتدت حتى شملت أذربيجان كلها وكانت هذه الأسرة ذات ثراء واقطاعات زراعية، واستطاع الشاه إسماعيل ألصفوي الإستيلاء على إيران والعراق وبلاد ماوراء النهر ولكن الصفويين هزموا أمام العثمانيين في معركة جالدايران سنة (920هـ / 1514م) = الشيبى ، كامل مصطفى: الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر ، مكتبة النهضة (بغداد ، 1967) ص 17 ، 29.

المبحث الثاني : البابوية وتجارة المماليك مع البندقية :

أدركت البابوية بأن قوة دولة سلاطين المماليك تنبعث من قيامها بدور الوسيط التجاري بين الشرق الأقصى من ناحية والجمهوريات الإيطالية من ناحية أخرى وأن فرض حصار اقتصادي عليها يؤدي إلى إضعافها وعندئذٍ يستطيع الغرب الأوربي الإقامة في الأراضي المقدسة،والواقع إن فكرة الحصار الاقتصادي ضد المماليك لم تكن جديدة ولم تكن وليدة القرن(الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي)،وإنما يرجع أصول هذه الفكرة إلى بدايات الحروب الصليبية،[1] فقد نصح رجال الكنيسة الذين كانوا أعرف من غيرهم بشئون الشرق بالعمل قبل كل شيء على إضعاف أعدائهم من المسلمين باستنزاف مصادر قوتهم ورخائهم وللحصول على هذه النتيجة كانت هناك المراسيم الكنسية التي تحظر بيع أي شيء للمسلمين مما يمكن تحويله إلى أداة حربية، فإذا أمكن تنفيذ ذلك كان كسباً كبيراً.[2]

لقد ظهرت آراء جديدة ونظريات واقعية لحرب جديدة لا يكون للسيف أو الرمح فيها أي دور، ولكن الجوع هو الذي هدفت إليه هذه الآراء والنظريات بفرض حصار اقتصادي على المماليك [3] , فقدّم الراهب "فدنزيو البادوي" "Fidenzio of Padua " وهو راهب من فرقة الفرنسيسكان[*] اعتمدت

---

(1) سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة ، 1971) 949/2.

(2) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 252 ،253 ،254.

(3) عدوان ، أحمد محمد محمد : الوضع الاقتصادي في مصر في عصر الدولة المملوكية الأولي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس (القاهرة ، 1972) ص 397 ، 398.

(*) أسس منظمة الفرنسيسكان القديس فرانسيس، الذى اقتدى وأتباعه بالمسيح وبساطته فنبذوا متاع الدنيا وتنقلوا من مكان لآخر مبشرين بتعاليم الإنجيل معتمدين على ما يجود به عليهم الناس من فتات العيش، وحققت تلك المنظمة نجاحاً كبيراً، واكتسبت أنصار كثيرين ،واعترفت بها البابوية في سنة (620هـ / 1223م) = نعيم فرح : المرجع السابق ، ص 247.

عليه البابوية كثيراً في شئون الشرق لما له من خبرة واسعة على أحوال الشعوب الإسلامية إذ أصدر سنة (690هـ / 1291) كراساً بعنوان تحرير الأراضي المقدسة أهداه إلى البابا نيقولا الرابع (687 – 692هـ / 1288 – 1292م) أشار فيه إلى ضرورة فرض حصار على الشواطئ الإسلامية المطلة على البحر المتوسط ومنع المماليك من استيراد الرقيق ومنع التجار الأوربيين من التعامل معهم.[1]

كذلك نصح أحد الدعاة الصليبيين وهو "مارينو سانوتو " Marino "Sanuto" في كتابه المسمى " أسرار حماة الصليب " الذى وجهه إلى البابا كليمنت الخامس (705 – 714هـ / 1305 – 1314م)،[2] بأن تتخذ الحملة الصليبية الناجحة ثلاث مراحل أولها : مرحلة إضعاف قوة المسلمين الاقتصادية عن طريق فرض حصار بحري كامل لمدة ثلاث سنوات ، وثانيها : مرحلة إرسال الحملة الصليبية العامة وثالثها: مرحلة الصمود في الأرض المفتوحة والاحتفاظ بالأرض المقدسة في أيدي الصليبيين، [3] وعرض مفكر آخر هو "ريموند لول" " Raymond Lulle " تقريراً كتبه في مونبلييه سنة (706هـ / 1306م),[4] سماه "حول الهدف " وكان يرى أنه يكفي أن يمتنع الصليبيون لمدة ست سنوات عن شراء التوابل من المماليك وألاّ يزوروا موانئ مصر والشام فإن هذا كافياً لإفلاس المسلمين وتغدو الحملة الصليبية مشروعاً خالياً من الصعوبات.[5]

---

(1) عبد القادر اليوسف : المرجع السابق ، ص 229. كذلك ، أحمد عدوان : المرجع السابق ، ص 397.

(2) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 256.

(3) عطا ، عثمان علي محمد : الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 2002) ص 134.

(4) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 257.

(5) أحمد عدوان : المرجع السابق ، ص 398.

لقد وضعت المجامع الكنسية اللبنات الأولى لسياسة الحظر التي فرضتها البابوية على التجارة مع المسلمين بداية من مجمع اللاتيران الثالث الذى عقد في سنة (575هـ / 1179م)، الذى اتخذ قراراً يحظر تصدير السلع الحربية إلى المسلمين أو تقديم العون لهم في النواحي الحربية وغيرها ،حيث نصت إحدى قرارات هذا المجمع على أن يُطرد من رحمة الكنيسة كل النصارى الآثمين الذين يمدون المسلمين بالأسلحة والحديد والأخشاب اللاّزمة لتشييد السفن، والذين يخدمون على متن السفن الإسلامية، أو يقدّمون الدعم للمسلمين في حروبهم ضد النصارى، كما تصادر السلطات العلمانية أموالهم وممتلكاتهم وإذا تمّ القبض عليهم يصبحون عبيداً لمن يقبض عليهم وكان ذلك القرار بمثابة اللبنة الأولى في صرح الحظرالتجاري.[1]

فقد أصدر البابا الكسندر الثالث (554- 577هـ / 1159-1181م) في مجمع اللاتيران قرار الحرمان الكنسي ومصادرة الأملاك لكل من يزوّد المسلمين بالأسلحة والحديد وخشب بناء السفن وكل المواد الحربية.[2]

أما في عـام (595هـ / 1198م) فقد هدد البابـــا أنوسنـــت الثالـــث (595 – 613هـ / 1198 – 1216م) بتوقيع قرار الحرمان على كل من يزاول التجارة مع المسلمين وخـاصة البنادقـة.[3]

ونظـراً لتمتـع البندقيـــة بشهرة كبيـرة فـي التجـــارة عبر البحر المتوســـط فقد كانت الأضرار التي ألمّت بها نتيجة لقرار هذا البابا كبيـرة، وقـد اشتـــرط عليهـــم مقـابـــل منـــح ترخيـــص لهـــم بالتجـارة مع المسلمين مساعـدة

---

(1) محمد الزامل : المرجع السابق ، ص 16.

(2) سمير الخـادم : المرجع السابق ، ص 241.

(3) وليم هايـــد : المرجع السابق ، 37/2 ، 38.

الكنيسة في الحروب الصليبية كما قرر البابا السماح لهم بالمتاجرة في المواد غير الحربية.[1]

ولم تألل البابوية جهداً في سبيل ترجمة هذه القرارات إلى واقع ملموس فأصدر البابا جريجوري العاشر (670– 675هـ/1271–1276م) أمراً بمنع التجارة مع المسلمين وتعميم هذا التحريم على ملوك أوربا، وكان هذا التحريم جزئياً أي بمنع التجارة مع المماليك في سلع معينه ذات أهمية حربية مثل الحديد والخشب لصناعة السفن والرصاص والخيوط أو أي شئ يصنع منه السلاح بجانب القمح والذرة وأي نوع من أنواع الدقيق، وكان هذا التحريم يشمل كل أراضى وأملاك سلطنة المماليك وكان هذا التصريح واضحاً وصريحاً,[2] وبعد تأكّد البابوية من مدى القوه التي أصبحت عليها سلطنة المماليك بفضل الأرباح الضخمة التي حصلت عليها من وراء تجارة العبور، خاصة بعد اضمحلال طرق التجارة الأسيوية وبروز طريق البحر الأحمر – الذى تسيطر عليه سلطنة المماليك – كملاذ آمن للحركة التجارية بين الشرق والغرب.[3]

أصبحت المراسيم البابوية موجهة مباشرة ضد سلطنة المماليك وكذلك المنطقة المستهدفة بالحظر التجاري شبه واحدة ومتكررة ففي بعض الأحيان حددت على أنها الإسكندرية أو الأراضي الخاضعة لسلطنة المماليك وفى أحيان أخرى على أنها الإسكندرية وبلاد مصر وبلاد الشام والبلاد الخاضعة لسلطنة

---

(1) حاتم الطحاوي : المرجع السابق ، ص 96.

(2) محمد النشار : المرجع السابق ، ص 199 ، 200.

(3) سعيد عاشور : الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية ، بحث ورد ضمن كتاب (بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى) ، دار الأحد - البحيري أخوان (بيروت ، 1977) ص 153 ، 154.

المماليك، وأصبحت القرارات والمراسم تختص سلطنة المماليك بالحظر التجاري صراحة.[1]

وبعد فتح عكا بيد السلطان خليل بن قلاوون سنة (690هـ / 1291م)[2]. عملت البابوية على إعادة حساباتها بشأن الحرب الاقتصادية ضد سلطنة المماليك على أسس أكثر صرامة مما سبق كوسيلة متاحة لإضعاف قوتها الاقتصادية والعسكرية،[3] لذلك أصدر البابا نيقولا الرابع في العام نفسه قراراً حرّم فيه على التجار الأوربيين كل تجارة مع البلاد الخاضعة للسلطات المملوكية مع توقيع قرار الحرمان الكنسي على كل من يخالف هذا القرار فضلاً عن مصادرة أملاكه ومنعه من ممارسة حقوقه المدنية ومن حق الشهادة والميراث وغيرها من العقوبات، كما أمر البابا بمنع إمداد المسلمين بالأسلحة والأخشاب والحديد وبعض المعدات التي يحتاج إليها الجيش أو الأسطول المملوكي، فكان لهذا القرار أثره على تجارة المماليك والبندقية.[4]

حذرت كذلك المراسم البابوية الأوربيين من التعاون العسكري مع سلطنة المماليك، كتقديم الخبرة أو العمالة المدربة في تشييد السفن الحربية، أو حتى العمل على متن السفن الإسلامية كبحارة كما منحت هذه المراسم للبابا مرونة كبيرة في تحديد السلع الحربية المحظورة عند التنفيذ، فقد احتوت المراسم والقرارات

---

(1) محمد الزامل : المرجع السابق ، ص 17 ، 18.

(2) الدواداري ، أبوبكر بن عبدالله بن أيبك : كنز الدرر وجامع الغرر ، تحقيق: اولرخ هارمان ، المعهد الألماني للآثار (القاهرة ، 1971) 308/8.

(3) محمد الزامل : المرجع السابق ، ص 17.

(4)عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 98 ، 99.

على عبارات غامضة منها ، أية سلعة أخرى محرمة ، وأية سلع أخرى مما يشبه ذلك، وذلك لأن البابوية أرادت الاحتفاظ لنفسها بحق إضافة أية سلعة حربية جديدة ترى أنها تسهم في دعم قدرات المماليك الحربية , وحيث إن الرقيق لم يكن ضمن قائمة السلع الحربية التي حرمتها البابوية، لأنها لم تكن تنظر إليها كسلعة حربية بقدر ما كانت تنظر إليها على أنها إثم عظيم لكون صغار النصارى يكرهون على اعتناق الإسلام،وعندما أدركت البابوية طبيعة النظام المملوكي القائم على أساس الرقيق بصفة خاصة وكونهم العنصر البشرى والقوة الضاربة التي تعتمد عليها دولة المماليك في حروبها وذلك بفضل المعلومات التي نشرها بعض الدعاة الصليبيين والتي ألقت الأضواء على الأهمية السياسية والعسكرية لتجارة الرقيق في دعم الكيان المملوكي لذلك سارعت البابوية وحرمت تجارة الرقيق واعتبرتها سلعة حربية من المحرم تصديرها إلى سلطنة المماليك،[1]

وعلى الرغم من قرارات الحرمان إلاّ أن البابوية لجأت إلى وسيلة أخرى وهى تشجيع القراصنة على النهب والتخريب للموانئ المملوكية لتجعلها غير آمنة لهذا نشطت أعمال القرصنة والسلب في حوض البحر المتوسط الشرقي من قبل القراصنة القبارصة وفرسان الاسبتارية [*] في جزيرة رودس.[2]

---

(1) محمد الزامل : المرجع السابق ، ص 18 ، 19.

(*) الاسبتارية أو فرسان القديس يوحنا ، أسسها نبيل فرنسي يدعى جيرارد سنة (440هـ / 1048م) في القدس لغرض علاج المرضى ثم اعترف بها البابا وأضيف إليها واجب الدفاع عن الحجاج بالسلاح وأصبح واجبها الجهاد ضد الكفار(حسب قولهم المسلمين)، وأغدق عليهم الأمراء بالأموال واستولوا على عدة قلاع في الشام، ثم انسحبوا منها إلى رودس ومالطا واسمهم مشتق من لفظ Hospital = رستم ،سعد : الفرق والمذاهب المسيحية منذ ظهور الإسلام حتى اليوم ، الأوائل للنشر والتوزيع ،ط 2 (دمشق ، 2005) ، ص 116 ، 117.

(2) عبد الدايم ، عبد العزيز محمود: الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسه في مياه البحر المتوسط ، مقال ورد ضمن كتاب (مصر وعالم البحر المتوسط) ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1968) ص 208.

كذلك كانت السفن المملوكية كثيراً ما تتعرض للقرصنة من جانب الممالك الأوربية المعادية لمحاولة فرض الحصار الاقتصادي عليها بدعوة من البابوية،[1]ومنها ما حدث أثناء عودة جماعة من تجار المسلمين من بلاد الشام في سفن لهم وبصحبتهم أخت السلطان برقوق[*] وابنه وابن عمه إلى مصر فهاجمتهم جماعة من الفرنجة في البحر واستولوا على مراكبهم وأسروا من كان بها من التجار والركاب فلما علم السلطان بذلك شق عليه وأمر جميع نواب السلطنة بالبلاد الساحلية بالقبض على جميع من لديهم من تجار الفرنجة وغيرهم،[2] وأرغم الفرنجة على إطلاق سراح الأسرى الذين عندهم من المسلمين ومن بينهم أخت السلطان.[3]

وكان لجزر البحر المتوسط دوراً في الحصار،إذ قامت قبرص بتنفيذ الحرب الاقتصادية في عهد بطرس الأول لوسينان، الذى رحل إلى أوربا بحثاً عن الرجال والأموال وقابل البابا أوربان الخامس(764–772هـ /1362 –1370 م).[4]وعندما ضمن بطرس مساعدة البابا أمر بالاستعداد ،وجمع السفن في رودس واحتفظ

---

(1) ابن عبد الظاهر ، محي الدين : تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، تحقيق :مراد كامل (القاهرة ، 1961) ص 165.

(*)السلطان الملك الظاهر سيف الدين برقوق،أول من تولى السلطنة من السلاطين الجراكسه،وسمى برقوق لجحوظ عينية تولى السلطنة سنة(784هـ/1382م) وخلع منها وتقلدها للمرة الثانية سنة(792هـ/1390م)بعد قتال وتوفي سنة(801هـ/1399م) فكانت سلطنته في المرة الأولى ست سنوات وسبعة أشهر وفي الثانية تسع سنوات وستة أشهر جميعها ست عشرة سنة = الملوانـــي ، يوسف"الشهير بابن الوكيل" :تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق : محمد الششتاوي ، دار الآفاق العربية (القاهرة ، 1999)ص 65،66 .

(2)ابن الفرات ، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم : تاريخ ابن الفرات ، تحقيق: قسطنطين زريق ، منشورات كلية العلوم والآداب ، الجامعة الأمريكية (بيروت ، 1936) 33/9.

(3) عبد العزيـــز عبدالدايم : المرجع السابق ، ص 208.

(4) محمـــد أميـــــــن : المرجع السابق ، ص 12.

الملك بمشروعه بالهجوم على الإسكندرية سراً خشية أن يفشيه البنادقة إلى السلطان المملوكي،[1] لقد تمكن القبارصة فعلاً من الدخول إلى ثغر الإسكندرية سنة(767هـ / 1365م) واعملوا فيه القتل والنهب والحرق والتدمير ،وحملوا الغنائم والأسرى إلى مراكبهم، ثم انسحبوا كما قام بطرس بمهاجمة طرابلس مرة ثانيه ودخل المدينة ونهب القبارصة بعض الأسواق ثم أمر بالانسحاب بعد أن تكبد خسائر فادحة.[2]

بعد فشل بطرس الأول في تحقيق أهدافه بالاستقرار في الإسكندرية أعلن السماح لأي فرد يستطيع الذهاب وينهب بلاد السلطان ويعود لقبرص للراحة ويذهب مرة أخرى وإنه سوف يساعدهم بالسفن والأسلحة، ومن ثم صارت موانئ قبرص أوكاراً لسفن القراصنة من مختلف الجنسيات تجد فيها المؤونة والمأوى، واشترك القبارصة وفرسان الاسبتارية برودس وغيرهم في القرصنة على السواحل المملوكية والتربص بسفن المسلمين التجارية مشارقة ومغاربة في عرض البحر.[3]

وسرعان ما غدت قبرص وكراً للقراصنة الصليبيين بمباركة البابوية يستغلون أغوارها وخلجانها قواعد يخرجون منها للإغارة على البلدان والسفن الإسلامية،[4] وقررت البابوية وضع سفن حربية تجوب باستمرار في الحوض الشرقي للمتوسط وخاصة بين آسيا الصغرى والمماليك وتهاجم وتطارد السفن التجارية التي تضبط متلبسة بجريمة الاتجار مع المسلمين،وتركت الغنائم

---

(1) محمد أمين : المرجع السابق ، ص 12.

(2) النويري ، محمد بن قاسم بن محمد: الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية ، تحقيق : عزيز سوريال عطية ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر أباد الدكن ، 1970) 326/1 – 335

(3) محمد أمين : المرجع السابق ، ص 15 ، 16

(4) محمود عبد الدايم : المرجع السابق ، ص207.

للقراصنة لاستثارة حماستهم وفرضت أن لا يتولى تموين وتجهيز هذا الأسطول أي طرف يمارس التجارة مع المسلمين، كما لا يجوز أن يكون أحد القادة من رعايا هذه الجمهوريات التجارية وأن لا يتولى هذا الأمر شخص يخشى امراً من جانب الأمم التجارية.[1]

وحاولت البندقية للمحافظة على تجارتها الحصول على ترخيص من البابوية يسمح بموجبه بتصدير مواد غير حربية إلى المماليك مقابل التوابل ولكنّ البابوية رفضت السماح بأي تعامل تجاري بل عمد البابا يوحنا الثاني والعشرون (716-735هـ / 1316-1334م) إلى إصدار قرارات الحرمان الكنسي على من يثبت أنه يتعامل مع المسلمين مما دفع البندقية إلى كتابة شكوى إلى البابا توضح فيها أن لها الحق في أن تحمل إلى المماليك البضائع التي لا تدعم قوتهم الحربية، غير أن البابا أعلن أن كافة السلع يحظر تصديرها إلى المسلمين،[2]واضطرت البندقية إلى الخضوع إلى قرارات البابوية فأصدرت سنة(723هـ /1323م) قراراً يحظر التعامل مع المماليك، وظلت هذه المقاطعة أكثر من أحد وعشرين سنة فلم ترسل البندقية أية سفينة تجارية إلى الإسكندرية خلال المدة(723-744هـ/ 1323-1344م)،[3] ومع ذلك فقد كانت تقوم بطريقة غير مباشرة بإرسال البضائع إلى المماليك، كما بذلت قصارى جهدها لتسمح لها البابوية بمعاودة التعامل مع سلطنة المماليك حتى لا يؤدي ذلك إلى خراب البندقية، وبالفعل سمح البابا كليمنت السادس (743-753هـ /1342-1352م) لهم بإرسال سفنهم إلى الإسكندرية سنة(745هـ / 1344م) على شرط أن يقوموا بنقل البضائع المسموح بها فقط وفي سبيل الحصول

---

(1) وليم هايد : المرجع السابق ، 257/2 ، 258.

(2) محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 403 ، 404.

(3) سمير الخادم : المرجع السابق ، ص 437 ، 438.

على هذا الترخيص دفعت البندقية مبالغ طائلة للبابا،[1] ووزعت هبات سخية على حاشيته وأعوانه، ويبدو أن الخزانة البابوية كانت وقتئذ في مسيس الحاجة إلى هذا المبلغ، غير أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، فالتراخيص أصبحت سلعة حقيقية تتداولها الأيدي ، من ذلك أن رخصة منحها البابا أنوسنت السادس (753-764هـ / 1352-1362م) لأحد التجار تنازل عنها هذا التاجر لبعض الجنويين وأخيراً دفع أحد مساعدي دوج البندقية عن نصفها مبلغ ألف دوكة، وفى هذه الحالة كان الأمر يتعلق بسفينتي شحن،[2]وحقيقة أن قرارات الحظر لم ينفذها التجار البنادقة بحذافيرها لأن مصالحهم التجارية كانت أقوى من الاعتبارات الدينية ويرمز لهذا الأمر المثل البندقي الشهير (نحـن بنـادقـة أولاً ومسيحيـون ثانيـاً).[3]

واتخذت البابوية خطوة واقعية متقدمة حينما خففت قيود تحريم التعامل والمقاطعة مع المسلمين والراجح أنها شعرت بما يعانيه التجار الايطاليون عامة والبنادقة خاصة بعد سقوط القسطنطينية،[4]وطرد التجار البنادقة من موانئ البحرالأسود سنة(744هـ / 1343م) بسبب المعارك التي نشبت بين التجار البنادقة ورعايا المغول وقتل البنادقة لأحد رعاياهم وما نتج عن ذلك كان عاملاً حاسماً في منع البنادقـة من التوغل داخل آسيا وبقّى لهم منفذ وحيد وهو ميناء إياس ألأرمني الذي استولى عليه المماليك عام(748هـ/ 1347م)وبفقدانهم آخر معبر إلى داخل قارة آسيا فإنهم زادو ضغوطهم على البابوية للسماح لهم بالتجارة مع المماليك وأذعنت البابوية ومنحتهـم تراخيص بشروط للمتاجـرة مـع المسلميـن،[5] ولم يمتنع التجار

---

(1) محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 404.

(2) وليـم هايـد : المرجع السابق ، ص 376 ، 278.

(3) عادل، هـلال : المرجع السابق ، ص232 .

(4) محمد طقوش : المرجع السابق ، ص 528 ، 529.

(5) عادل هـلال : المرجع السابق ، ص 249.

البنادقة بتاتاً عن جلب السلع المحرمة إلى المماليك وكانوا يتحايلون على ذلك بشتى الطرق، حيث إن إقفال أسواق المماليك تماماً يعتبر بمثابة ضربة قاضية لرخاء البندقية وتجارتها،[1] ولم يقدّر لخطة البابوية النجاح الكامل لأن مصالح المدن التجارية الإيطالية وبخاصة – البندقية – تعارضت مع خطة البابوية التي من شأنها أن تحرمها من المكاسب التي تجنيها من وراء المتاجرة مع دولة المماليك،[2] وتوقف نجاح الكنيسة أو فشلها في فرض سياسة الحظر على مدى نجاحها في حمل القوى التجارية الأوربية على الالتزام به والواقع أن القوى التجارية الأوربية كان لديها من المصالح الحيوية ما يدفعها إلى مواصلة تجارتها المربحة مع سلطنة المماليك رغم الحظر البابوي ، منذ أن أصبح رخاؤها الاقتصادي مرهوناً بالاستمرار في المتاجرة بالسلع الشرقية التي ازداد الطلب عليها بفعل النمو السكاني لمدن جنوب وغرب أوروبا، يضاف إلى ذلك وفرة الأرباح التي كانت تدرها صادرات السلع الحربية إلى سلطنة المماليك،[3] وكان الجشع الاقتصادي المحرك الأول لأهداف البندقية التي لم تتردد في أن تضع مكسبها التجاري قبل واجبها الديني عن طريق إمداد المسلمين بالسلع والمواد الممنوعة عليهم ، وعقد المعاهدات من أجل تخطى المراسيم الكنسية التي تحاول إجهاض دورهم التجاري.[4]

واستمرت العلاقات التجارية وظلت قائمة رغم قرارات التحريم والحصار الاقتصادي، وبذلك فشلت سياسة الحصار الاقتصادي على سلطنة المماليك في مصر.[5]

---

(1) سامي سعد : المرجع السابق ، ص 84.

(2) محمود عبدالدايم : المرجع السابق ، ص 207.

(3) محمد الزامل : المرجع السابق ، ص 26.

(4) حاتم الطحاوي : المرجع السابق ، ص 96.

(5) منال السيد : المرجع السابق ، ص 219.

المبحث الثالث : السفارات والمعاهدات بين المماليك والبندقية :

نجح سلاطين المماليك في الاستئثار بالجزء الأكبر من التجارة العالمية بين الشرق والغرب ولم يدخروا وسعاً في تقوية تلك الروابط الاقتصادية بينهم وبين بلدان الشرق والغرب عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية مع ملوك وحكام تلك البلدان,[1] لضمان الحصول على ما يحتاجونه من الرقيق والحديد والأسلحة وغيرها من المواد ، وقدّموا كافة التسهيلات للتجار الغربيين عبر المعاهدات التي عقدت معهم،[2]حيث عقد السلطان المعز أيبك(648–655هـ/ 1250–1257م)معاهدة تجارية [*] مع سفير البندقية "غبريال تريفيزانو" في سنة (652هـ/1254م) جددت البندقية فيها امتيازاتها القديمة،[3] وتحصل فيها البنادقة على حقّ تعيين كاتب من بني جنسهم حتى يكون محل ثقتهم ليسجل معاملاتهم وحساباتهم ومنحهم الحقّ في ملكية الفنادق والمخازن والحمامات وأفران خاصة بهم كما سمحت لهم ببيع الخمور في فنادقهم وأيضاً إعفاء شخصي لقنصلهم بالإسكندرية من رسوم وجمارك في حدود ألف دوكة سنوياً ، وإعفاء التجار البنادقة من الرسوم والضرائب على ما يحملونه من الذهب والفضة واللآلي والأحجار الكريمة والغراء ،[4] ولقد استمر النشاط التجاري للبندقية مع المماليك على الرغم من القتال الذى دار بين الصليبيين والظاهر بيبرس (658– 679هـ / 1260– 1279م)، حيث حرص السلطان بيبرس على استمرار العلاقات التجارية

---

(1) سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص 291.

(2) محمد النشار : المرجع السابق ، ص 198.

(*) ينظر الملحق (ص 194 من الرسالة) معاهدة (652هـ / 1254م) بين المماليك والبندقية .

(3) سامي سعد : المرجع السابق ، ص 80.

(4) عادل هلال : المرجع السابق ، ص 239 ، 240.

بين المسلمين والتجار البنادقة، وبالرغم من الأضرار الفادحة التي لحقت بالبندقية وتجارتها نتيجة لفتح الظاهر بيبرس لأنطاكية عام (667هـ / 1268م) إلاّ أن التجار البنادقة استمروا ينقلون الأسلحة والمؤن والأخشاب إلى الإسكندرية.[1]

كذلك وقّعت البندقية معاهدة مع السلطان المنصور قلاوون (687 – 689هـ / 1279 – 1290م) سنة (688هـ / 1289م) تعتبر امتيازاً جديداً منحه السلطان للبنادقة ، فقد خفّض فيه الرسوم الجمركية عنهم إلى جانب منحهم الأمن والحماية على ممتلكاتهم وأرواحهم,[2] وحاول أن ينمي علاقته التجارية معهم للحصول على أكبر قدر من الثراء من وراء ذلك,[3] وأصبح التجار البنادقة أصحاب احتكارات تجارية واسعة في الأراضي المملوكية.[4]

وبعد فتح مدينة عكا على يد السلطان الأشرف خليل سنة(691هـ/1291م) أُسر تجار البنادقة الذين كانوا يقيمون فيها ووقعوا في قبضة المماليك وتم جلبهم إلى القاهرة وأودعوا سجونها وألقى السلطان القبض على سفينة بالقرب من غزة وبها عدد من التجار البنادقة ، وأدركت البندقية أن تردي علاقتها مع السلطان الأشرف خليل وبقاء تجارها في سجونه سيؤدي إلى دمار تجارتها ومستقبلها ، لهذا حاولت البندقية التقرب إلى السلطان الأشرف، فبعثت سفارة إلى الإسكندرية عامي (691–692هـ/1292–1293م) برئاسة شخص يدعى"نقولا" الذى قدّم هدايا وتحفاً للسلطان،وطلب منه الإفراج عن التجار مقابل مبلغ قدره سبعين ألف درهم.[5]

---

(1) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 196 ، 197.

(2) المرجع نفسه: ص 197 ، 198.

(3) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 98.

(4) عبد التواب,عبد الرحمن محمود:قايتباي المحمودى,الهيئة المصرية العامة للكتاب(القاهرة,1978)ص 138.

(5) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية ، ص 198 ، 199 ، 200.

فأُجيب المبعوث البندقي إلى طلبه وتوجه إلى الإسكندرية وكتب السلطان أمان شريف للتجار البنادقة وغيرهم منحهم فيه حق المتاجرة والتردد على الثغور الإسلامية آمنين مطمئنين.[1]

وبالرغم من ذلك فإنه كان هناك فتور في العلاقات إلاّ أنه لم يدم طويلاً ففي عام (702هـ / 1302م) بعد انقضاء أحد عشر عاماً على سقوط عكا حضر سفير بندقي من جديد ليطلب بالأساليب المعتادة تجديد الامتيازات القديمة وكان يدعى "جويدو دي كانالي" وسلّمه السلطان الناصر محمد (698 – 708هـ / 1299 – 1309م) الذى ارتقى العرش آنئذٍ للمرة الثانية إجازة يؤكد الامتيازات السابقة ، ووافق على بقاء السفير فرانسيسكو دي كانالي قنصلاً للبندقية في الإسكندرية ، كما تنازل عن نصف إيرادات الجمارك للبضائع التي تنتمي لرعايا بنادقة.[2]

لكن حدث في سنة (703هـ / 1303م) أن قام التجار البنادقة بالاستيلاء على سفينة تابعة لأحدى المدن الإيطالية تحمل رقيقاً بسبب المنافسة التجارية بينهما كانت في طريقها إلى الإسكندرية وطالب السلطان المملوكي من البنادقة تسليم الرقيق ، ولكن طلبه قوبل بالرفض ولم يتردد المماليك عندئذ في القبض على القنصل البندقي "فرانسيسكو دي كانالي" وأودع السجن. [3]

وحاولت البندقية تسوية المسألة فأرسلت سفيراً من قبلها يدعى" جيوفاني سوارنزو" ويبدو أن هذا السفير قد حقق الهدف من سفارته فاستؤنفت

---

(1) أحمد عدوان : المرجع السابق ، ص 312.

(2) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 268 ، 269.

(3) إسماعيل ، أسامه أحمد : الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإسكندرية (الإسكندرية ، 1987) ص 155.

العلاقات التجارية ثانية بين الطرفين،[1] لكنّ العلاقات عادت وانقطعت سنة (722هـ / 1322م) بسبب عناد الكنيسة وتمكّنها من إقناع البنادقة الذين أصدر مجلسهم قراراً بتحريم المتاجرة مع سلطنة المماليك ، وذكر وليم هايد صاحب كتاب تاريخ التجارة أن العلاقات التجارية بين البنادقة والمماليك انقطعت من الفترة الممتدة مابين (723 – 746هـ / 1323 -1345م).[2]

وقد ظّل هذا التحريم نافذاً لمدة ثلاث وعشرين سنة إذ أرسل السلطان الصالح إسماعيل بن ناصر محمد بن قلاوون (743 – 746هـ / 1342 – 1345م) سنة (746هـ / 1345م) إلى البندقية يخبرها بأنه منذ سنة (722هـ / 1322م) لم تأت سفينة بندقية واحدة إلى بلاده،[3] ومن وجهة نظر الباحث فإن العلاقات استمرت خلال هذه الفترة بطريقة غير مباشرة عبر وسطاء وعن طريق استئجار سفن صديقة أذ أن البنادقة يعتمدون على التجارة مع المماليك لكثرة الأرباح وقصر الطريق.

ويؤكد كذلك أن التجارة البندقية لم تتوقف مع المماليك أن الرحالة "لادولف" الذى زار سلطنة المماليك في الفترة مابين (740 – 742هـ / 1339 – 1341م) شاهد بنفسه البنادقة في الإسكندرية يمارسون نشاطهم التجاري ويتمتعون بحريتهم الدينية ويمارسون طقوسهم وعبادتهم في كنيستهم ، يضاف إلى ذلك أن البنادقة تحصلوا على تصاريح كنسية للمتاجرة مع المماليك ولمدة خمس سنوات شفقة على البندقية التي تعتمد على التجارة البحرية وحدها للحصول على قوت يومها.[4]

---

(1) W . Heyd : op . cit , 2/39.

(2) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية ، ص 202.

(3) عفاف صبره: المرجع السابق ، ص 107.

(4) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية ، ص 202.

وهناك عدة أسباب أدت إلى اضمحلال النشاط التجاري في هذه الفترة منها: تعرض السلطنة المملوكية للوباء الأسود " الطاعون " في سنة (749هـ / 1349م) حيث بدأ هذا الوباء في بلاد المغول في المشرق الأقصى، ثم انتقل منها وانتشر غرباً إلى أن وصل إلى بلاد الشام ومصر ، وانتقل كذلك عبر آسيا الصغرى إلى أوربا حتى عمّ العالم كله في وقت واحد ،وقد فتك بأهالي مصر والشام فتكاً ذريعاً ونتج عن هذا أن قلت الأيدي العاملة فأغلقت الأسواق ووقفت حركة البيع والشراء فاضطربت أحوال المماليك الاقتصادية وتعطلت التجارة،[1] يضاف إلى ذلك تعرض الإسكندرية لحملة صليبية مفاجئة قام بها ملك قبرص بطرس الأول لوسينان[*] حيث استغل فترة عدم الإستقرار بسبب الظروف الداخلية لسلطنة المماليك وهاجم مدينة الإسكندرية سنة(767هـ / 1365م)،[2]ولما وصلت السفن المهاجمة ظن الأهالي أنها سفن تجارية وما إن نزل الفرنجة إلى البر حتى وضعوا السيف في رقابهم واشتد هوس الفرنجة حين شهدوا هذه الغنيمة فلم يبقوا على أحد ،[3] ولم يجد الفرنجة فيها نائباً ولا جيشاً ولا حافظاً للبحر ولا ناصراً،[4] وأخذوا الأشياء الثمينة وحملوا من ذلك سبعين مركباً وأحرقوا المدينة وألقوا ما زاد على حملهم في البحر كما حملوا معهم الأسرى المسلمين ، ونتج عن تلك الغارة وقف التعامل مع البنادقة والفرنجة

---

(1) الشيال ، جمال الدين : تاريخ مصر الإسلامية ، دار المعارف (القاهرة ، 2007) 194/2 ، 195.

(*)الملك بطرس الأول لوسينان (751 - 771هـ / 1350 – 1369م) ولد وترعرع في أحضان الفكرة الصليبية في قصر أبيه (هوج الرابع) وكان متحمساً للمشروع الصليبي = أحمد العبادي والسيد سالم ، المرجع السابق ، ص 310.

(2) سعاد ماهر : المرجع السابق ، ص 120.

(3) محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 407.

(4) عماد الدين بن كثير : المصدر السابق، 705/18.

كافه وتكدس البضائع بالجمارك ،[1] وقام السلطان الأشرف شعبان (764 – 778هـ / 1363 – 1377م) بالقبض على البنادقة في مصر والشام وسجنهم، ولم تعد تجرؤ أية سفينة تجارية أن تخاطر بالذهاب إلى الشواطئ المملوكية وتوقفت التجارة ولما شحت التوابل في السوق ارتفع ثمنها في الحال,[2] كما اصدر السلطان أيضاً مرسوم بمنع التعامل نهائياً مع الفرنجة والبنادقة لأنه اتهمهم بأنهم المحرضون على هذه الحملة لأنها قدمت في موعد قدوم قافلة الإسكندرية.[3]

وحاول البنادقة تسوية العلاقات السيئة التي سببتها غزوة القبارصة ولعب دور الوسيط ، ولكنّ البابا حذرهم من مصالحة السلطان المملوكي، وبالرغم من محاولات الصلح الفاشلة إلاّ أن البنادقة توصلوا إلى الصلح والاتفاق بين المماليك من ناحية والبندقية ورودس وقبرص من ناحية أخرى سنة (772هـ / 1370م) وأرسلت البندقية سنة (775هـ / 1373م) سفيراً إلى سلطنة المماليك هو " يوحنا باربا ديجو " وتمكن هذا السفير من الحصول على امتيازات جديدة, بل إن السلطان الأشرف شعبان قال أن كل ما طلبه هذا السفير أعطيناه له وما نطق به منحناه إياه.[4]

وبالرغم من الوباء الذى عمّ عالم البحر المتوسط، وغارة بطرس على الإسكندرية إلاّ أن النشاط التجاري للبنادقة في دولة المماليك استعاد عافيته وتوثقت العلاقات التجارية بينهما أكثر بسبب تغير الظروف السياسية في منطقة الشرق الإسلامي أذ ظهر خطر تيمورلنك وامتدّ نشاطه من نهر الفولغا في روسيا حتى دمشق في بلاد الشام،ومن أزمير في آسيا الصغرى حتى نهر الجانج في الهند ناشراً

---

(1) محمد الأشقر: تجار التوابل ، ص 407.

(2) وليم هايـــد : المرجع السابق ، 285/2.

(3) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 70.

(4) المرجع نفسه : ص 114 ، 115.

الخراب والدمار والمذابح في كل المناطق التي دخلها,[1] وكان طبيعياً أن يشرع هذا الغازي في غزو أراضي الدولة المملوكية تتويجاً لأعماله التوسعية فاستولى على حلب سنة (803هـ / 1400م)، ومنها اتجه إلى دمشق فاستولى عليها في نفس العام[2], وطبيعي أن يكون هذا الخطر دافعاً للمماليك والبنادقة بأن يتناسوا الخلافات وينظروا في مصلحتهم الاقتصادية.

كذلك مما دفع البنادقة لتقوية علاقاتهم بالمماليك مهاجمة العثمانيين الأتراك لممتلكاتهم واندلاع المواجهات العسكرية المباشرة بين الطرفين حيث بلغت حوالي أربعة حروب ، الأولى وقعت بينهما بين سنتي(819–823هـ/1416–1420م) والثانية استمرت سبع سنوات (827 – 834هـ / 1423 – 1430م) والثالثة استمرت ست عشرة سنه (868 – 884هـ / 1463 – 1472م) والأخيرة وقعت ما بين سنتي (905 – 909هـ / 1499 – 1503م)،[3] وكانت العلاقات السلمية التجارية أهم ما يربط المماليك والبندقية في تلك الفترة ولم تكن هناك بواعث للخصومات السياسية والحربية بينهما إلاّ في فترات قليلة مثل حوادث القرصنة التي تتخذ من جزيرتي قبرص ورودس مقراً لها, وكانت السلطات المملوكية تطبق مبدأ المسئولية الجماعية بمصادرة المتاجر البندقية والقبض على التجار البنادقة واعتقالهم مما يضطرهم إلى إرسال السفارات والرسل والهدايا للاعتذار وتعود العلاقات بين الطرفين كما كانت.[4]

---

(1) سليمان ، أحمد عبد الكريم : تيمورلنك ودولة المماليك الجراكسه ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1985) ص 14.

(2) محمد ، محمد احمد : الغزو التيموري لبلاد الشام وأثاره ، دار الهدايه للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1986) ص 14.

(3) أحمد عامر : المرجع السابق ، ص 276.

(4) عنان ، محمد عبد الله : مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، مكتبة الخانجي (القاهرة ، 1969) ص 164.

ويذكر القلقشندى في صبح الأعشى خطاب مرسل من البندقية مع سفير يُدعى "نقولا البندقي" سنة (814هـ / 1411م) إلى السلطان الناصر فـــــرج (801 – 815هـ / 1399 – 1421م) ورد فيه : (أن مولانا السلطان مسك قنصل البنادقة والمحتشمين من التجار بثغر الإسكندرية المحروس وزنجرهم بالحديد وأحضرهم إلى القاهرة ، وحصلت لهم البهدلة بين بني جنسهم والضرر والقهر الزائد، وكسر حرمتنا بين أهل طائفتنا ، فإن الذي فُعل مع المذكورين إنما فُعل معنا وتعجبنا من ذلك : لأن طائفتنا لم يكن لهم ذنب ، وهذا مع كثرة عدل مولانا السلطان في مملكته ومحبتنا له ، ومناداتنا في جميع مملكتنا بكثرة عدله وبمحبته لطائفتنا ..... والمسئول من إحسانه الوصية بالقنصل والتجار وغيرهم من البنادقة ومراعاتهم وإكرامهم والإقبال عليهم ، والنظر في أمورهم إذا حصل ما يشبه هذا الأمر ومنع من يشاكلهم لتحصل بذلك الطمأنينة للتجار ، ويترددوا إلى مملكته).[1]

كذلك قام السلطان المؤيد شيخ (815 – 824هـ / 1412 – 1421م) بتطبيق مبدأ المسئولية الجماعية إزاء الفرنجة وقناصلهم بالإسكندرية ودمشق وذلك علـى اثـر هجـوم القراصنة علـى التجار المسلمين ، فأسرعت البندقيـة بإرسال سفيريها "لورنزو كابيللو" و "سانتو فينيير" إلى السلطان،[2] ويذكر ابن حجر العسقلاني في كتابه إنباء الغُمر بأنباء العمر في حوادث سنة (818 هـ): (وفيها قدم رسول كبير البنادقة من الفرنجة إلى القاهرة بهدية وكتاب فعرّب الكتاب وقُرئ على السلطان وقبلت الهدية).[3]

---

(1) القـــلقشنـــــــــدي : المصدر السابق ، 124/8.

(2) أمين ، محمد محمد : معاهدة تجاريـة بين مصر والبندقيـة مـن عصر السلطان مؤيد شيـخ، بحث ورد ضمن كتاب (مصر وعالم البحر المتوسط) دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1986) ص 312 – 313.

(3) العسقلاني ، شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن علي بن حجر: إنبـــاء الغُمر بأنباء العمـــر ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد الدكن ، 1968) 527/7.

وبعد هذه السفارة تحصل البنادقة على امتيازات تجارية وقضائية، وتم تجديد امتيازات سابقة تـم الحصول عليها من السلاطين السابقين وأصدر السلطان أوامره لنائبه بالقدس بعدم التعرض للحجاج البنادقة وأن يسمح بتعيين قنصل للبندقية بالقدس.[1]

لكن العلاقات عادت إلى التأزم بسبب غارات القراصنة على مينائي الإسكندرية وبيروت سنة (825هـ / 1422م) ،وكانت هذه الغارات من الشدة والعنف بحيث تعذر تقدير الخسائر في الأنفس والأموال فضلاً عمّن وقع في أسر القراصنة من التجار والأهالي المسلمين الذين حملوا إلى جزيرتي قبرص ورّودس لهذا اضطر السلطان برسباي (825 – 841هـ / 1422 – 1438م) إلى نقض الاتفاقات السابقة مع البنادقـة وإلـى الرد علـى هـذا التجـرّم بتطبيـق مبـدأ المسئـوليـة الجماعيـة إزاءهم وإزاء جميع طوائف التجار الفرنجة وقبض على قنصل البندقية لكنه لم يلبث أن أمر بالإفراج عنهم بعد تدخل البندقية لديه وتعهدها بالضغط على فرسان الإسبتارية والقبارصة لردّ هؤلاء الأسرى وما استولوا عليه من متاجر.[2]

وكانت العلاقات مع التجار البنادقة متأزمة في السنوات الأولى من حكم السلطان الظاهر جقمق[*](842 – 857هـ/ 1438 – 1453م) بسبب تدخل البنادقة بصورة أو بأخرى بجانب فرســان الإسبتاريــة في رودس فــي حربهم ضد المماليك وظلت كذلك إلــى أن تدخــل التاجر الفرنسي جاك كيــر سنـة (846هـ / 1442 م)

---

(1) محمـــد أميـــن : معاهدة تجارية ، ص 313.

(2) دراج , السيد أحمد : المماليك والفرنج , دار الفكر العربي (القاهرة,1961) ص 31 ، 32 ، 33.

(*) السلطان الظاهر جقمق العلائي، كانت مدة سلطنته أربع عشرة سنة وعشرة أشهر،وكان سلطاناً جليلاً ديّناً خيّراً متواضعاً كريماً يحب فعل الخير ، يحب العلماء وينقاد إلى الشريعة ويقوم للعلماء إذا دخلوا عليه، توفي وله من العمر إحدى وثمانون سنة =الحلبي ، محمد راغب : إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، تحقيق : محمد كمال ، دار القلم العربي (حلب ، 1988) 45/3 .

وتوسطه لدى السلطان جقمــق حيث أظهر نواياه الحسنة تجاه تجار البنادقة وتعهد لهم بحرية التجارة بالموانئ المملوكية ، ولذلك حرصت البندقية فيما بعد على إظهار المعاملة الطيبة للسلطان خاصة أثناء حملته ضد جزيرة رودس وامتنعت عن مد يد المساعدة للاستبارية فيها.[1]

ومع ذلك ازداد اعتداء القراصنة الفرنجة حيث قام الفرسان الاسبتارية في سنة (869هـ / 1465م) بأسر ثلاث سفن تابعة للبندقية كانت في طريقها من الإسكندرية إلى شمال أفريقيا ،وكان على متنها العديد من التجار المغاربة ، علاوة على بضائعهم التي قدرت قيمتها بما يزيد عن مائة ألف دينار ، ولم يجد السلطان خشقــدم (865-872هـ/ 1461-1467م) سبيلاً لتحرير الأسرى من التجار واسترداد بضائعهم سوى القبض على التجار البنادقة ، وغيرهم من التجار الأجانب في دولة المماليك ومصادرة بضائعهم ، وكان هذا الفعل كفيلاً بحث البنادقة على التحرك للإفراج عن تجارهم واسترداد بضائعهم ، وقد كللت تحركاتهم بالنجاح إذ تمكنوا من تخويف الفرسان الإسبتارية تحت التهديد بالحرب ، وأجبروهم على إطلاق سراح التجار المسلمين وإعادة ما نهبوه من بضائع .[2]

وفى سنة (880هـ / 1475م) قامت سفن للفرنجة بالاحتيال على تجار من الإسكندرية وأسرت بعضهم وكان فيهم تجار السلطان واتجهت بهم إلى جزيرة رودس ، فقام السلطان قايتباي (872 – 901هـ / 1468 – 1496م) بالقبض على سائر التجار الأوربيين في بلاده وألزمهم بأن يكاتبوا ملوك الفرنجة بما جرى عليهم من السلطان ، حتى انتهى الأمر بإطلاق سراح الأسرى المسلمين.[3]

---

(1) جرجس ميخائيل : المــرجــع الســابــق ، ص 48.

(2) محمــد الزامــل : المرجع السابق ، ص 138.

(3) ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، مطابع الشعب (القاهرة ، 1960) 462/1.

وهكذا درجت السلطات المملوكية على تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية على التجار الأوربيين وقناصلهم رداً على ما يقترفه القراصنة الفرنجة من اعتداءات، لذا فقد حرصت البندقية على أن تتضمن معاهداتها التجارية مع سلطنة المماليك بنوداً تنص على عدم مسئوليتها عن أعمال القرصنة التي يقترفها الفرنجة من غير جنسيتهم ، ومع ذلك ظلت هذه البنود في كثير من الأحيان حبراً على ورق إذ لم يكن أمام السلطات المملوكية سوى هذا الإجراء الناجع لردع أعمال القرصنة أو لتحرير الأسرى المسلمين واسترداد بضائعهم المنهوبة.[1]

وفي الوقت الذى كان فيه فرسان الاسبتارية وقراصنة الفرنجة يقومون بمهاجمة السفن المملوكية في البحر المتوسط بقصد شلّ الحركة التجارية ، كان البرتغاليون[*] يهاجمون السفن التجارية الهندية المتجهة نحو جـــده ويحاولون التوغل نحو البحر الأحمر،[2] وإزاء ما لحق بالبندقية من خسائر تجارية بسببهم، فقد أرسلت أحد مواطنيها ويدعى "بندتو سانوتو" بما له من خبرة تجارية اكتسبها من اشتغاله بالتجارة بدمشق فترة طويلة رسولاً لدى السلطان الغوري (906 – 922هـ / 1500 – 1516م) لبحث الأخطار المترتبة عن تواجد البرتغاليين في البحار الشرقية،[3] وأشار هذا السفير على السلطان أن يبعث برسل من قبله إلى أمراء الهند لحملهم على قطع علاقتهم بالبرتغال وقفل موانئهم في وجه البرتغاليين ، وكذلك طلب

---

(1) محمد الزامل : المرجع السابق ، ص 138 ، 139.

(*) يرجع البرتغاليون إلى منطقة لوزيتانيا بالقسم الغربي من شبه الجزيرة الأيبيرية، وكان أهلها يتمتعون بخواص تتميز عن سائر الأسبان في شرق الجزيرة ووسطها ،وقد تكونت البرتغال باسترداد الملك فرديناند الأول ملك قشتاله وأراجون (426 – 457هـ / 1034 – 1064م) من المسلمين أراضى لوزيتانيا ، ونشأت البرتغال نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والجغرافية = محمد النشار : تأسيس مملكة البرتغال ، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية (القاهرة 1995) ص 33 ، 34

(5) محمد أمين : التنظيمات الحكومية ، ص 44.

(6) أحمد دراج : المرجع السابق ، ص 133.

السفير من الغوري أن يعمل على تخفيض الأثمان الباهظة التي تباع بها التوابل في الإسكندرية حتى يستطيع البنادقة منافسة خصومهم في الأسواق الأوربية،[1] وأن ملك البرتغال قد سبق أن دعا الدول الأوربية إلى المجيء إلى بلاده للحصول على ما يلزمها من التوابل وأكد لها أنها سوف تجد في بلده كل ما هي في حاجة إليه لكنّ السلطان قانصوه الغوري (906–922هـ /1501– 1516م) أخبره بأنه ليس في استطاعته أن يفعل شيئاً وهكذا خاب القصد من هذه السفارة.[2]

ثم رأى الغوري أن يبعث برسالة إلى البندقية وبعض الدول الأوربية لتوقف حملات البرتغال على الهند وهدد باتخاذ إجراءات عنيفة ضد النصارى في بلاده ولاسيما بالقدس بل هدد بقفل الأماكن المقدسة وقام بحمل هذه الرسالة راهب من بيت المقدس اسمه" الراهب مورو".[3]

استهل" مورو" رحلته بالذهاب إلى البندقية وسلم رئاستها رسالة أبدى فيها بأن السلطان يرغب في استمرار الحركة التجارية بين المماليك والبنادقة ، ويرجو من البندقية أن تساند جهود مورو وتعطيه خطابات توصية لمختلف الدول الأوربية ولكنّ البندقية رفضت بحجج مختلفة أن تسلك هذا المسلك ، وفى حين كان مبعوث السلطان يواصل رحلته دون نجاح أوفدت البندقية مبعوثاً آخر إلى القاهرة هو "فرانشيسكوا تالدي" سنة(910هـ / 1504م)،وأوصى السفير السلطان المملوكي بأن يستورد أكبر قدر ممكن من التوابل وذلك لمنافسة البرتغال وأن يرسل مبعوثاً إلى الهند لمقاومة نفوذ البرتغاليين هناك ولكن فرانشيسكو أصيب بمرض فعّين بدلاً منه "برناردينو جيوفا " لكن مهمته فشلت أيضاً.[4]

---

(1)على طرخان : المرجع السابق ، ص 294.

(2) وليم هايد : المرجع السابق ، 15/4 ، 16.

(3) على طرخان : المرجع السابق ، ص 294.

(4) وليم هايد : المرجع السابق ، 4 / 17 ، 18 ، 19.

ويبدو أن الغوري أدرك أنـه لا يستطيع مقاومة البرتغاليين بمفرده فأرسل سفيره الترجمان تغري بردي,[1] الذى أبحر في سنة (911هـ / 1506م) من الإسكندرية في مركب بندقي وكانت المحطة الأولى في قبرص حيث طلب هذا السفير إذن المرور إلى رودس فحصل عليه من زعيم فرسان الاسبتارية ,وتابع طريقه إلى هناك وعقد اتفاق يمنع بموجبه قيام غارات على السواحل المملوكية من قبل سفن تابعة لهيئة الفرسان ، كما اغتنم فرصة وجوده في رودس لدفع فدية عدد من الأسرى المسلمين المغاربة ,ومن رودس تابع السفير طريقه دون توقف إلى البندقية وبعد وصوله بثلاثة أيام دُعي تغري بردي لحضور أول مقابلة له مع دوج البندقية وقدّم له رسالتين من السلطان باللغة العربية.[2]

إن نتيجة هذه السفارة النهائية كانت الفشل كما فشلت سفارة الراهب مورو وعاد تغري بردي في سنة (913هـ / 1507م)،[3] وكانت هذه الرحلة الأخيرة بداية لنزاع جديد ، حيث طارد أسطول لفرسان رودس سفناً مملوكية بالقرب من الاسكندرونة وبعد معركة قصيرة استولوا عليها وعلى أخشاب موضوعة على الشاطئ في انتظار شحنها إلى سلطنة المماليك ، وثارت ثائرة السلطان وسجن جميع الغربيين الموجودين في بلاده، وأما البنادقة فإنه هاجمهم بسبب مشاركة أربع سفن حربية للبندقية بجانب فرسان الإسبتارية ،[4] وفى السنة التالية (917هـ / 1511م) تم القبض على رُسل للشاه إسماعيل الصفوي في طريقهم إلى البندقية بالقرب من حلب وهم يحملون كتابات يدعوهم فيها إلى القيام بعمليات مشتركه ضد سلطنة المماليك،[5] ولذلك قبض السلطان الغوري على قنصل البنادقة في دمشق

---

(1) على طرخان: المرجع السابق ، ص 296.
(2) سمير الخادم: المرجع السابق ، ص 258 ، 261.
(3) على طرخان: المرجع السابق ، ص 296.
(4) وليم هايد: المرجع السابق ، ص 33/4.
(5) سمير الخادم: المرجع السابق ، ص 286 ، 287.

وجيء به مكبلاً إلى القاهرة، كما قبض على زملائه الآخرين في طرابلس والإسكندرية وقام السلطان أيضاً بقفل الأماكن المقدسة وقبض على جميع نصارى القدس وأغلق كنيسة القيامة وصادر محتوياتها، فسارعت البندقية وأوفدت بعثة دبلوماسية على رأسها السفير"دومينيكو تريفيزاني" سنة (918هـ/1512م) وبدأت البعثة عملها في لين وسلاسة مع شيء من العناد والصلابة،[1] وأشارت البعثة إلى تضايق البنادقة مما حدث لقناصلها ولتجارها في بلاد السلطان ومعاملتهم معاملة الأعداء وبررت مشكلة ضبط الرسائل مع القنصلين ووعدت بقطع كل صلة لها بالشاه إسماعيل الصفوي ولم تترك الفرصة تمر دون أن تذكره بمتاعب تجارها وقناصلها ونوابها وتطلب المزيد من التسهيلات التجارية والسياسية،[2] واستطاع السفير أن يُطلق سراح القناصل والتجار المسجونين لدى المماليك بدون قيد أو شرط,ودعي السلطان المملوكي أن يتمسك بتحالفه مع البنادقة, كذلك أبدى رغبتهم في أن تستمر الاتفاقية المبرمة مع السفير المملوكي تغري بردي.[3]

وأيضاً عقدت اتفاقية بين الطرفين سميت بالاتفاقية الشاملة سنة(918هـ/ 1512م)وكانت النتائج النهائية جيدة,[4] حيث تم تحديد سعر حمل التوابل بثمانين دوكة لكل قفة,وتعهد السفير بأن يرسل عدداً أكبر من السفن إلى الإسكندرية سنوياً،واشتكى من رفع أسعار التوابل حيث أصبحت تباع بسعر اغلي,[5] وأيضاً تم

---

(1) على طرخان: المرجع السابق ، ص 298.

(2) محمد طقوش: المرجع السابق ، ص 540.

(3) وليم هايـــد: المرجع السابق ، 36/4 ، 37.

(4) محمد طقوش: المرجع السابق ، ص 541.

(5) عدرة ، غادة المقدم : التجارة والتبادل التجاري بين البندقية والمماليك ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، العددان 85 ، 86 – السنة السادسة ، العربية للنشر والتوثيق (بيروت ، 1985) ص 38 – 40.

تحديد أنواع السلع المسموح للبنادقة بشحنها إلى الإسكندرية،[1] لكن يلاحظ من خلال هذه المفاوضات الانخفاض المتزايد في التجارة بين البندقية والمماليك منذ سنة (918هـ / 1512م) وبروز ظاهرة الاحتكار السلطاني وإجبار التجار على شراء السلع من قبل السلطان عند تدني سعرها ، مما جعل البنادقة يستاءون من هذه المعاملة وتفضيلهم الذهاب إلى البرتغال لتأمين التوابل للمرافئ الإيطالية مع إرسال عدد قليل من السفن للشواطئ المملوكية للحفاظ على العلاقات الشكلية.[2]

وكان آخر اتصال دبلوماسي جرى بين الطرفين سنة (920هـ / 1514م) عندما طلب مبعوث بندقي من السلطان المملوكي المزيد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية .[3]

ويعود الازدهار التجاري بين المماليك والبندقية إلى هذه العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات التي عقدت وتمت بين الطرفين، وعن طريقها دأب سلاطين المماليك على تشجيع كافة تجار البنادقة على القدوم إلى سلطنتهم ومنحوهم العديد من الامتيازات، وكانوا محل انتقام السلطات المملوكية أحياناً عندما تتأزم العلاقات لأي سبب كان ،وهذا ما سيتم البحث فيه في الفصل القادم بعون الله تعالـــى .

---

(1) محمد طقوش : المرجع السابق ، 541.

(2) غـادة عـدرة : المرجع السابق ، ص 42.

(3) محمد طقوش : المرجع السابق ، ص 541 .

الفصـــل الثـــالـــث

التنظيمات التجارية للبنادقة في دولة المماليك

المبحث الأول :

تشجيـــع وحماية سلاطين المماليـــك للتجـــارة.

المبحث الثاني :

معاملة البنادقة والامتيازات التي تحصلوا عليها.

المبحث الثالث :

القناصـــــل والفنـــــادق والنـــــزل البندقيـــة.

لعبت دولة المماليك دوراً مهماً في تطور تجارة البندقية ومستقبلها في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ،ذلك أنها امتلكت عوامل جذب للتجار البنادقة فموقعها جعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب وسوقاً للتبادل التجاري وقبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح كان طريق البحر الأحمر أهم الطرق التجارية التي تدفقت من خلاله سلع ومتاجر اليمن والشرق الأقصى إلى موانئ الغرب الأوربي ، الذي لم يكن يعرف شيئاً عن التوابل الهندية والحرير الصيني سوى أنها تأتي عن طريق نهر النيل والبحر المتوســـط ، أما فيما يتعلق بالبلدان المنتجة لهذه السلع فقد كانت مجهولة بالنسبة له ،كذلك امتلكت دولة المماليك ثروة اقتصادية وكانت مصدراً رئيساً لعدد من السلع ذات الأهمية البالغة بالنسبة إلى المدن الإيطالية والغرب الأوربي مثل الشب والسكر والنطرون والبلسم وغيرها.[1]

واهتم سلاطين المماليك اهتماماً بالغاً بالتجارة وأشرفوا عليها إشرافاً دقيقاً فأمنوا طرق التجارة داخل سلطنتهم حتى تصل البضائع القادمة من الشرق سليمة من موانئ البحر الأحمر إلى موانئ البحر المتوسط بخاصة الإسكندرية ودمياط كما عملوا على إغراء التجار الشرقيين على جلب بضائعهم إلى موانئ البحر الأحمر وكذلك التجار الأوربيين على التردد على موانئ البحر المتوسط لشراء حاصلات الشرق.[2]

لقد أولى المماليك عناية فائقة للنشاط التجاري الذى عرفته بلادهم فقاموا بحماية التجارة في موانئهم من أخطار القرصنة ، كذلك حرصوا على منع تجار أوربا من التوغل داخل أراضي السلطنة والوصول إلى مياه البحر الأحمر حتى لا يتسنى لهؤلاء الاتصال بالشرق الأقصى، الصين والهند أو معرفة مصدر التوابل.[3]

---

(1) عـــادل زيـــتون : المرجع السابق ، ص178 ، 188 .

(2) لبيبـــه محمـــــد : المرجع السابق ، ص 250.

(3) رشيـــد باقـــــة : المرجع السابق ، ص 6 ، 7.

المبحث الأول : تشجيع وحماية سلاطين المماليك للتجارة :

وصل التجار في عصر سلاطين المماليك لمرتبة اجتماعية مميزة حتى أنهم كانوا يعرفون باسم بياض العامة، وأمّا السواد الأعظم من الناس فقد كانوا يعرفون بمرتبة أدنى ،[1] ومن الأمثلة التي تدل على اهتمام المماليك بالتجار الأجانب خاصة أن التجار البنادقة في أثناء حكم الأشرف برسباي هددوا عن طريق ممثليهم في الإسكندرية بسبب سياسة الاحتكار بقطع علاقتهم بالمماليك وأرسلوا أسطولهم إلى الإسكندرية لإعادة التجار إلى بلادهم ، ومحافظة على مصالحه التجارية عاد برسباي إلى صوابه ومنحهم شروطاً أفضل. [2]

ونتيجة لهذه السياسة حرصت الدول الأوربية التجارية على إنشاء العلاقات التجارية القوية مع المماليك خاصة البندقيــة ووطدت علاقتها بهم واحتكرت معظــم المتاجر الشرقية الواردة إلى المماليك عن طريق البحر الأحمر أو الواردة إلى موانئ الخليج العربي ولذلك استأثرت سفن البنادقة بحمل الجزء الأكبر من تجارة الشرق إلى ميناء البندقية حيث سوقها الكبير " ريالتـــو " ومن هذا السوق تنتقل تلك المتاجر إلى كافة أنحاء أوربا وبهذا كان تجارهم هم الموزع الأول للتوابل في غرب أوربا،[3] وكانوا يحتلون دون شك المكانة الأولى بين الأمم التجارية في سلطنة المماليك وكانوا يفضلون تجارة التوابل.[4]

---

(6) الشيـــخ عـــوض الله : المرجع السابق ، ص 291.

(2) هريدي ، صلاح أحمد : الجاليات الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 1998) ص 17،18 .

(3) لبيبـــه محمـــد : المرجع السابق ، ص 251.

(4) وليـــم هايـــد : المرجع السابق ، 3 / 366 ، 367.

وتدخل سلاطين المماليك لحماية التجار البنادقة فأمروا بضرورة إيجاد مستندات شرعية لعمليات البيع بينهم وبين التجار المسلمين ، بل إنهم منعوا التحفظ على أي تاجر بندقي بذنب غيره لعدم تسديد ما عليه من ديون أو لاعتداء شخصي وقع عليهم وليس أدل على موقف السلاطين العادل تجاه البنادقة من تنفيذهم لعقوبة الإعدام فوراً على أي مسلم يقتل أحد التجار البنادقة ، بل ورغبة في تدعيم العلاقة معهم منع السلطان استدعاء أي بندقي إلى القاهرة قدّمت ضده شكوى من أحد المسلمين إلاّ في حالة ثبوت التهمة عليه وذلك تجنباً لمشقة السفر وخوفاً من تعرضه للأهانه بدون وجـه حق،[1] وهكذا أطمأن التجار البنادقــة على حياتهم وأموالهم وتعهد السلاطين المماليك بحماية السفن التجارية التي تتحطم أو تغرق في المياه المصرية والشامية وبتسليم ما يتم إنقاذه من السلع والمتاجر إلى أصحابها أو لذويهم أو للقنصل الذى يتبــع إليهــا أصحــاب السلــع كمــا منحــت السفــن حقّ اللّجوء إلى الشواطئ عندما تضطرها ظروف الطقس أو نفاد المؤونه أو حالات العطب، وتعهد سلاطين المماليك بحماية ممتلكات التُجّار الذين يموتون في مصر والشام وبتسليم ممتلكاتهم وأموالهم إلى ورثتهم أو إلى قناصلهم أو إلى حكوماتهم.[2]

لقد قدّم سلاطين المماليك تسهيلات وامتيازات للتُجّار البنادقة من أجل انتعاش التجارة في المعاهدات التي عقدت بين الطرفين ، منها أن لا يتعرض أحد للتجار الأجانب ولا لبضائعهم أو أموالهم أو مراكبهم من غير مستند شرعي , وإذا وقع بيع من تجار المسلمين في أصناف التوابل لطائفة البنادقة أو غيرها لابد من كتابة عقد للبيع بينهما لأن البعض يمتنع عن تسليم البضاعة بعد قبض العربون ، وإذا أوفى التجّار بما عليهم فـي الجمرك يُسمح لهم بإخراج بضائعهـم علـى وجـه السرعـة دون

---

(1) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 241 ، 242.

(2) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 279.

تأخير ولا يلزموا بالبيع قبل خروج البضاعة وأن يعتمدوا الحق معهم في تقرير بضائعهم ، وأن لا يؤخذ تاجر بذنب تاجر آخر ولا يلزم عنه بشئ إلاّ إذا كان ضامناً له أو كفيلاً.[1]

لقد وضع المماليك نظاماً دقيقاً لتنقل التجار في بلادهم، فلم يكن أحد يستطيع أن يترك الناحية التي يقيم فيها إلى ناحية أخرى إلاّ بعد إذن ولي الأمر وكان يُقبض على من وجد مسافراً من مكان إلى آخر من غير سجل مرور ، حيث كان لابد من جواز للخروج من السلطنة أو الدخول إليها ولابد أن يدرج في هذا الجواز كل من يرافقون المسافر ولو كانوا عبيده ، وهذه الجوازات كان لها أهمية بالنسبة للتجار لأنها كانت تكفل لهم الطمأنينة في أسفارهم وتطمئن الدولة على حياتهم وأموالهم ،كما أنها تتضمن الأموال التي تستوفى منهم ، وكان هناك ممثلين يقيمون في المراكز التجارية ليصدروا جوازات المرور نظير أجر معلوم،[2] كما أنها تمنع الجواسيس من الوصول إلى الأماكن الممنوع عليهم دخولها.

وكانت الأوامر تصدر تباعاً إلى الولاة باستجلاب قلوب التجار واستمالة خواطرهم حتى تتواصل التجارة وتعمر الثغور، ويتضح ذلك مما حدث في سنة (660هـ / 1262م) عندما أرسل السلطان بيبرس إلى ولاته في قوص وعيذاب يوصى بالتجار الوافدين وبالمحافظة على مصالحهم.[3]

وقد تقدم التجار إلى السلطان بيبرس بشكوى ضد صاحب جزيرة دهلك وصاحب مدينة سواكن،[*] بأنهما يغتصبان أموال من يموت من التجار

---

(1) احمد عدوان: المرجع السابق ، ص 418 ، 419.

(2) محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 105 – 107 – 109.

(3) المرجع نفسه : ص 110 .

(*) ينظر الخريطة رقم (3).

الأجانب فأرسل السلطان لهما خطاب تهديد ووعيد ينكر عليهما هذا التصرف وأعقب الخطاب بحملة عسكرية استولت على سواكن في سنة(664هـ/ 1264م).[1]

وأوصى السلطان المنصور قلاوون في سنة (678هـ / 1279م) القاضي جمال الدين بصاصه ناظر الإسكندرية ((بتنمية متاجره ومعاملة التجار الواردين اليه بالعدل الذي كانوا ألفوه منه والرفق الذى نقلوا أخباره السارة عنه ، فإنهم هدايا البحور ودوالبة الثغور ومن ألسنتهم يُطّلع على ما تجنه الصدور وإذا بذر لهم حب الإحسان نشروا له أجنحة مراكبهم كالطيور ولا يسلك معهم حالة توجب لهم القلق والتظلم والمقت ولينظر بعين الرأفة إليهم)).[2]

وفي هدنة عقدت بين الملك المنصور قلاوون وولده الملك الصالح علي وبين حكام الصليبيين في عكـــا وما معها من بلاد سواحل الشـــام في سنة (682هـ / 1283م) ورد شرط خاص بسفن الطرفين التي تنكسر أو تغرق في البلاد التي انعقدت عليها الهدنة وكيفية معاملة من عليها من الُتجّار، حيث اشترط تأمين من فيها من الأنفس والأتباع والمتاجر وإن وجد أصحابها تسلم لهم مراكبهم وأموالهم وإن ماتوا أو غابوا فيحتفظ بممتلكاتهم وتسلم لنواب السلطنة وولده وهذا اتفاق يسري على الطرفين.[3]

اهتم السلاطـين المماليك بالمصالح التجارية فالسلطـان بيبرس كان يحرص على الاهتمام بالتجار وألغى الضرائب على المبيعات التي كانت عبئاً ثقيلاً على سكان الإسكندرية ويسر المبادلات التجارية ، والسلطان قلاوون تابع بيقظة تقدم الحياة التجاريـــة وجذب لبلادة تجـــار الأمم الغربية ،ولم يهمل تجـــار الأمم الشرقية حيث

---

(1) احمـــد عـدوان : المرجع السابق ، ص 366.

(2) القـــلقشنـــدى : المصدر السابق ، 421/11.

(3) جوزيف يوسف : دراسات في تاريخ العلاقات ، ص 108 ، 109.

أمر وزيره بأن يحرر جوازات سفر كلف بعض التجار بتوزيعها في اليمن والهند وحتى في الصين جذباً للتجار.[1]

وكذلك أصدر مرسوماً يعتبر بمثابة إعلام وتشجيع للتجار الذين يتعاملون مع السلطنة جاء فيه : إنه من أراد من الصدور الأجلاء الأكابر التجار وأرباب التكسب ومن يؤثر الورود إلى مملكتنا إن قام أو تردد فليعزم عزم من قدّر الله له في ذلك الخير والخيرة ويحضر إلى بلاد لا يحتاج ساكنها إلى ميرة ولا إلى ذخيرة لأنها في الدنيا جنة عدن لمن قطن ومسلاة لمن تغرب عن الوطن، فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار فليأخذ الأهبة في الارتحال إليها والقدوم عليها ليجد الفعال من المقال أكبر فلا يخاف عليه في حقّ، ولا يكلّف أمراً يُشق, ومن أحضر معه منهم مماليك أو جواري فله في قيمتهم ما يزيد على ما يريد ، هذا مرسومنا إلى كل واقف عليه من تجار شأنهم الضرب في الأرض،[2] ونتيجة لهذه الجهود الحميدة ازداد النشاط التجاري داخلياً وخارجياً وازداد عدد التجار الوافدين.

وبالرغم من استرداد السلطان الأشرف خليل عكا سنة (690هـ / 1291م) فقد شجع هذا السلطان التجار الأجانب على القدوم إلى بلاد الشام ومصر بأن أصدر مرسوماً شريفاً اشتمل على منح التجار البنادقة وغيرهم من تجار المدن التجارية الأوربية الأمان وحرية المتاجرة مع المماليك والقدوم إلى الثغور والمدن الإسلامية آمنين مطمئنين ،[3] وذلك بعد تعويض التُجّار المسلمين

---

(1) وليم هـايـد : المرجع السابق ، 78/2 ، 79.

(2) القـلقشنـدى : المصدر السابق ، 340/13 ، 341.

(3) منال عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 202 ، 203.

الذيــن لحـقهــم الضرر بسبب تعرض البنادقة لأحد مراكبهم في البحر.[1]

وحدثت في الإسكندرية مشاجرة بين مجموعة من أهلها وبعض التجار من الفرنجة سنة (727هـ / 1326م) ، فقام الوالي الكركي بحماية تجار الفرنجة وأرسل إلى السلطان الناصر بن قلاوون يعلمه بهذه الواقعة فأرسل السلطان مندوباً إلى الإسكندرية، وقام بمعاقبة القاضي عماد الدين بالسجن، لأنه لم يحسم المشكلة وتعصب لأهل البلد ضد تجار الفرنجة ، وتمّ القبض على مجموعة من تجار الإسكندرية وكبار أهلها وأخذت منهم الأموال الطائلة، وقتل من أهل المدينة ستة وثلاثين رجلاً [2] ، وفى هذا المثال ظهر حرص السلاطين المماليك على حماية التُجّار الأوربيين من أي اعتداء يقع عليهم وذلك تشجيعاً للتجارة في بلادهم.

ومما يدل أيضاً على اهتمامهم بالتجارة، الوصية التي كتبها السلطان المنصور قلاوون إلى ابنه الملك الصالح علاء الدين علي التي يوصي فيها ابنه أن يأمر ولاة الثغرين الإسكندرية ودمياط باستمالة قلوب التجار ومعاملتهم بالعدل والإحسان والرفق والإنصاف ليتوجهوا شاكرين حامدين مستجلبين خواطر من يحضر بعدهم من التجار فالعدل أجلب للبركات وبه عمارة البلاد وتثمير الأموال.[3]

وترتب على تشجيع سلاطين المماليك للتجارة أن ازداد عدد التجار الأوربيين في دولتهم حتى إن عدد الأجانب في الإسكندرية وحدها في أوائل القرن (الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي) قدّر بحوالي ثلاثــة آلاف تاجـر أوربــي.[4]

---

(1) محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 124.

(2) ابن بطوطــة : المصدر السابق ، 15/1.

(3) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 198.

(4) سعيد عاشور : بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى ، ص 137.

ووصل الأمر بسلاطين المماليك عند توليتهم لنائب الثغر أن يشترطوا مقدرته عن غيره على استجلاب التجار واستمالة قلوبهم وخواطرهم ومعاملتهم بالرفق والعدل حتى تتواصل التجارة وتعمر الثغور، وأن لا يفرّط في مستخرج حقوق المراكب الواصلة ولا يقلل متحصلها ، لذلك كان السلطان جقمـــق دائم التغيير والتبديل في نواب الثغور وخاصـة نواب الإسكندرية فتولـى نيابتها في فترة حكمه سبعة من النواب, لذلك عمرت البيوت التجارية للأجانب في هذه الموانئ.[1]

ونظّم البنادقة رحلات سفنهم التجارية المتوجهة إلى الموانئ المملوكية وأحضروا الأخشاب والمواد العسكرية معهم ، وأسهمت بيوت تجارية بندقية وعائلاتها في التجارة الشرقية واتخذوا لهم مراكز تجارية ،وأوصت السلطات المملوكية نوابها بمراعاة مصالح التجار البنادقة وتأمين راحتهم ، ونالوا امتيازات تفوقوا بها على بقية التجار الأجانب ،[2] وبدأت تعديات الفرنجة على الموانئ المملوكية تؤثر على طرق التجارة البحرية الواصلة إلى دولة المماليك بسبب عمليات القرصنة المتكررة وكان ذلك حافزاً للسلطان الأشرف برسباي على فتح قبـــــرص والعمل على تثبيت النفوذ المملوكي في البحر المتوسط وإبعاد خطر القراصنة عن الموانئ المملوكية والسفن التجارية القادمة إليها،[3] وكان السبب المباشر لهذه الحملة أن تاجراً من دمياط له مراكب بها بضائع فأخذها القراصنة وتوجهوا بها إلى قبرص فاتّهم ملك قبرص بالتواطؤ مع القراصنة، فجهز الملك الأشرف حملة سنة (827هـ/1424م) ، ثم جهز حملة في السنـــة التاليـــة انطلقت من دميـــــاط إلى طرابلـــس وبيـــروت وانضمـت إليهـا عـدة مراكـب للقتـال وحققت بعض

---

(1) جرجس ميخائيــل : المرجع السابق ، ص 57.

(2) الزيـــدي ، مفيـــد : العصر المملوكـــي ، دار أسـامـــة (عمـــــان، 2003) ص 171 .

(3) مـــوسى ، سعيد صالح : التجـــارة الداخليـــة فـــي دولـــة المماليك الثانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية (عمّان ، 1992) ص47-48 .

النجاح لكنها فشلت في احتلال الجزيرة ،فكانت الحملة الثالثة سنة(829هـ/1426م) اتجهت مباشرة من الإسكندرية إلى قبرص واستولت على مدينة ليماسول والعاصمة نيقوسيا وتم أسر الملك جانوس ،[1] ((وشكّل الفرسان الاسبتارية في جزيرة رودس خطراً مماثلاً لخطر قبرص على الموانئ المملوكية مما اضطر السلطان جقمـق إلى إرسال ثلاث حملات إليها خلال المدة (847-843هـ / 1440-1444م) وعلى الرغم من فشل هذه الحملات إلاّ أنها أظهرت مدى اهتمام المماليك وجديتهم في حماية أراضي الدولة وتأمين موانئهم ، وطرق التجارة إليها ، كما أنها دفعت بالبندقية للتوسط بين الطرفين ، والتهديد بالتدخل عسكرياً ضد رودس لإجبارها على رد أسرى المماليك وأموالهم ومتاجرهم ، والامتناع عن مهاجمة السفن والموانئ المملوكية كما أنها شجعت التجار على زيادة حجم تجارتهم مع دولة المماليك)) [2].
وبذلك أطمأن المماليك على طرق تجارتهم وموانئهم من تهديدات القراصنة .

كان هذا الاهتمام الكبير الذى وجهه السلاطين المماليك إلى التجارة والتجار الفرنجة من جهة وإلى الموانى والثغور له ما يبرره ويدعو إليه ، فقد كانت التجارة مصدر ثروة طائلة بالنسبة للبلاد أكسبتها القوة والمنعة في الداخل والخارج إذ ظلت دولة المماليك هي الدولة القوية التي ألحقت الهزيمة بالمغول والتتار في بداية عهدها، كما استطاعت أن تطرد الصليبيين من الساحل الشامي ، ووقفت في وجه الحملات الصليبية المتأخرة ، ثم إرسال حملات ضد النصارى في جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط.[3]

---

(1) ابن سبَـــاط ، حمزة بن أحمد بن عمر الغربي : صـــدق الأخبار المعروف بتاريخ ابن سبَـــاط ، تحقيق :عمر عبد السلام تدمري،جروس برس (طرابلس ، 1993)ص783 ، 785 ، 786 ، 790 ، 791 .

(2) سعيـــد موسى : المرجع السابق ، ص 48 ، 49 .

(3) جوزيف يوسف : دراسات في تاريخ العلاقات ، ص 115.

المبحث الثاني : معاملة البنادقة والامتيازات التي تحصلوا عليها :

من الثابت أن البنادقة استُقبلوا في سلطنة المماليك أحسن استقبال فقد منحوا مميزات سخية كانت تجدد باستمرار وكان لمدينتهم جالية قوية في الإسكندرية يدير شئونها قنصل باسم الجمهورية وكانت حكومة القاهرة كثيرة التقدير والمراعاة لتجار البنادقة فأعفتهم من عدة ضرائب جائرة ومنحتهم حرية مطلقة في الاتجار بالآلي والأحجار الكريمة والفراء ، وهناك انحياز ظاهر إليهم في كل أوامر الحكومة الخاصة بهم وعمل البنادقة على أن يثبتوا أنهم جديرون بهذه المعاملة،[1] وكان تجار البنادقه يتمتعون بامتيازات خاصة في مصر والشام منذ أيام الأيوبيين.[2]

وتحصل التجار البنادقة على نصيب كبير من الإعفاءات الضرائبية والجمركية ، فقد أعفى قناصلهم من دفع رسوم على البضائع الخاصة بهم,[3] وكذلك أعفوا من الرسوم المتعلقة بالذهب والفضة اللذين يقدمونهما إلى دار الضرب لسكهما نقوداً وأعفوا أيضاً من ضريبة الحراسة وضريبة دخول حجاجهم إلى الأراضي المقدسة [4], كما تمّ إعفاؤهم من الرسوم المفروضة على الجبن والخمور وغير ذلك من المواد الغذائية التي تجلب للاستهلاك الشخصي في فنادقهم وفى معاهدة سنة (652هـ/1254م) أعفى السلطان المعز أيبك البنادقة من رسوم السمسرة والترجمة التي كانوا يدفعونها، كما أعفاهم من رسوم حراسة سفنهم دون غيرهم.[5]

---

(1) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 59.

(2) ستانلي بول : المرجع السابق ، ص 216.

(3) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 237 ، 238.

(4) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 126.

(5)عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 238.

وكان التجار البنادقة أحراراً في أن يبيعوا بضائعهم لمن يشاءون ولم يفرض ضرائب على بضائعهم غير المبيعه إذا أرادوا العودة بها ولا يجب إجبارهم على بيع بضائع أو أن يحتفظوا بالبضائع التي يتضح بعد الشراء أنها مغشوشة وبالاختصار تدل قرارات السلاطين المماليك كلها على حسن معاملتها للبنادقة.[1]

كما سمح للتجار البنادقة باستخدام قواربهم في شحن سفنهم التجارية وتفريغها في الموانئ المملوكية وإذا ما احتاجوا لقوارب أكثر فيمكنهم استئجارها بالسعر الذى يحدده ديوان الجمرك، وكان لزاماً على والي المدينة أن يقدّم لهم هذه القوارب وكل معونة ممكنه لتفريغ السفن، كما خصصت السلطات لهم مستودعات لتخزين سلعهم ومتاجرهم دون دفع رسوم عليها وظلت مفاتيح هذه المستودعات بأيدي التجار أنفسهم.[2]

وقد تمسّك المماليك كثيراً بالتجار البنادقة في أراضيهم وشجعوهم على العودة إليها بالسلع المختلفة التي كان معظمها لتجهيز الجيوش والأسطول ، ويبدو أنهم تمتعوا بامتيازات كبيرة زمن السلطان الأشرف قايتباي لدرجة أنه سمح لهم بإدارة جزيرة قبـــرص باسمه سنة(895هـ/ 1490م) ، على أن يؤدوا له الجزية المفروضة على الجزيرة ، وتقدر بثمانية آلاف بندقي سنوياً ، وبذلك أطلقت يد البندقية في الجزيرة لعل ذلك يعوضها عن خسارتها من ضياع ممتلكاتها في البلقان وبعض جزر البحر المتوسط على يد العثمانييـــن [3], كما حصلت الجاليـــة البندقيـــة في مصر والشام على استقـــلال قضائـــي محدود فمثلاً : إذا حدث نـزاع بين البنادقـــة أنفسهـــم فـــإن القضيـــة تعرض أمـــام مجلـــس هـــذه

---

(1) وليـــم هايـــد : المرجع السابق ، 63/2 ، 64.

(2) منال عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 205.

(3) عبد النبي ، ناجلا محمد : مصـــر والبندقية ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2001) ص 169 .

الجالية وبرئاسة قنصلها وتتم المحاكمة وفقاً لقوانين هذه الجالية في بلدهم الأم ، أما إذا كان النزاع بين أحد أبناء الجالية وأحد المسلمين وكان المدعى عليه بندقياً وصاحب الدعوى مسلماً فإن القضية تعرض أمام قنصل الجالية التي ينتمي إليها المدعى عليه أما إذا كان المدعى عليه مسلماً وصاحب الدعوى أحد أبناء الجالية فإنه يتم الفصل في القضية أمام القاضي المسلم وفق الشريعة الإسلامية، وحرص السلاطين على تحقيق العدالة للتجار البنادقة ودفع الظلم والاعتداء عليهم دون مسوغ فالكثير من نواب الثغور في مصر والشام كانوا يقفون إلى جانب التجار وجالياتهم ضد محاولات الأهالي للاعتداء عليهم،[1]وكانت الضرائب المفروضة على تجار التوابل قاسية حتى أن حمولة الفلفل التي يبلغ ثمنها في القاهرة خمسين ديناراً كانت تباع أحيانا في الإسكندرية للتجار الأوربيين بثلاثة أمثال هذا الثمن مما دفع التجار البنادقة إلى رفع شكواهم إلى السلاطين أكثر من مرة مثلما حدث سنة (745هـ / 1344م) عندما قِدم رسل البنادقة وطلبوا الرفق بهم والمنع من ظلمهم وألاّ يؤخذ منهم إلاّ ما جرت به عادتهم وأن يُمكّنوا من بيع بضائعهم على من يختارونه وغالباً ما كان السلاطين يستجيبون لذلك ليكثر الفرنجة من بلادهم جلب البضائع فيخففون عنهم ويمنعوا إيذائهم.[2]

وفى سنة (763هـ/1361م) أمر السلطان الناصر حسن بإزالة المطعم المجاور لفندقهم في الإسكندرية بعد أن كثرت شكواهم من الأذى الذى يسببه لهم الدخان ورائحة الطعام، وكذلك كثـرة الناس الذين يترددون على هذا المطعم،[3]كما تمّ إخلاء بعض الحانات الليلية التي تزعج البنادقة لوجودها بجوار فنادقهم.[4]

---

(1) عادل زيتـون : العلاقات الاقتصادية ، ص 248 ، 249.

(2) سعيد عاشور : العصر المماليكي ، ص 293.

(3)عادل زيتــون : العلاقات الاقتصادية ، ص 245.

(4)وليـم هايـــد : المرجع السابق ، 280/2.

ومع أن الخمر كان يحرّم تداوله في الدولة المملوكية، إلاّ أنه كان للتجار البنادقة حق بيعه وتعاطيه داخل فنادقهم،[1] وبالرغم من محاولة السلطات المملوكية منعهم من جلبها ، إلاّ أنه عندما عُرف أن دخلها السنوي يساوى أربعين ألف دينار تركتهم وشأنهم،[2] كما نصت بعض المعاهدات على ضرورة عدم التعرض لأي من التجار البنادقة في مطعمهم أو مشربهم وتمكينهم من ذلك على حسب ما يكون معهم،[3] وعندما طالب البنادقة بنقل سوق السمك الذي يجاور فندقهم بالإسكندرية بسبب رائحة السمك الكريهة وكثرة الذباب أمرت السلطات المملوكية بنقله إلى مكان بعيد عن الفندق.[4]

كذلك اشتكى تجار البنادقة من نوعية الفلفل المشتراة ، فقد جرت العادة في الأسواق الكبيرة على إخضاع الفلفل مثل سائر أنواع التوابل لعملية فرز لفصله من النفايات،وتؤدى هذه العملية بأدوات تسمى الغرابيل وكان بنادقة الإسكندرية يصرون على إجراء هذه العملية خاصة وان زبائنهم الأساسيين يرفضون هذه النفـايات، ومع ذلك كان التجار البنـادقة يرغمون علـى استـلام الفلفـل كما يصل من الهند ،[5] فتدخلت السلطات وفرضت أن يكون الفلفل سالماً من التراب والنفايات والبلل والخلط ،[6] وأيضاً سمحت السلطات أن يكون للبنادقة كاتب في الميناء ليرعى مصالحهم مهمته تدوين كافة عمليات البيع والشراء ورعاية مصالحهم في الجمارك المملوكية ، وأعطى الحق فـي ضمان سـداد ديـون أبناء جاليته كي يسمح لهم بمغادرة

---

(1) سعيد عاشـــور : العصر المماليكي ، ص 301 ، 302.

(2) أحمـد عـدوان : المرجع السابق ، ص 422.

(3) محمـــد الأشقر : تجار التوابل ، ص 137.

(4)عبد الفتاح محمد : المرجع السابق ، ص 43.

(5)شـــارل ديـــــل : المرجع السابق ، ص 142.

(6) محمـــد الأشقر : تجار التوابل ، ص 139.

الجمارك على أن يتم السداد فيما بعد،[1] وزيادة في منح التاجر البندقي الأمان أمرت السلطات التجار المسلمين بضرورة الالتزام بعقود البيع بينهم وبين البنادقة، لأن بعض التجار المسلمين كانوا يشترون بضائع البنادقة وعندما لا يجدون لها سوقاً في البلاد يعيدونها للتاجر البندقي ويلزمونه بالثمن.[2]

وبالرغم من ذلك لم تكن حياة البنادقة الذين سكنوا سلطنة المماليك سهلة حيث كانوا يتعرضون للسجن والطرد، إضافة إلى أن بعض السلاطين كانوا يتمسكون باحتكار بيع التوابل وتحديد أسعارها كما يريدون، وكان هذا مصدراً لا ينقطع للنزاع والمتاعب،[3] ومثال ذلك ما حدث سنة (839هـ / 1435م) عندما أمر السلطان برسباي والي الإسكندرية بعدم السماح للبنادقة المقيمين بالإسكندرية ودمياط بالخروج إلى بلادهم إلاّ وهم في أسوأ حال وذلك لرفضهم شراء التوابل بالأسعار التي حددها السلطان ،[4] ثم اضطر في نهاية الأمر إلى أن يتراجع عن تدابيره التعسفية هذه أمام احتجاجات التجار الصارخة [5]، واعتبر بعض السلاطين المماليك أن هؤلاء التجار البنادقة رهينة لديهم فإذا وقع على المسلمين أي أذى أو اعتداء من جانب الفرنجة يكون الاقتصاص في هذه الحالة من

---

(1) منال عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 206 ، 207.

(2) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 156.

(3) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 142.

(4) منصور، نسرين مصطفى محمد : الولاية في مصر عصر سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2008) ص 175.

(5) بروي ، إدوار : تاريخ الحضارات العام ، إشراف : موريس كروزيه ، ترجمة : يوسف أسعد داغر وزميله ، منشورات عويدات (بيروت ، 1987) ط 2 ، المجلد الثالث الفصل الرابع ص551 .

الأجانب الموجودين بالسلطنة سواء من التجار أو غيرهم ،[1] وتطبيق مبدأ المسئولية الجماعية عليهم, وعندما تولى السلطان جقمق مقاليد الحكم كان من أول أعماله أن أطلق سراح التجار البنادقة الذين اعتقلهم السلطان برسباي، وهذا العمل الطيب بعث في نفوس البنادقة الأمل في أن تتحسن أحوالهم ، لكن السلطان جقمق كان ينزعج من إقامة البنادقة في بلاده لمدة طويلة فأعلن أنه لا يسمح لهم بالإقامة في بلادة لأكثر من ستة أشهر ، وخلال هذه الفترة تعرض البنادقة للمضايقات خاصة في بلاد الشام حيث أخذت البضائع منهم بالقوة دون أن يدفع لهم ثمنها وأجبروا على شراء غيرها، ومنع التجار من الذهاب إلى القاهرة أو يرسلوا إليها رسلاً أو خطابات حتى لاتصل شكواهم إلى آذان السلطان، ومع ذلك بلغت شكواهم البندقية ونقلتها الجمهورية بصورة رسمية إلى السلطان، وبعث جقمق بأوامر جديدة إلى ولاته وقام بنقل بعض الموظفين المتهمين بارتكاب جرائم وعاقب آخرين لتدخلهم بدون حق في شئون البنادقة وأصدر أخيراً تعليمات بأن يترك للبنادقة الحرية المطلقة للعمل وأن يعاملوا بأسلوب يبعث فيهم الرغبة في العودة إلى سلطنته وإحضار بضائعهم ونقودهم.[2]

إن حرص البنادقة على أن يحتفظوا بالمكانة الأولى التي لهم في سلطنة المماليك جعلهم لا يعبئون بالمتاعب التي تعرضوا لها وكانت حياتهم وما يملكون عرضة للتعدي ولم يكن هناك شيء يمكن أن يحملهم على التخلي عن مركزهم،[3] ووصلوا لدرجة أن سُمي شارع في القاهرة باسمهم شارع البندقية وطوله مائة وستة وثمانون متراً وبداخله كنيسة. [4]

---

(1) احمد عدوان : المرجع السابق ، 423.

(2) وليم هايد : المرجع السابق ، 356/3 ، 357.

(3) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 142 ، 143.

(4) مبارك ، علي باشا : الخطط التوفيقية الجديدة ، المطبعة الكبرى الأميرية (القاهرة ، 1887) 3/ 81 .

وحاول بعض سلاطين المماليك امتصاص نقمة البنادقة من فساد الأحوال المحيطة بتجارتهم عبر تضمين المعاهدات المعقودة بين الطرفين بنود تنص على معالجة أسباب شكوى تجارهم, ومع ذلك فقد ظلت مثل هذه البنود في كثير من الأحيان حبراً على ورق , ويدلل علـى ذلك أن البندقية احتجت لدى السلطان قايتبـاي على المعاملة السيئـة التي يلقاها تجارها في الإسكندرية لدرجة أنها هددت بتقليص حجم نشاطها التجاري ما لم تعمل السلطات على تذليل العقبات التي يواجهها التجار في سلطنته، ووصل الحد إلى التهديد بسحب جاليتها ومنع أي فرد من رعاياها من التوجه إلى أراضي سلطنة المماليك أو إرسال أية بضائع إليها أو حتى التعامل معها عبر وسطاء لمدة عشر سنوات على الأقل,[1] وعادت البندقية في سلطنة الغوري وطالبت بتوفير الظروف التي تكفل حفز النشاط التجاري لرعاياها في الموانئ المملوكية الكبرى، وكان ذلك يعكس حجم الأزمات التي واجهها التجار البنادقة في دولة المماليك.[2]

إن كل ذلك لا يعني أن البنادقة الذين تاجروا في دولة المماليك لم تكن لهم بعض التجاوزات التي أثارت حفيظة السلطات المملوكية وعكرت صفو العلاقات التجارية بين الطرفين،فعلى سبيل المثال شكا السلطان قايتباي في سنة(877هـ/ 1473م)إلى البنادقة من غش سبائك المعادن النفيسة والدراهم الفضية التي يجلبها البنادقة إلى بلاده، كما أبدى السلطان بالغ استيائه من تردي جودة الأقمشة التي يجلبها البنادقة وتلاعبهم في أطوالها وهى شكوى عاد وكررها السلطان الغوري في سنـــــة(918هـ/ 1512م)،[3] كما قام الغـوري بتهديد سفير البندقية بمصادرة كميات الفضـة الواردة منهـم لصالح السلطنـة، وذلك إذا حـاولـوا بيـع الفضـة إلـى إي شخص

---

(1) محمد الزامل : التحولات الاقتصادية ، ص 136.

(2) نعيـم فهمـي : طرق التجارة الدولية ، ص 401 ، 402.

(3) محمد الزامل : التحولات الاقتصادية ، ص 164.

غير السلطان ،وكان من بين تعليماته : لا يمكن لأي شخص من البنادقة أو غيرهم أن يبقى في القاهرة أكثر من ثلاثة أشهر وألاّ يشتري من التوابل ما شاء باسم غيره من التجار إنما له أن يشتري ما شاء باسمه الخاص ، وفى حالة المخالفة فإن السلع المشتراة تصادر لصالح السلطات المملوكية،[1] وعندما فرض السلطان عليهم شراء التوابل بأسعار مرتفعة رفضوا الشراء بهذه الأسعار مما أغضب السلطان وفرض عليهم غرامة كبيرة لتأثيرهم في الأسعار والامتناع عن الشراء بسعر السوق المحدد وحبس تجارهم وقنصلهم وضاعت مواعيد مغادرة السفن بعد أن منع السلطان هذه السفن من مغادرة الميناء وبعد تدخل حكومة البندقية اتفق الطرفان على سعر محدد لحمل التوابل وأصبح من السياسة الثابتة مراعاة تجار البندقية في أسواق دولة المماليك وموانيها.[2]

إن تجارة التوابل والمفاوضات بشأنها كانت مثار نزاع دائم بين المماليك والبنادقة إلاّ أن تجار البنادقة لم يتمكنوا من تجاهل منافعهم التجارية،[3] حيث أن اتساع نشاط البرتغاليين في الهند وسيطرتهم على مصادر تجارة التوابل والسلع الشرقية حجب وصول هذه السلع بكميات كبيرة إلى دولة المماليك وذلك كان يعني أن تجارة البندقية قد أذنت شمسها بالمغيب وعادت في معظم الأحوال كثير من سفنها خالية أو بنصف حمولتها، ولم تعد تشاهد سفن المدة إلاّ مرة كل عامين بعد أن كانت تصل للموانئ عدة مرات في السنة.[4]

---

(1) الشربيني ، البيومي إسماعيل : مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1997) ص 160 ، 161.

(2) نعيـم فهمـي: طرق التجارة الدولية ، ص 70 ، 71.

(3) محمد طقوش: المرجع السابق ، ص 437.

(4) نعيـم فهمـي: طرق التجارة الدولية ، ص 71.

المبحث الثالث:القناصل والفنادق والنزل البندقية في دولة المماليك :

ظهرت طلائع التمثيل الدبلوماسي الدائم في مدينة البندقية فأرسلت سفراءها إلى الجمهوريات الإيطالية والدول الأخرى،وما يجعل البندقية المؤسس الحقيقي لما يُعرف بالبعثة الدبلوماسية الدائمة هو كونها الدولة الوحيدة في ذلك العصر التي نظمت بدقة الوظيفة الدبلوماسية وأسست ما يعرف بالسلك الدبلوماسي ،حيث بدأ يظهر دبلوماسيون بالمعنى الحديث للكلمة وقد تميز هؤلاء السفراء بالخداع والرياء والمراوغة وعدم الثقة والدس ،واشتركوا في المؤامرات السياسية وكان توزيع الرشوات على ذوى النفوذ في البلاد الأجنبية من الأساليب المبتكرة للسفراء .[1]

والقناصل هم الممثلون السياسيون للبندقية لدى دولة المماليك، وهم يدخلون ضمن العائلات التجارية وأحيانا بحارة أو سفراء كانوا قد أظهروا الفوائد لجمهوريتهم وتحصلوا لها على امتيازات، وكان لهم إمكانية الذهاب إلى المدن لشراء المنتجات ودراسة السوق أو تنظيم الأعمال النافعة وذلك تحت الحراسة ، وهذا يسمح بالقول بأن القناصل فضلاً عن التمثيل الرسمي قد قاموا هم أنفسهم بممارسة التجارة ومن هنا اتسع دور القناصل لدرجة أنهم طلبوا التصريح بارتداء حلل وملابس محلية للتخفي لتسهيل علاقتهم مع رعايا السلطان من التجار ، فهم لم يكونوا مقتصرين على العمل في منطقة الميناء فقط،[2]وكان مركز القنصل هو فندق جاليته في المدينة المتواجد بها، وعمله مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمراكز السلطة والإدارة بالمدينة ولكنه إلى جانب ذلك كان على اتصال دائم بكوادر أو فئات الخدمات التجارية بالمدينة مثل : السمسار والمثمن والمترجم والجمّال والمغربل والكيَّال والبريدي

---

(1) أبو عباه ، سعيد محمد : الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها ، دار الشيماء للنشر والتوزيع (قلقيليه ، 2009) ص 47، 48 .

(2) Mansouri , Mohamed Tahar : Eudes médiévales II de L,islam et de L,occident Latin , Publication de La Faculté Lettres , des Arts Humanités (Mannouba , 2009) P.9 .

والذين يختارهم للعمل عنده لمساعدته وعليه مراقبتهم تأميناً لمصالح جاليته.[1]

هذا وقد بعثت البندقية قناصل للإشراف على جاليتها في مصر والشام وكانت تستبدلهم بعد سنة أو سنتين أو ريثما تبعث من يحل محلهم ، وكان للبندقية قنصل في الإسكندرية وقنصل في كل من مدينتي دمشق وبيروت ، وكان القنصل ممثل لجمهوريته وصلة الوصل بين أبناء جلدته والسلطات المحلية من جهة وحكومتهم من جهة أخرى، وكان مسئولاً عن إدارة شؤون جالية بلاده ورعاية مصالحهم ودفع الظلم عنهم إذ كان يحق لكل قنصل مقابلة السلطان عشر مرات في السنة لعرض مشاكل جاليته ، وكان عليه مهمة الإشراف على وصول السفن التجارية التابعة لمدينته إلى الموانئ المملوكية ومغادرتها ، كما كان القنصل مسئولاً أمام السلطات المحلية عن كل ما يصدر عن رعاياه من مخالفات للقوانين والتقاليد والشرائع الإسلامية.[2]

وكان القنصل يمارس القضاء على مواطنيه،ولكن لم يكن لديه السلطة لإقامة هذا القضاء عند حدوث نزاع بين مسلم ونصراني، وذلك بالتطابق مع التشريع الإسلامي، الذى لا يسمح بممارسة التقاضي من غير المسلم على المسلم ، إذ كان مجال التقاضي التجاري بين التجار الغربيين ورعايا السلطان ليس من اختصاص القنصل، على العكس فإنه يجب أن يكون في وجود شخص رسمي مسلم معيّن من السلطان،[3] وأعطى القنصل حقّ الفصل في المنازعات والمخالفات التي قد تنشب بين مواطنيه فيما عدا جرائم القتل,[4] وكان قنصل البندقية بالإسكندرية في مشاغل

---

(1)صبحي لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، مقال ورد ضمن كتاب (مصر وعالم البحر المتوسط) ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1986) ص 294.

(2) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 245.

(3) Mohamed Mansouri : OP . cit . P 9 .

(4) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 227.

دائمة بالقاهرة ، إمّا ليرفع للسلطان مطالب مواطنيه أو ليؤدي مهمة كلفته بها حكومته أو تلبية لدعوة السلطات،[1] وكانت البندقية تفرض على قناصلها أن يبعثوا رسالة كلما سنحت لهم ظروف البحر بأعمال السلاطين وحركاتهم ومشروعاتهم جميعاً ، وأيضاً معلومات عن أخلاقهم وصفاتهم ومصالحهم وصلات القرابة والصداقة ، وكذلك يطلبـون منهـم عقـب عودتهـم من مهـامهـم تقريراً شاملاً لأحوال البلاد التي كانوا معتمدين فيها، وكان القناصلة يفصلون القول فيها عن خُلق الأمراء والوزراء الذين عرفوهم وتكوين البلاط الذى يترددون عليه، وعادات أهله وحالته المالية والجيش وعلاقات الصداقة أو الخصومة السياسية بين الحكومات وبالاختصار كانوا يرسمون صورة كبيرة لجميع المسائل المهمة التي تشغل بال الشعب الذي عاشوا بين ظهرانيه، ومن المعلومات المطلوبة في التقرير موقع البلد الذي كان مقر السفير وحدوده الجغرافية وأقسامه الإدارية ومدنه وثغوره وأهله وعاداتهم ودينهم وحالة جيشه في البحر والبر وصناعاته وتجارة صادراته وارداته وشكل حكومته وثروته والمحالفات التي تربطه بغيره من الأقطار وخُلق وزرائه العاملين ودقائق عن شخصية حاكمه وماليته وسياسته ، وقام البنادقة بهذا العمل بكل مهارة ودقة ونهضوا بواجبهم على أكمل وجه،[2] ويتلى التقرير علانية على أعضاء مجلس الشيوخ ثم يحفظ في قسم السفراء ، بالمحفوظات السرية وتؤلف مجموعة تقارير السفراء في حكومة البندقية معيناً لا ينضب من المعلومات التاريخية. [3] وهذه الأعمال تعد من الأعمال التجسسيه .

وكان يساعد كل قنصل من قناصل البندقية في الإسكندرية ودمشق مجلس يتألـف مـن اثنـي عشـر تاجـراً مـن التجـار المقيمين فـي هاتين المدينتين، وكانت

---

(1) وليـــــم هايـــد : المرجع السابق ، 309/3.

(2) شـــــارل ديـــل : المرجع السابق ، ص 205 – 206 – 207.

(3) مونسيـــه ، رولان : تاريـخ الحضـــارات العـــام ، المجلد الرابـــع ، الفصل الخامـــس ، ص 184 .

مهمـة المجلس إدارة شؤون الجالية واختيار خلف للقنصـل في حال انتهاء مدة خدمته ريثما يصل من يحل محله من المدينة الأم،[1] وعيّن إلى جانب القنصل البندقي موظف أخر يحمل لقب نائب القنصل وإلى جانب نائب القنصل كان هناك ثلاثة موظفين آخرين مساعدين للقنصل كانوا جميعاً معفييـن من الضريبة المفروضة على المواطنين وعلى الشخصيات الأخرى الموجودة بصفة دائمة داخل البلاد,[2]وكان قناصل البنادقة في الإسكندرية من أبرز الشخصيات الأجنبية في السلطنة المملوكية ولم يكن للبنادقة أو لغيرهم من الجاليات الأوربية قنصليات في القاهرة،[3]وكان القناصل في دولة المماليك يتحصلون على مكافأة سنوية قدرها مائتي دوكات يمنحها السلطان لهم، وكانت دليلاً ملموساً على اهتمامه بهم والمحافظة على علاقته معهم ،وهى علاقات تعود عليه بمكاسب كبيرة، ولكنه في مقابل ذلك كان يعتبر القناصل إلى حد ما بمثابة رهائن يُحمّلهم مسئوليه كل عمل عدواني على بلاده وكان القناصل أحياناً يدفعون ثمناً غالياً نظير الشرف الذي يسبغه عليهم منصبهم،[4]وشارك القناصل في المناسبات الرسمية التي ينظمها السلطان أو التي تنظم على شرفه، فعندما زار السلطان الغوري دمشق في سنة(904هـ/1408م)فإن القناصل الذين استقبلوه عند مدخل المدينة قد تمّ تكريمهم من جانب السلطان وتبادلوا معه الهدايا،[5] كما أوصت البندقية قناصلها بضرورة المحـافظـة علـى العلاقـات الطيبـة مع أهـالي البلاد وإلـزام رعاياها باحترام تقاليد البلاد الإسلامية والإشراف على تجارهم الذين يصلون إلى مصـر والشـام فعليهـم أن يقومـوا بتفتيـش البضـائـع التـي يحملـونهـا ويعـاينـوها، فإذا

---

(1) عادل زيتـون : العلاقات الاقتصادية ، ص 245 ، 246.

(2) عفاف صبـره : المرجع السابق ، ص 266.

(3) نعيـم فهمـــي : طرق التجارة الدولية ، ص 326.

(4) وليـــم هايـــد : المرجع السابق ، ص 330/3 ، 331.

(5) Mohamed Mansouri : OP. cit , P10 .

وجدوها غير صالحة ولا تطابق المواصفات المطلوبة فإنه يمنع تفريغها حتى لا تدخل ديوان الجمرك وذلك تأميناً لسمعة البندقية التجارية .[1]

كذلك كان قنصل البندقية يدفع ثمن من قد يتوفى من العبيد الأجانب في فندق البنادقة ،حيث اعتاد هؤلاء على العمل في هذه الفنادق ، فإذا مات أحد العبيد يقدّر له ثمن ويطالب القنصل بدفعه،[2] وقد منح السلطان المملوكي القنصل البندقي الحق دون سواه في إغلاق فنادق البندقية متى رأى ذلك ضرورياً، وكان على القنصل أيضاً اختيار التجار الذين يمكنهم الإقامة بالفندق والمحافظة على بضائعهم.[3]

وهكذا نرى أن القنصل جمع بين التمثيل الدبلوماسي والسياسي والتجاري والقانوني، ولكنه في أول الأمر المسئول الأول أمام السلاطين المماليك عن شئون فندق دولته فضلاً عن مسئوليته في إدارة الفندق والإشراف عليه فكل شاردة تقع داخل الفندق تخضع لسلطته.[4]

وخصص السلاطين للتجار الأجانب فنادق ينزلون فيها بالمدن وأنشأت الحكومة المملوكية هذه الفنادق على نفقتها وهناك موظف يعرف باسم الفنداقي "Fondicarius" مهمته الإشراف على هذه الفنادق،[5] وكان يشترط عند بناء الفنادق للتجار الغرباء أن لا تكون متقابلة مع حمام النساء ،مما يدل على أن إنشاء الفنادق كانت له قواعد وأنظمة يجب أن يراعيها صاحب الفندق[6].

---

(1) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 133.

(2) محمد أمين : التنظيمات الحكومية ، ص 134.

(3) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 230.

(4) صبحي لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونيه ، ص 298.

(5) إبراهيم طرخان : المرجع السابق ، ص 282 ، 283.

(6) البياتي ، بان علي محمد : النشاط التجاري في المغرب الأقصى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية البنات، قسم التاريخ (بغداد ، 2004) ص 103 .

والفندق هو قمة ما وصلت إليه طاقة المشروعات التجارية في الدولة المملوكية وذروة ما وصل إليه اجتهاد المشتغلين بالتجارة حكومة وتجاراً،[1] وكانت تقيم في الإسكندرية جالية بندقية قوية النفوذ غنية وعندها فنادقها وهى أبنية فخمة مربعة على شكل الحصون ومن المؤسسات الظاهرة في تلك المدينة الشرقية.[2]

وهو عبارة عن مبنى ضخم يتكون من أكثر من طابق واحد وبداخله ردهة كبيره فسيحة تتسع لعمليات حل البضائع وحزمها، وتضم الأدوار السفلى فيها الحوانيت عادة ،وفى الطبقات العليا توجد مساكن التجار.[3]

وغالباً ما يكون الدخول إلى وسط الفندق عبر باب رئيسى واحد يكون قادراً على استقبال بغل أو جمل بحمله وعادة ما يفتح هذا الباب مباشرة على الفناء الذى يوجد في الوسط ميسراً الدخول مباشرة بدلاً من إدراج انحناءات أو زوايا تحجب النظر وتحافظ على حرمة الفناء الداخلي، وتعتبر سهولة دخول قوافل الحيوانات المحملة أهم من الحفاظ على الخصوصية، وقد كانت الفنادق محكمة التنظيم وعادة ما تغلق من غروب الشمس إلى الفجر، وكان غلق الأبواب من الخارج لتوفير الأمن لساكنيها ولضمان بقائهم في الداخل طول الليل ، ويقع الفناء في وسط الفندق ويكون مغطى في بعض الأحيان ويحيط به أروقة فيها مخازن وإسطبلات.[4]

ويضم الفندق في الأدوار العلوية مساكن عديدة يشغلها التجار، وفي هذه

---

(1) إبراهيم سعيد : المرجع السابق ، ص 143.

(2) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 142.

(3) إبراهيم طرخان : المرجع السابق ، ص 283

(4) كونستابل ، أوليفيا ريمي : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ترجمه : محمد الطاهر المنصوري ، منشورات جامعة كمبريدج (لندن ، 2003) ص 89 – 90 – 93.

المباني حيوانات مستأنسة، ويحيط بكل فندق حدائق بها أشجار مجلوبة من الخارج.[1]

ولدى الجالية البندقية في الإسكندرية فندقان، في حين كان فندق واحد لكل جالية من الجاليات الأخرى،[2] وشعرت حكومة البندقية بأهمية الفنادق بالنسبة لتجارها لذا أصدرت تعليماتها إلى مواطنيها بضرورة الاهتمام بتجميل هذه الفنادق وتشييدها على أحدث طراز لأنها تمثل هيبة البندقية في البلاد الإسلامية.[3]

وكانت للغرف العلوية للفندق نوافذ تفتح على الشارع، والغرف السُفلى نوافذها تفتح على الداخل فقط، والبواب مسئول على المخازن وفي حوزته مفاتيحها والتجار يمكنهم أن يمارسوا نشاطهم في الفناء أو في ظل الأروقة المحيطة أو الغرف العلوية، وبما أن القليل من التجار يصلون إلى الفندق على الأقدام فإنه من الواجب توفير أماكن للدواب، ولهذه الأسباب كانت الفنادق مرتبطة بالإسطبلات، وكانت التهوية من الأمور الأساسية في الفندق خاصة عندما تكون الحيوانات في الطابق السفلي ، حيث تتوفر بعض التهوية إلى حد ما، ولكن هناك فتحات للتهوية في السقف كما أن المصارف الصحية كانت أيضاً موضع انشغال وعادة ما تكون في الفندق مساحة خاصة بها حمامات جماعية، كما تم توفير الماء الصالح للشرب والطبخ والتنظيف داخل الفندق،[4] ومنع سلاطين المماليك على غير البنادقة مشاركتهم في الفندق الخاص بهم بل إنهم سمحوا لهم بإقامة المخابز ومستودعات المياه العذبة واستعمال الموازين والمكاييل الخاصة بهم في معاملاتهم داخل الفندق.[5]

---

(1) وليـــم هايـــد : المرجع السابق ،ص 303/3.

(2) إبراهيم طرخان : المرجع السابق ، ص 283.

(3) عفـاف صبـــره : المرجع السابق ، ص 239.

(4) أوليفيا كونستابل : المرجع السابق ، ص 96 ، 97 ، 98.

(5) عفـاف صبـره : المرجع السابق ، ص 239 ، 240.

كما سمـــح للبنادقـــة بإحضار الخنازير إلى فنادقهم وذبحها وأكل لحومها,[1] وسمح لهم أيضاً بإقامة شعائرهم الدينية رعاية بالشئون الروحية للتجار ولم يكن لهم الحق في أن يملكوا أياً من هذه الفنادق، فهي مبانٍ حكومية تقدمها السلطات المملوكية لرعايا وتجار البندقية ،ونظراً لأن هذه الفنادق كانت بمثابة الوطن الثاني لهؤلاء التجار لذلك قاموا بالاعتناء بها والمحافظة عليها لأنها تمثل ما وصل إليه البنادقة من رقي وتقدم في سلطنة المماليك،[2]

وقد نشأ عن التبادل التجاري بين المماليك والبنادقة أن ظهرت الحاجة إلى فئات الخدمات التجارية وأصحاب هذه الفئات كانوا يعملون في الفندق,[3]وكانت أبواب الفندق تبقى مفتوحة في النهار ولكنها تغلق في الليل فالأمن كان دائماً أمراً مهماً في الفنادق وبعد أن كانت تغلـق مـن الداخـل تطـور الأمر وأصبـح الأمـر عادياً أن تغلـــق الأبـواب بإحكام من الخارج,[4] ويتم إغلاق الفنادق أيضاً يوم الجمعة وقت الصلاة، وتلجأ السلطات المملوكية إلى هذا الإجراء خشية حدوث أي تصرف من الأجانب قد يتنافى مع عادات وتقاليد الأهالي أو يؤذى شعورهم وقت الصلاة مما يؤثر على الأمن بالمدينة ، كما أن حجزهم داخل الفندق منذ الغروب كان لأمنهم من جانب وخوفاً من تعديهم حدود المتاجرة من جانب آخر,[5] وحرصاً من السلاطين على راحة وأمن هؤلاء التجار من أن يتعرضوا لأي اعتداءات من قبل اللصوص وخوفاً من حوادث السطو،[6] وكانت إحدى وظائف الفندق ضمان أن يكون للزوار الأجانب حق ممارسة شرائعهم وديانتهم وطرق تغذيتهم عندما يكونون

---

(1) إبراهيم طرخـان : المرجع السابق ، ص 283.
(2) عـز الدين علـي : المرجع السابق ، ص 71 ، 72.
(3)علـي محمـــود : المرجع السابق ، ص 85.
(4) أوليفيا كونستا بل : المرجع السابق ، ص 278 ، 279.
(5) إبراهيـــم سعيـد : المرجع السابق ، ص 205.
(6)علـــي محمـــود : المرجع السابق ، ص 80.

في مدينة إسلامية ويتجلى ذلك من خلال السماح بتأدية شعائرهم داخل الفندق وكذلك مسألة الأفران المعدة لطهي الخبز وعدم استعمال المسلمين لها إذا طبخ فيها لحم الخنزير ، وكانت هذه الامتيازات لها مردودها الاقتصادي ففُرضت الضرائب على الخنازير والخمر والأفران، وكان لوجود الخنزير رمزيته فهو يشير إلى النفوذ والحصانة التي يتمتع بها البنادقة داخل الفندق.[1]

وكان الفندق يشتمل على قاعة تستخدم كديوان لعقد الصفقات بين التجار المسلمين والبنادقة، وكانت الصفقات التي تعقد به تتخذ الصفة الرسمية ، لذا اعتبر الفندق بمثابة بورصة تجارية في المواسم التجارية ، ولم يكن للبنادقة أو غيرهم من الأجانب فنادق في القاهرة ويرجع ذلك إلى أن السلاطين كانوا يحرّمون عليهم شراء التوابل والسلع الشرقية من أسواق القاهرة، لذا لم يكن هناك داع لوجودهم فترة طويلة بالقاهرة وإن كان مبعوثوهم السياسيون يمكثون فترات تتفاوت طولاً وقصراً حسب مدة البعثة ,[2] واستطاع نظام الفندق التغلب على المعوقات التي حدثت بين البنادقة والسلطة المملوكية بسبب التجارة والمصالح الاقتصادية مما ضمن بقاء الفندق وازدهاره.[3]

كان الفندق من العوامل المهمة التي ساعدت على تطور العلاقات بين المماليك والبندقية وفيه التقى التجار وتبادلوا الصفقات والسلع واحتفظوا بأموالهم فيه وأصبحت المعاملات التجارية هي عماد العلاقات بين الطرفين وهذا بعون الله تعالى ما سيتم التطرق إليه في الفصل القادم .

---

(1) أوليفيا كونستا بـل : المرجع السابق ، ص 275.

(2) نعيـــم فهمـــــي : طرق التجارة ، ص 291 ، 292.

(3) أوليفيا كونستا بل : المرجع السابق ، ص 276.

الفصـــل الرابـــع

المعامـلات التجاريـة بين المماليـــك والبندقيـــة

المبحث الأول:

السلع المتبـادلة بين الطـرفيـن والجمـارك.

المبحث الثاني:

العمـــــلات المتـــداولـــــة والمقـايضـــة.

المبحث الثالث:

الـتجـــــار الكـــارميـــــــة والاحتكـــــار.

ارتبطت المعاملات التجارية في دولة المماليك بالأوضاع السياسية والاقتصادية فقد شهدت الدولة فترات من الفتن والاضطرابات تخللتها فترات محدودة من الاستقرار وبقى العرش المملوكي محور الصراع بين القادرين من أمراء المماليك ولعبت طموحات هؤلاء الأمراء دوراً بارزاً في قيام حروب أهلية مستمرة كانت موجهة ضد السلطان ومؤيديه ، وشجع ضعف الدولة والصراع المستمر بين أمراء المماليك على السلطة على استمرار حركات التمرد ، وباتت تعديات الفرنجة على الموانئ المملوكية تؤثر على التجارة ونشاطها ،وارتبطت دولة المماليك في أغلب الأوقات بعلاقات ودية مع الدول المحيطة بها وتبادلت معها المكاتبات، وكان يصل إلى القاهرة رسل الفرنجة بهدايا جليلة كان من شأنها تعزيز العلاقات مع المماليك وتسهيل المعاملات التجارية بين الطرفين .[1]

إن نشاط التجارة الخارجية في عصر المماليك كان له أثر كبير في ازدهار الحياة الاقتصادية في مصر والشام، لأنها كانت مصدراً مهماً من مصادر الثروة والغنى ،وأصبحت دولة المماليك مركزاً مهماً في تبادل السلع والبضائع الواردة والصادرة من الشرق والغرب ، وكان لتوفر المنتجات الزراعية والسلع الصناعية في الشرق الأقصى وبخاصة في الهند والصين الدور الأكبر في نشاط تبادل السلع ونمو التجارة البحرية والتنافس التجاري بين مختلف الدول البحرية وبخاصة الجمهوريات الإيطالية لاستيراد هذه السلع عن طريق سلطنة المماليك.[2]

---

(1) سعيـــــد مـــوسى : المرجع السابق ، ص 54،53،47،44،42،37 .

(2) توفيـــق اليـوزبكـي : المرجع السابق ، ص 93.

المبحث الأول : السلـع المتبادلـة بيــن الطرفيـن والجمــارك :

يعتبر الرقيق من أهم ما حمله التُجّار البنادقة إلى دولة المماليك ، ولقد وصلت تجارة الرقيق إلى ذروتها في أيام سلاطين بني قلاوون الذين أكثروا من شرائهم، وشجعوا التُجّار على جلب المزيد منهم، ودفعوا لهم أغلى الأثمان. [1]

وبالغ سلاطين المماليك في ذلك حتى أنهم كانوا يخلعون الخلع ويرتبون الرواتب من الخبز واللحم والتوابل والحلوى والإعفاءات مقابل كل ما يباع من رقيق المماليك والجواري للجيش والخدمة العامة والخاصة في القصور،[2] ومن ذلك أن السلطان المنصور قــلاوون أمر بأن من أحضر من التجار مماليك وجواري فله من قيمتهم ما يزيد على ما يريد، لأن رغبتنا معروفة إلى تكثير الجنود،[3] حيث كان الموت يطيح بنسبة عالية من المماليك، لا لأنهم كانوا يتساقطون في ميدان القتال فحسب بل لكثرة المذابح الجماعية التي كانت تتم إذا حدث الشك في ولائهم، ولأنهم طائفة معينة من بيئة حربية فقد أرادوا أن يبقوا على قوتهم، وكان لزاماً عليهم إن يخصصوا كميات كبيرة من المال لشراء قوى جديدة تصل إلى ألفين أو ثلاثة آلاف مملوك سنوياً وبعض هؤُلاء كانوا يصلون إلى مراكز عليا في الدولة.[4]

كان تجار الرقيق يجدّون في البحث عنهم ويستصغرون في سبيل الحصول عليهم أكبر الجهود، وكانت أرمينيا والبلاد المجاورة للبحر الأسود وبلاد المغول من أهم المناطق التي يجلب منها الرقيق إلى سلطنة المماليك.[5]

---

(1) عــادل زيتـــون : العلاقات الاقتصادية ، ص 233.

(2) محمد عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص 29.

(3) عبد الدايم ، عبد العزيز محمود : الـرّق في مصر في العصور الوسطى ، مكتبــة نهضــة الشرق (القاهرة ، 1983) ، ص 43.

(4) عــزيـــز عطيــة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 171 ، 172.

(5) محمد عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص 30 ، 32.

وتعتبر مدينتا كافـــا وتانـــا (*) في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود من أهم مراكز تجارة الرقيق وتصديره إلى سلطنة المماليك في ذلك الوقت، وكان يذهب إليها وكلاء السلطان المملوكي ويشتروا العبيد ويرسلونهم إلى القاهرة، وقد اختلفت جنسية الرقيق الأبيض، فمنهم الروس والقوقاز، ومنهم الجراكسه والبلغار والأرمن وسواهم،[1] وقد شاركت معظم المدن التجارية الإيطالية في تجارة الرقيق، وكان ثمن العبد المغولي يصل من 130– 140 من الدوكـات الذهبية والقوقازي من110– 120،واليونـانـي نحو90 والألباني أو الصربي أو السلوفاني من70– 80، وكانت قيمة العبد تتوقف على عمره وصحته،[2] وقد تفاوتت أسعار الرقيق الأبيض فإذا ثبت أن جنسية العبد تتري فإن ثمنه يزيد بقدر الثلث لإخلاصه لسيده،[3]واشتركت الحكومة في تجارة الرقيق عن طريق تكليف بعض رجالاتها بالتوجه إلى الجهات الشمالية للبحر الأسود لشراء العبيد من كافا لحساب السلطان، وأنشئت وظيفة تجار المماليك عُرفت باسم"معلمية الدلالين" يتولاها أحد أمراء المماليك،وقد بلغت مشتريات بعض السلاطين عدة آلاف فكان عدد مماليك برقوق خمسة آلاف وبرسباي خمسة آلاف أيضاً وبلغ عدد مماليك خشقدم نحو أربعة آلاف بينما كان قايتباي مغرماً بشراء المماليك حتى قيل لولا الطواعين الثلاثة التي وقعت في عهده لكان تكامل عنده ثمانية آلاف مملوك، وحينما توسعت الدولة العثمانية نحو البحر الأسود قضت على المستعمرات الإيطالية هناك وأخذت تغلق أسواق الرقيق وتعتقل وكلاء السلطان، وعندما ثار النزاع بين المماليك والعثمانيين كان شرط تسليم مفاتيح القلاع المستولى عليها يرتبط بتسليم هؤلاء الوكلاء كأساس للصلح بين الطرفين.[4]

(*) ينظر الخريطة رقم (4).

(1)بيترو طافور: المرجع السابق ، ص 134 ، 13

(2)عزيز عطية : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 172.

(3) احمد عدوان : المرجع السابق ، ص 426.

(4) محمد أميـن : التنظيمات الحكومية ، ص 169 ، 170.

ويرتبط أزهى عصر لتجارة الرقيق في البندقية بأكثر العصور رخاءً في مدينتي كافا وتانا على البحر الأسود ولكن حدث في عام (798هـ / 1395م)أن وجه تيمورلنك إلى مستعمرة تانا ضربة قاضية لم تنهض منها بعد ذلك، ثم كان سقوط القسطنطينية في يد السلطان محمد الثاني (*) ، وأخيراً منع هذا السلطان على البنادقة نقل العبيد المسلمين في كل أنحاء إمبراطوريته ولم يسمح بالمرور إلاّ بالنسبة للعبيد النصارى فأضرت هذه القرارات بهذه التجارة.(1)

وكانت الأخشاب من السلع المهمة حيث اعتمد عليها المماليك في بناء أسطولهم واحتلت البندقية المرتبة الأولى في توريد هذه السلعة وساعدها على ذلك موقعها الجغرافي الممتاز، حيث تقع بين نهري "الاستيرا" و"الغريل" وهذا يسهل عليها نقل الأخشاب من غابات أوربا،(2) وكذلك أحضرت البندقية الأخشاب من جزيرتيّ قبرص وكريت لقربهما من آسيا الصغرى.(3)

واستورد المماليك " القار " وهو من المواد الضرورية لصناعة السفن الحربية والتجارية وأحضره تُجّار الفرنجة بالرغم من تحريم تصديره إليها،(4) وأحضر التجار البنادقة إلى المماليك العديد من المعادن مثل الحديد (5) ، الذي يتم تخزينه في صقلية وجنوب إيطاليا،(6) ونقل البنادقة أيضاً القصدير

(*) هو السلطان العثماني محمد الثاني (886-855هـ/1451-1481م)الذى لقب بالفاتح بعد نجاحه في فتح القسطنطينية سنة (857هـ/1453م)= باربارو، نيقولو : الفتح الإسلامي للقسطنطينية ، ترجمة:حاتم عبد الرحمن الطحاوي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة،2002) ص 81 .

(1) وليم هايد : المرجع السابق ، 59/4.

(2) محمد الصغير: المرجع السابق ، ص 42 ، 43 ، ص 233.

(3) وليم هايد : المرجع السابق ، 314/3.

(4) محمد الصغير: المرجع السابق ، ص 47.

(5) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 232.

(6) أوليفيا كونستابل : المرجع السابق ، ص 334.

والرصاص والنحاس الأحمر الذي جلبه التجار بكثرة لحاجة المماليك إليه في سك الفلوس النحاسية، وبخاصة في عصر السلطان برقوق،[1] واستخدم أيضاً في أوعية المطبخ والمائدة والحمام وفى فنّ التكفيت إذ كان يُطعّم النحاس بالذهب والفضة.[2]

وجلب البنادقة إلى مصر والشام كل أنواع الغراء من موانئ البحر الأسود الذي يصلها بدوره من روسيا وكان في القاهرة سوق خاص للغرائيين، كما جلب التجار أنواعاً أخرى من السلع والمتاجر مثل الخمور من كريت والجبن والعسل من صقلية وبيزنطة والمرجان وزيت الزيتون من إيطاليا.[3]

وشملت قوائم السلع المتبادلة بين البنادقة والمماليك المنسوجات على اختلاف أنواعها فقد أحضر التجار البنادقة المنسوجات الصوفية، حيث فضّل أمراء المماليك الأصواف والأجواخ "الملابس الصوفية" الواردة من أوربا، كما أن البنادقة ورّدوا إلى شرق البحر المتوسط أنواعاً فخمة من الحرير والأنسجة المطرزة وورّدوا إلى دولة المماليك مناديل حريرية وأثواباً فخمة مطرزة،[4] كما قام المماليك باستيراد الغلال من بلاد الفرنجة، حيث أحضر التجار البنادقة إلى الإسكندرية كمية كبيرة من القمح سنة (694هـ / 1294م).[5]

وكان لسلاطين المماليك والأعيان ولع شديد بالصيد باستخدام الطيور ، لذلك كانت صقور الصيد البوازي والبواشق مطلوبة بكثرة، وكان السلاطين يدفعون مائة وخمسون دوكاً ذهبياً ثمناً لباز واحد حيّ ونصف هذا المبلغ للباز الذي يموت في الطريق، وفى سنة (780هـ / 1378م) بِيع في البندقية عشرة من هذه البوازي

---

(1) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية ، ص 232.

(2) محمد الصغير: المرجع السابق ، ص 50

(3) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية ، ص 233 ،234.

(4) نعيم فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص 244 – 245 – 247.

(5) عيسى العزام: المرجع السابق ، ص 298.

بسعر تسعة وعشرون دوكاً للباز الواحد، وكان المطلوب إرسالها للإسكندرية وتعهد التاجر الذي باعها في العقد الذي أمضاه: أن يردّ النقود التي استلمها عن كل طائر يهلك في الطريق وكان هذا الأمر أي هلاك الطائر يحدث كثيراً على ما يبدو ، ولكنّ الطيور التي تبقى حية تزداد قيمتها،[1] وكان لدى السلطان المملوكي موظف يُدعى أمير شكار يتولى أمر الجوارح السلطانية [2]،وكان التُجّار البنادقة ينقلون من مصر والشام لقاء هذه البضائع التي يجلبونها السكر الجيد والتمر والموالح والقطن والكتان،[3]ومعدن الشّب، الذي يُجلب من جنوب مصر ويستعمل في الصناعة، وللفرنجة فيه من الرغبة بمقدار ما يجدون من الفائدة وهو عندهم مما لابد منه ، وسعره سبعة دنانير ونصف لكل قنطار،[4] وكذلك أخذ التجار البنادقة النطرون ويذكر المقريزي : أن النطرون يوجد في البر الغربي من أرض مصر بناحية الطرّانة، وهو أحمر وأخضر ويوجد منه بالفاقوسية شيء دون ما يوجد في الطرّانة ، وكان ينقل منه سنوياً إلى الإسكندرية حوالي عشرة آلاف قنطار يتم بيعها للتجار الإيطاليين من الدولة المملوكية، لأنه كان محتكراً مع الشب[5]،وكان ثمن القنطار من النطرون يباع في الإسكندرية بسبعين درهماً[6]،كما أخذ التجار البنادقة معهم دهن البلسم وهو يستخرج من مصر.[7]

---

(1) وليم هايد : المرجع السابق ، 316/3.

(2) أبو المحاسن بن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، 164/13.

(3) نعيم فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص 196.

(4) ابن مماتي : المصدر السابق ، ص 328 ، 329.

(5) المقريزي : الخطط المقريزية ، 109/1.

(6) إبراهيم سعيد : المرجع السابق ، ص 58.

(7) المقدسي ، شمس الدين أبي عبد الله : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، مطبعة بريل (ليدن ، 1906) ص 204.

ويعرف لدى العامة بالبلسان وكان يزرع بناحية المطرية، وهى من ضواحي القاهرة وبناحية عين شمس المجاورة لها ، وترجع أهميته إلى استخدامه في الطب حيث يعد من أهم العقاقير الطبية الشرقية في العصور الوسطى ، كما استخدم عند النصارى في الطقوس الدينية في الكنائس ، لهذا كان الفرنجة يجيئون من أقصى البلاد حتى يشتروا من دهن هذا البلسم ويتغالون في ثمنه ويشترونه بثقله ذهباً وهو من أهم السلع التي كان التجار البنادقة يحرصون على حملها معهم ،[1]ونقلوا أيضاً التوابل والبخور التي كانت من أهم السلع المطلوبة ، بل إن شدة الطلب عليها حرك أساطيل وأقام حروباً للبحث عن مصادرها،[2] وقد ازداد عليها الطلب بعد اتصال الأوربيين بالمجتمع الشرقي نتيجة الحروب الصليبية إضافة إلى تطور الطب في أوربا ،[3] وأصبحت التوابل والبخور ضرورية للكنائس أيضاً ،حتى رهبان الأديرة رقّ ذوقهم وطاب مذاقهم وأصبح من الصعب الحياة بدونها ، فمثلاً: كان يوجد في مخزن أحد الأديرة بأوربا هذه الأصناف موزونة بالرطل[*]120فلفل،120 كمون،70زنجبيل،15 قرفة،10بخور وغير ذلك من الأصناف،[4] وقد كانت تجارة التوابل من أهم أنواع التجارات التي زاولها التجار البنادقة فكانت التوابل مكوناً

---

(1) عبد العال ، سيد محمود محمد : البلسان وأهميته في مصر عصر سلاطين المماليك ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2010) ص 464 – 476 – 482 – 485.

(2) سونيا هاو : المرجع السابق ، ص 14.

(3) شوقي حبيب : تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ، مطابع السياسة (الكويت ، 1990) ص 214.

(*) الرطل : ويقسم أثنتا عشرة أوقيه ، والأوقية أربعون درهماً واللّفظ يقابل كلمة Libra اليونانية ، والرطل فيه اختلاف كثير في الأمصار والبلدان ؛ فالرطل الحجازي مائة وعشرون درهماً ، والرطل المصري مائة وأربعون درهماً ، والرطل البغدادي مائة وثلاثون درهماً ، ودرهم الكيل 2,5925 غرام ،وعلى هذا يكون الرطل المصري هو 144 درهماً ويساوي 373 غرام = الجليلي ، محمود : المكاييل والأوزان والنقود العربية ، دار الغرب الإسلامي (بيروت ، 2005) ص 166 ، 168.

(4) هونكه ، سيغريد : فضل العرب على أوربا ، ترجمة: فؤاد حسنين علي (القاهرة ، 1964) ص 7.

أساسياً في غذاء الأغنياء في أوربا، كما كان البخور من متطلبات الكنائس ،[1]وكان الفلفل أكثر التوابل طلباً في أوربا وقد اشتدت الرغبة في الحصول عليه على الرغم من ارتفاع سعره، وكانت أغلب كميات الفلفل المرسلة إلى أوربا تصلها عن طريق التُجّار البنادقة ،[2] حيث استغلت البندقية الجزء الأكبر من تجارته المارة عبر أراضى سلطنة المماليك ، غير إنه لم يكن ثمة مدينة صغيرة أو كبيرة لم تكن لتجارة الفلفل فيها فروع لدرجة أن التجار حملوه معهم لدفع رسوم الدخول والجمارك وبالفعل كانت هذه الرسوم في كثير من الأنحاء تُحدد بالفضة والفلفل وحتى بالفلفل وحده.[3]

وكان الفلفل يوزن بالقنطار الفلفلي للبهارات والتوابل وما شاكلها ، وقد كان يستعمل بصورة رئيسة في الإسكندرية، ويتألف من مائة رطل، كل رطل 144 درهماً أي أنه كان يزن 45 كجم،[4] ونتيجة لغلائه صار هناك مثل شائع في العصور الوسطى بتشبيه الشيء النادر الغالي بالفلفل فيقولون " غالي كالفلفل " ونتيجة لذلك أصبحت له قوة شرائية ،[5] وحمل البنادقة هذه السلعة إلى أوربا، بل إنهم احتكروا تجارته حتى وصلت كمية ما استورده البنادقة في نهاية القرن (الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي) بحوالي مليون وخمسمائة ألف قنطار فلفل ،[6] ومن السلع التي نقلها التجار البنادقة أيضا القرفه أو الدارصيني، وتعرف في بلاد فارس باسم خشب الصين، وأجود الأنواع ذات اللّـــون الأحمر ، كذلك نقلوا القرنفـــل، الذى

---

(1)علي الناصر : المصدر السابق ، ص 228

(2) محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 254 ، 255.

(3) وليـــم هايـــد : المرجع السابق ، 170/4 ، 171.

(4) هنتس، فالتر : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة عن الألمانية : كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية (عمان ، 1970) ص 40.

(5) شوقي عثمان : تجار المحيط الهندي ، ص 215.

(6) عفاف صبره : المرجع السابق ، ص 168.

لا تكاد تخلو صيدلية في العصور الوسطى منه،[1] ووصفه الرحالة الأوربي لودفيكودي فاريتما بعدما شاهد قرون القرنفل على أشجارها في موطنه بأنه يشبه براعم الشجر،[2] وبلغ ثمن حمل القرنفل الذى يزن 715 رطلاً بموازين البندقيه 25 دوكاً ذهبياً.[3]

كما حمل البنادقة جوزة الطيب والخلنجان والزنجبيل والزعفران ، وكانت هذه المواد والسلع تمثل أهم المواد التي نقلها البنادقة إلى أوربا وتليها بهار الهند والحبهان والكافور والنـد ، أمّا عن العطور والبخور التي حملها البنـادقة إلى أوربا فمن أهمها : عود الندّ ، والمسك، وهو يستخرج من غزال المسك وخشب الصندل والعنبر والبخور والمصطكي واللبان والجاوي ومعظمها ورد من أسواق الشرق الأقصى وفارس وبلاد ما بين النهرين في العراق وتصل إلى سلطنة المماليك عن طريق البحر الأحمر والشام،[4] كما حمل تجار البندقية من سلطنة المماليك الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة ومن هذا الأحجار الكريمة الفيروز الذي كان يرد من خراسان ونيسابور واللاّزورد من الهند والصين، وكذلك العقيق من الهند ولونه أحمر بأحجام مختلفة، وترصّع به السيوف والخناجر والعقود ، واللؤلؤ ومصائده في المضيق الذي يفصل الهند عن سيلان، كما وجد له مغاص في بحر عمان والبحر الأحمر، وأما عن المعادن النفيسة فمنها الألماس الذي يوجد في الشرق الأقصى ووسط الهند وكان يستعمل في الزينة.[5]

---

(1) علـــي الناصـــر : المرجع السابق ، ص 231 ، 232.

(2) فارتيما ، لودفيكودي ، الحاج يونس المصري : رحلات فارتيما ، ترجمة : عبد الرحمن عبد الله الشيخ (القاهرة ، 1994) ص 143 ، 177.

(3) محمـــد الأشقـــر : تجار التوابل ، ص 258 ، 259.

(4) عفـــاف صبـــره: المرجع السابق ، ص 168 ، 169 ، 170.

(5) محمـــد الأشقـــر: تجار التوابل ، ص 273 ، 274 ، 275 ، 276.

إن حجم السلع المستوردة فاق إلى حد كبير السلع المصدرة مما جعل الميزان التجاري في غير صالح المماليك، وكانت النتيجة خروج النقد الذهبي من البلاد لسداد الفرق بين الواردات والصادرات والمقصود الذهب بالذات، لأنه أداة التبادل الوحيـدة التي لها قيمة عالمية وتعتبر من السلع المهمة التي أخذها البنادقة معهم إلى بلادهم،[1] ولقد كانت البندقية في بادئ الأمر تصدّر الرقيق والأسلحة والأخشاب وتحصل بذلك على الذهب من المماليك، ثم هيأ لها نمو صناعاتها وخاصة الأقمشة الصوفية واكتمال سيادتها التجارية ارتفاع صادراتها من هذه السلع إلى الشرق وبالتالي زيادة موردها من الذهب، وهكذا كان الميزان التجاري بين البنادقة والمماليك ينتهي بفائض لصالح البندقية،[2] وارتبطت هذه الحركة من تبادل ونقل للسلع والبضائع ارتباطاً كلياً بالرسوم الجمركية والضرائب التي يدفعها التجار البنادقة على هذه السلع في الموانئ المملوكية وبطبيعة الحال فإنها تنوعت إلاّ أن أهمها كانت ضريبتا الصـادر والوارد ، وكان الجمـرك هو الهيئة المختصة بتحصيلها ،[3] حيث فرضها سلاطين المماليك على السلع أثناء مرورها فـي أراضيهم وأخذوا مثلها علـى ما يجلبه التجار البنادقة مـن بضائع مـن بلادهم لبيعه في سلطنتهم،[4]ولم تحصّل خزينة الوارد الأموال إلاّ على البضائع التـي كانت تباع فعلاً، أما إذا رغب التاجر فـي سحب بضاعته أو طلب منـه سحبها فإنه لا يحق لأي سلطة أن تمنعه من ذلك ولا يدفع عنها ضرائب .[5]

---

(1) محمـد أميـن : التنظيمات الحكومية ، ص 244.

(2) لومبارد ، موريس : الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي ، مقال ورد ضمن كتاب (بحوث في التاريخ الاقتصادي) ترجمة: توفيق اسكندر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مطابع دار النشر للجامعات المصرية (القاهرة ، 1961) ص 70 – 73.

(3) عـزالديـن علـي : المرجع السابق ، ص 61 ، 62.

(4) أمـال العمـري : المرجع السابق ، ص 22.

(5) علـي محمـود : المرجع السابق ، ص 80 -81.

لكن وجد بعض الموظفين الذين كانوا يفرضون بعض الرسوم الإضافية والتي ذهبت لمنفعتهم الخاصة،كالرسوم التي كانوا يفرضونها على المؤن والأطعمة التي كان يحضرها هؤلاء التجار لاستهلاكهم الخاص، كما قاموا أيضاً بإعاقة دخول البضائع وخروجها من الجمرك بغية ابتزاز بعض الأموال من التجار البنادقة .[1]

ويعتبر جمرك الإسكندرية أكبر جمارك دولة المماليك على البحر المتوسط.[2] وقررت إدارة الجمارك فيه رسوماً معينة فهي في جمرك البرج الخاص بالأوربيين النصارى 10% ،وفى جمرك السلسلة الخاص بالمسلمين5% ,[3] وكان في الجمرك ديوان عُرف باسم " ديوان الجمرك " يعمل به عدد من العمال وموظفي الحكومة ورجالاتها، وكان لهم العديد من المهام فمنهم مـن يصعد علـى السفينـة بمجرد وصولها إلـى الميناء ويقـومون بتفتيـش الركـاب وما يحملونه من أمتعة والتجار وما يحملونه من سلع وبضائع وكانت إجراءات التفتيش هذه تسري على الأجانب والوطنيين والوافدين للتجارة من المسلمين،[4]وأطلق الرحالة ابن جبير اسم"الأمناء"على موظفي التفتيش،[5] وبعد دفع الضرائب تختم البضاعة بختم خاص للدلالة على استيفاء الجمارك وقام بهذا العمل موظفون أطلق عليهم اسم "مباشري الختم"[6]، كما دفع التجار ضرائب إضافية مثل ضريبة السمسرة وقدرها 2.5%،وضريبة للترجمة على الصفقات التي تتم خارج الجمرك وقدرها 2.5%.[7]

---

(1) محمد الزامل : التحولات الاقتصادية ، ص 161.
(2) القلقشنـــدى : المصدر السابق ، 404/2.

(3) إبراهيم سعيد : المرجع السابق ، ص 215.

(4) إسماعيل ، ليلى عبد الجواد : بولاق في عصر دولة المماليك الجراكسه ، دار الثقافة العربية (القاهرة ، 2007) ص 204.

(5) ابـن جبيـر: المصدر السابق ، ص 39.

(6) سعيد عاشور : العصر المماليكي ، ص 293.

(7) عزالدين علي : المرجع السابق ، ص 62.

وقد قُدّرت رسوم الصادر والوارد التي فرضت على " 3 – 4 سفن " بما يوازي قيمة حمولة سفينة منها، ففي عام (703هـ / 1304م) بلغت الرسوم التي فرضت على أحد المراكب أربعين ألف دينار.[1]

وسمحت السلطات المملوكية بأن يكون للتجار البنادقة مشرف تجاري ليكون حلقة الوصل بين رجال الجمارك، وبين تجار جاليته، وينظم الحسابات المالية المتعلقة بذلك،[2] ويقتصر نشاطه على دائـرة الجمارك ويرعى شئون مواطنيه من التُجّار، بحيث لا يدفعون في السلعة أكثر من ثمنها ومرة واحدة، ويحمل سجلاً للمبيعات وآخر للمشتريات لمواطنيه لمقارنته بسجل السلطات المحلية، ويعمل أحيانا كضامن للتاجر من جاليته في حالة إذا ترك المدينة وعليه ديون للجمرك أو عليه أموال للتجار المحليين،[3] وكان على كل مسافر عادى أن يدفع دوكتين حتى يصرّح له بدخول الميناء ولكن إذا كان حاجاً إلى الأماكن المقدسة فكان عليه أن يدفع خمس دوكات.[4]

وبمقتضى المعاهدات كان للبنادقة مخازن فسيحة مغطاة داخل الجمرك يحتفظ التجار بمفاتيحها ويكون، موظفو الجمرك مسئولين عن البضائع المخزونة وبعد سداد الرسوم يصبح بإمكان كل تاجر نقل بضائعه من مخازن الجمرك إلى الفندق إلاً أن الجزء الأكبر من البضائع يباع في الجمرك نفسه، وكان يتم أيضاً في الجمـــرك عدد من الصفقات بين الأفراد ويعتمد الطرفان على مساعدة مترجـــم وسمســـار ويشكل السمـــاسرة اتحاداً منظمـــاً له وكلاؤه وكل صفقـة تبـرم تعتبـر نهائيـــة

---

(1) البيومي الشربيني : المـــرجـــع الســـابـــق ، ص 149.

(2) عـــادل زيتـــون : العلاقات الاقتصادية ، ص 285.

(3) نعيـــم فهمـــــي : طرق التجارة الدولية ، ص 316.

(4) ليلـــى إسماعيـــل : المرجع السابق ، ص 206.

وإذا أراد المشتري أن ينقض ما وعد به فإن الجمرك يجبره على أن يحتفظ بالبضاعة ويدفع الثمن،[1] كذلك حددت المعاهدات في بعض بنودها نسبة الضرائب التي كان يدفعها التجار البنادقة، ففي زمن السلطان الناصر محمد دفع البنادقة 10% على جميع الضرائب والسلع كما دفعوا 10% على الخشب والحديد والقار ولكن كانت هناك استثناءات بالنسبة إلى هذه الرسوم فمعاهدة (702هـ / 1302م) التي وقعها السلطان الناصر محمد مع البنادقة اشتملت على أن يدفع تجارهم نصف الضريبة المقررة على تجارتهم في سلطنته.[2]

وقد كان لبعض السلع شروط خاصة في تقدير رسم الوارد عليها مثل الخمور التي يستوردها البنادقة فكان عليها رسم معين وهو برميل واحد على كل خمسين برميلاً فما فوقها ، وقد طبّق ناظر الإسكندرية حقه في هذا البرميل مهما قل عدد البراميل الواردة عن الخمسين ، على أنه إذا صُدّر هذا النبيذ إلى القاهرة للمتاجرة فيه فيدفع عنه رسوم سبع دوكات عن كل برميل ، وكذلك الحال للعسل الأسود تقرر أن يكون الرسم دوكاً واحداً عن كل برميل.[3]

وإذا لم يتمكن أحد التجار من تسديد قيمة الضرائب مباشرة كانت تسجل بضائعه في سجلات ديوان الجمرك حتى يسددها في العام المقبل مع مضاعفة الضريبة عليه،[4] ولتعويض النقص في الواردات المالية أخذت السلطات المملوكية في فرض المزيد من الرسوم الجمركية على تجارة العبور مما تسبب في

---

(1) وليم هايد : المرجع السابق ، ص 326/3.

(2) عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص 236 ، 237.

(3) محمد أمين: التنظيمات الحكومية ، ص 110 .

(4) عفاف صبره: المرجع السابق ، ص 144.

ارتفاع تكلفة السلع والبضائع الشرقية،[1]

وصل الحد إلى إن الضريبة التي كانت تؤخذ على ثلاث سفن تساوي أكثر من ثلثي ثمنها أي ما تبقى منها يساوي حمولة سفينة واحدة ، وكذلك التمسك بدفع الضرائب الجمركية بالذهـــب فقد جاء في أحد قرارات حكومـــــــة البندقية سنـــة (810هـ / 1407م) أن الشرق وخاصة مصر وسوريا ترفض التعامل بالعملة البندقية الفضية ولا تقبل إلاّ الدوكات الذهبية، وهذا الإجراء كان بهدف تغطية العجز في ميزان المدفوعات مقابل الغرب الأوربي من جهة، وتدعيم العملة المملوكية واستمرار سك دينار الذهب وتثبيت سعره إلى حدٍ ما من جِهة أخرى.[2]

---

(1) Eliyahu Ashtor : Profits From Trade with the Levant in the Fifteenth Century, B.s.o.a.s , (1975) vol 38 Pt 2 ، P 262 .

(2) محمـــد أميـــــن : التنظيمات الحكومية ، ص 24.

المبحــث الثانــي : العمــلات المتداولــة والمقايضــة :

لقد كانت العملة التي يجرى التعامل بها في عمليات البيع والشراء وثيقة الصَّلة بالحركة التجارية وبكثرة الأموال أو قلتها ومؤشراً لحقيقة التبادل الاقتصادي وتعامل المماليك بالذهب والفضة والنحاس، وكلٌ له عياره وأوزانه الموضوعة وأشهرها المثقال(*) والدينار في الذهب، والدرهم في الفضة والنحاس، والمثقال غير الدينار[1] ، وقد أوضح القلقشندى السبب الذي من أجله استعمل المماليك المثقال لوزن الدنانير الذهبية بقوله: إن العبرة في وزن الدنانير الذهبية بالمثاقيل ، والتي سُكّت في عهد المماليك الغالب عليها النقص في أوزانها، كأنهم جعلوا نقصها في نظير كلفة ضربها.[2]

والمثقال مرادف لكلمة ثقــل يحفظ به في دور الضرب ليكون نموذجاً توزن عليه النقود ، أمّا الدينار فهو أعلى قطعة من نقود الذهب ، وكذلك الدرهم أعلى قطعة من نقود الفضة، وقد تحددت النسبة بين الأوزان الثلاثة على النحو الآتي :

المثقال = 4,72 جرام ، النسبة بين المثقال والدينار هى9:10

الدينار = 4,25 جرام ، النسبة بين الدينار والدرهم هى7:10

الدرهم = 2,975 جرام.

وتعمل لهذه الأوزان صُنج زجاجية يحتفظ بها في دار الضرب ليصير تحرير العملات المسكوكة بأنواعها عليها ، أمّا الفلوس التي تضرب من النحــاس الأحمر

(*) المثقال أقدم وحدة للوزن عند العرب ، وهو يقابل "Solidius" عند الرومان وقد جعل المثقال اثنان وسبعون حبة من حبات الشعير المعتدل = الشيزري ، عبد الرحمن بن نصرة : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق : السيد الباز العريني ، لجنة التأليف والترجمة (القاهرة ، 1946) ص 16.

(1) محمد أمين : التنظيمات الحكومية ، ص 186.

(2) القلقشنــدي : المرجع السابق ، 441/3.

فكانت على أساس أن كل 48 فلســاً منها مساوياً لدرهم من الفضة ، ثـم سُكّـت فلوس سنة (759 هـ / 1358م) زنة كل فلس منها مثقال ، ولكن لم يتم التقيد بهذه الأوزان في النقود التي ضربت في أغلب العصر المملوكي .[1]

كذلك اتُفق على التقريط ، فكان ضرب الدينار والدرهم باعتبارهما 24 قيراطاً[2](*)، وعند مزج معدن بآخر ليكسبه صلابة يظهر المقصود بكلمة عيار، ولما كان من الصعب على الناس معرفة العيار الذى هو من خصائص الصيارفة ونحوهم فقد اتخذ بعض سلاطين المماليك غش العيار والتغيير فيه طريقاً للربح مع ما فيه من التدليس على الناس والإضرار بالتجارة.[3]

وعندما قامت دولة المماليك كانت النقود التي يتعامل بها الناس الدراهم الكاملية (**) فأقروها وأبقوها على حالها، وبالرغم من أن سلاطين المماليك الأوائل قد سكّــوا نقــوداً ، إلاّ أن النقد ظل مضطرباً طوال العشر سنوات الأولى من دولتهم.[4]

---

(1) محمد أمين : التنظيمات الحكومية ، ص 187

(2) القلقشنـــدى: المصدر السابق، 440/3.

(*) القيراط "Carat أو Karat" تعنى كتلة مقدرها 205,3 مليغرام أمّا القيراط المتري فمقداره 200 مليغرام ، امّا قيراط الصاغة فهو من 24 قيراط تعنى نقاء الذهب و 24 قيراط تعنى ذهباً مطلق النقاء و 14 قيراط ذهب تعنى إن فيه 14 قيراط ذهب نقى و10 قيراط معادن أخرى، وأصل الكلمة عربي من كلمة خروب وهو نبات "Ceratonia Siliqua" = محمود الجليلي : المرجع السابق ، ص 161.

(3) محمد أمين : التنظيمـــات الحكوميـــة ، ص 187.

(**) الدراهم الكاملية أمر بضربها الملك الكامل ناصر الدين بن العادل بن أيوب سنة (622هـ / 1225م) وهى مستديرة وجعل الكامل ثلاث أثلاث الدرهم من فضة وثلثه من نحاس ، وأبطل الدراهم الزيوف التي كانت قبلها = المقريزي: كتاب النقود القديمة والإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود ، مطبعة الجوائب (قسطنطينية ، 1298 هـ) ص 15.

(4) سعيد عاشور: العصـــر المماليكي ، ص 304.

وكانت قيمة الدينار المملوكي في عهد السلطان بيبرس على حد قول القلقشندى قد بلغت ثمانية وعشرين درهما ونصفاً في أواخر سنة (658هـ / 1260م)،[1]لكنه عاد وانخفض بعد انحسار الخطر المغولي فيذكر المقريزي في السلوك إن سعر الدينار عشرون درهماً سنة (699هـ / 1299م) ثم عاد وارتفع إلى خمسة وعشرين درهماً فضياً ونصف الدرهم وذلك بسبب النفقة على الجيش المملوكي لتجهيز حملات ضد المغول بعد تجدد خطرهم على بلاد الشام، حيث أخذت النفقة من الرعية فأخذ من كل إنسان دينار وأحضر الأمراء ما في ملكهم من ذهب وفضة وأخذت الأموال من التجار كلٌ بحسب حاله.[2]

هذا فيما يخص بعض الأوضاع السياسية والعسكرية التي أدت إلى اضطراب سعر الدينار في سلطنة المماليك وفقدان الثقة به ، وكان ذلك من ضمن الأسباب التي أدت إلى دخول عملة البندقية (الدوكات الذهبية) إلى مصر والشام واستقرارها كعملة قوية للتعامل بين الناس ، وفى سنة (724هـ / 1323م) انخفض سعر الدينار درهمين وذلك بسبب زيارة منسا موسى[*]ملك التكرور للقاهرة وهو في طريقه إلى مكة للحج حيث أنفق هو ومن معه كميات كبيرة من الذهب كهدايا ولشراء ما يحتاجونه من ذهب [3]،وأدى كذلك تدخل السلاطين المباشر في

---

(1) القلقشندي : المصدر السابق ، 442/3.

(2) المقريزي : السلوك ، 373/1.

(*) منسا موسى بن أبى بكر كان رجلاً صالحاً وملكاً عظيماً له أخبار في العدل تؤثر عنه ، وكان رابع ملوك مالي يقوم بالحج حكم (712 – 737هـ / 1312 – 1337م) وكانت إمبراطورية مالي في عهده في أوج قوتها = المقريزي : الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك ، تحقيق: جمال الدين الشيال ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 2000) ص 141 ، كذلك ، ابن حجر العسقلاني : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل (بيروت ، 1993) 383/4.

(3) شمس الدين الذهبي : العبر في خبر من غبر ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد ، دار الكتب العلمية (بيروت،1985) 69/4.

تحديد قيـم تغيير أو تبـادل العملة بما يتلاءم مع مصالحهم الشخصية إلى عدم ثبات العملة واستقرارها ، إذ أنهم لم يتركوا قيمها لسياسة العرض والطلب وإنما كانوا يتدخلون في تحديد قيمتها لصالحهم فغالباً ما كان السلطان المملوكي يقرر سعر العملة الجديدة التي تضرب باسمه بسعر مرتفع، بينما ينادى على التي قبلها بسعر منخفض فتشترى بدار الضرب وتضرب ، وأثبتت هذه الإجراءات فشلها وأدت في الغالب إلى تدهور قيمة العملة،[1] وأذكر مثالاً على ذلك عندما تولى السلطنة المنصور أبو بكر بن محمد بن قلاوون (741 – 742هـ / 1340 – 1341م) حيث أمر أن يتعامل الناس بالفضة والذهب بعد أن كان أغلبهم قد امتنع عن التعامل بالفضة، وأبطل صرف الدينار بخمسة وعشرين درهماً ، وأمر إن يصرف بالسعر الواقـــع وهو عشـــرون درهماً ، وكان رفع سعر الدينـــار قبل أن يتولى السلطان المنصور لمصلحة شخصية للسلطـــان ناصـــر الديـــن محمد بن قلاوون (709 – 741هـ / 1309 – 1340م) ليقوم بتسديد ديونه للتجار,[2] وهكذا كان التدخل في تحديد قيمة العملة يسبب إرباكاً لدى الناس واضطراب النقد في التعاملات التجارية بين التجار.

ومع بداية العصر المملوكي الجركسي (784هـ/ 1382م) نضبت العملة الفضية بسبب استخدامها في صناعة الأواني والحُلي طلباً للفائدة، وأيضاً لعدم سكها في دور الضـرب وسحبها إلـى أوربا علـى يد رجال الدولـة لزيادة الطلب عليـها وارتفاع أسعارها مقابل استيراد كميات كبيرة من النحاس [3] ، وضربت كميات كبيرة من الفلوس في دار الضـرب بالقاهـرة والإسكندريـة فكثرت بأيدي الناس كثرة

---

(1) أشتـــــور ، اليـــاهـــــو : التاريـخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ترجمة : عبد الهادي عبلة ، دار قتيبه (دمشق ، 1985) ص 418.

(2) أبو المحاسن بن تغري بردي : المصدر السابق ، 10/ 4 – 5 .

(3) الجعيدي ، شلبي إبراهيـــم : الأزمات الاقتصادية والاوبئة في مصر في عصر المماليك الجراكسه ، دارالمعارف (الإسكندرية ، 2002) ص 74 – 75 – 76.

بالغة وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب وقلّت الدراهم الفضية حتى بطل التعامل بها وعظم رواج الفلوس حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس النحاسية خاصة،[1] وهو ما أطلق عليه " عصر النحاس " إشارة إلى المعدن الذى تسك منه الفلوس.[2]

ومنذ عهد السلطان قايتبـــاي تم إغراق أسواق التداول بكميات كبيرة من الفلوس وكانت صناعتها رديئة، فقد كانت تُضرب من قطع نحاسية غير مستوية الحواف فجاءت قطع النقود النحاسية غير متناسقة في الشكل والوزن، ومن ثم كان يتم تداولها في الغالب عن طريق الوزن لا العدد، مما ساعد على انتشار الزغل – النقود المزيفة – وقد انتشر الزغل بحيث إنه طال كافة العملات المتداولة في دولة المماليك ، وكان فساد القائمين على دار الضرب بالقاهرة إحدى الأسباب التي أدت إلى فساد العملات والتلاعب بأسعار صرفها، وكان ذلك من المبررات التي أفقدت ثقة الناس في العملات الرسمية ودفعهم إلى التعامل ببعض العملات الأجنبية وعلى رأسها الدوكات البندقية،[3]والواقع إن المسكوكات الإسلامية لـم تشهد عصراً اضطرب فيه عيارها واختلفت فيه أسعارها وتعددت فيه قيمتها أكثر من العصر المملوكي وأتى ذلك كله على حساب العملات المملوكية،[4]ويشير المقريزي في كتابه السلوك إلى أن الدراهم البندقية كثرت في أيدي الناس منذ سنة (817هـ/1415م)وهى فضـة خالصة وكانت مما جلبه العسكر من البلاد الشامية.[5]

---

(1) المقـريـــزي : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : ياسر سيد صالحين (القاهرة ، 1999) ص 62 ، 63.

(2) شلبي الجعيدي: المرجع السابق ، ص 75.

(3) محمد الزامل : التحولات الاقتصادية ، 211 ، 217 ، 218.

(4) فهمي ، سامح عبد الرحمن : الوحدات النقدية المملوكية عصر المماليك البحرية ، دار عكاظ للطباعة والنشر (جده ، 1983) ص 17.

(5) المقريـــزي : السلوك ، 4/ 1426.

لقد كان عدم ثبات النقود المملوكية على عيار واحد أو وزن واحد أو حجم واحد من أهم أسباب دخول عملة البنادقة الفضية إلى دولة المماليك وأخذ هؤلاء ما بمصر والشام من دراهم فضية إلى بلادهم،[3] وذلك لغرض سبكها دراهم فضية بندقية حيث كانت البندقية قد أصدرت نقدها الفضي سنة (590هـ / 1193م) على عهد الدوج "هنري داندولو"، وكان الدرهم البندقي الذي أطلق عليه اسم "جروسو" "GROSSO" أول درهم فضي تصدِره جمهورية إيطالية,[4]وبالرغم من أن الذهب كان في العصر المملوكي هو قاعدة النقد وعلى أساسه قدّرت وحدات النقود الأخرى إلاّ أنه خضع لتغييرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم فضلاً عن تحديد سعره حسب رغبة السلطان في الكسب عن طريق النقود الذهبية ، وليس من باب المصادفة أن تندر كميات الذهب المتداولة في دولة المماليك وذلك بسبب تسرب كميات كبيرة منه من الشرق إلى البندقية لتزويد دور السك فيها بالذهب اللاّزم لضرب الدوكات ، وقد جهدت البندقية في اجتذاب الذهب بأسعار مغرية لتغمر الأسواق التجارية بنقودها الذهبية الرائجة وكان من عوامل انتشار الدوكات على وجه التحديد في دولة المماليك هو دقة سك هذا النوع من النقود الذهبية من حيث استدارة القطعة تماماً ووزنها الثابت وهو 3,45 جرام وعيارها المرتفع، بينما يقابل ذلك عملة مملوكية معاصرة ليس لها عيار أو وزن ثابت أو سمك أو قطر محدد ولذلك كان من السهل على التجار عند التعامل استلام الدوكات بالعدد بدلاً من الدنانير المملوكية التي كان يضطر المتعاملون بها إلى وزنها وإضافة قطع ذهبية أخرى لاستكمال الوفاء عند الدفع.[1]

---

(1) كاشف ، سيدة إسماعيل : دراسات في النقود الإسلامية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني عشر (القاهرة ، 1964) ص 94.

(2) شارل ديل : المرجع السابق ، ص 65.

(3) محمد ، عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ماضيها وحاضرها ، دار القلم (القاهرة ، 1964) ص 91 – 92 – 95 – 97.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تداول الدوكات البندقية اختلاف قيمته النقدية عن قيمة الدينار المملوكي، ووجود فارق بينهما لصالح الدوكات البندقي فمن المعروف أن وزن الدينار المملوكي هو 4,25 جرام وسعره التبادلي – فرضاً – ثلاثون درهماً فضياً ، في حين بلغ متوسط وزن الدوكات البندقي 3,45 جرام وسعره التبادلي يقل بدرهم أو درهمين عن سعر الدينار المملوكي ، وفى ضوء هذا الاختلاف في الوزن ، وسعر الإبدال ، فإن الدوكات البندقي – الذى يمثل النقود الرديئة – يقدّر بأكثر من قيمته مقارنة بالدينار المملوكي الذى يمثل النقود الجيدة – وعند تطبيق القاعدة النقدية التي تقول " إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول " طرد الدوكات البندقي الدينار المملوكي من عمليات التداول وحل محله في التعامل النقدي داخل الدولة المملوكية وخارجها ولابد من خفض وزن الدينار المملوكي ليماثل وزن الدوكات البندقي ويكون سعره التبادلي أعلي وعندها يتمكن من طرد الدوكات البندقي ويحافظ على مركزه النقدي وقوته النقدية،[1]وبلغ من انتشار الدوكات البندقي لدرجة أن استخدمته الدولة المملوكية نفسها في مصروفاتها ومعاملاتها المالية وأسرد مثالاً على ذلك: ما أورده المؤرخ أبو المحاسن ابن تغرى بردى في كتابه النجوم الزاهرة أن السلطان المؤيد شيخ (815–824هـ/1412–1421م) انفق على مماليكه نفقة السفر وأعطى كل مملوك ثلاثين دوكة بندقية وتسعين نصفاً فضة مؤيدية"أنصاف دراهم فضية أمر بضربها المؤيد شيخ".[2]

وبالرغم من مكانة الدوكات البندقية إلاّ أن هناك محاولات من بعض السلاطين تهدف إلى المحافظة على مكانة الدينار المملوكي وكانت أول هذه المحاولات في عهد السلطان فرج بن برقوق (801 – 815هـ / 1399 – 1412م)

---

(1) النجيدي ، حمود بن محمد بن علي : النظام النقدي المملوكي ، مؤسسة الثقافة الجامعية (الإسكندرية ، د . ت) ص 507 ، 508.

(2) أبو المحاسن بن تغرى بردى : المصدر السابق ، 186/3.

حيث قام الأمير يلبغا السالمي(*) بجمع الدوكات الذهبية التي هي من ضرب البنادقة وضربها ديناراً مملوكياً عُرف بالدينار السالمي واستمرت المعاملة به عدة سنين.[1]

وكان التغيير في أسعار الصرف السبب في كثرة حالات الغش والتزوير في الدنانير المملوكية والدوكات البندقية، ومنها أنه سنة (821هـ / 1418م) نودي أن لا يتعامل الناس بالدنانير الناقصة وتقرر أن تُقص وتُحمل إلى دار الضرب وحدّد سعر الدوكات الذهبية الكامل بثلاثين درهماً مؤيدياً كل مؤيدي بسبعة فلوس فتكون الدوكة الكاملة بمائتين وعشرة دراهم من الفلوس فلحقت الخسارة بالتجار والصيارفة من تغيّر أسعاره,[2]وفي عصر السلطان برسباي واجه في بداية سلطنته (825هـ / 1437م) مسألة غش النقود واضطراب التعامل بها وعدم استقرار أسعار الصرف، فقد لحق الفساد بالدراهم المؤيديه وفسدت المعاملة بالفلوس وكانت كثيرة بأيدي الناس حيث فُرض التعامل بها في الأسواق وتعرض قسم كبير منها للقص والهرش "إن يبرد الدرهم حتى ينقص وزنه" وضرب على غرارها دراهم نحاسية يخالطها قليل من الفضة وكان التعامل بها على أنها دراهم مؤيديه،فقام برسباي بجمع الدوكات البندقية في دار السك السلطانية وسكها دنانير أشرفية بنفس وزن الدوكات 3,45 جرام وذلك سنة (829هـ/1325م)[3]،وفى سنة (831هـ/1327م) نودي بإبطال التعامل بالدوكات الناقصة عن درهم وأن يتعامل بالدنانير الأشرفيه الجديدة بدلاً منها

(*) هو يلبغا بن عبد الله السالمي الظاهري ، كان من مماليك السلطان الظاهر برقوق وكان يحب العلم والعلماء والفضلاء ويجمعهم ، مات مخنوقاً وهو صائم في رمضان بعد صلاة عصر يوم الجمعة سنة (811هـ/ 1408م) = الحنبلي ، ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط وزميله ، دار ابن كثير (دمشق ، 1993) 142/9.

(1) المقريـــزي : درر العقـود الفريـدة ، 545/3.

(2) ابن الصيرفي ، على بن داوود : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق : حسن حبشي ، دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1970) 420/2 ، 421.

(3) المقريـــزي : السلــوك ، 1537/4.

ومع ذلك لـم يستطع السلطان القضاء علـى الدوكات البندقية قضـاءً تاماً نظراً لتجدد ورودها سنوياً على أيدي التجار البنادقة، فاضطر السلطان إلى السماح للناس بالتعامل بالعملتين إلاّ أنه ميّز الدينار الأشرفي بزيادة في سعره ليرغّب الناس في الإقبال على التعامل به فنودي في سنة (834هـ / 1430م) على أن يكون سعر الدينار الأشرفي 235 درهماً والدوكات 230 درهماً، ثم نودي عليه بأسعار مختلفة ولكنّ السعر في السوق كان بخلاف ذلك إذ وصل الأشرفي إلى 285 درهماً والبندقي إلى 275 درهماً واستقر السعر على ذلك.[1]

وبالرغم من المحاولات الإصلاحية التي قام بها سلاطين المماليك ومنهم المؤيد شيخ والأشرف برسباي والأشرف قايتباي من أجل تحسين الوضع النقدي[2] . إلاّ أن محاولاتهم باءت بالفشل وظلت الدوكات هي العملة السائدة وحطمت كل ما وقف في سبيلها من عملات، وظل التعامل بها في مصر والشام يسير جنباً إلى جنب مع الدنانير المملوكية حتى نهاية عصرهم،[3] لأن الناس لم يتوقفوا عن التعامل بالدوكات البندقي رغم النداء بإبطال المعاملة به لاعتقادهم أن الدولة لا يمضى لها أمر ولا تثبت على حال فجرى الناس على عادتهم في الإصرار والاستهانة بمراسيم السلاطين وتعاملوا بها.[4]

وبالرغم من أن السلطات المملوكية خصّت الذهب الذي يأتي به التجار البنادقة بضريبة تقل كثيراً عن الضريبة المفروضة علـى السلع الأخـرى ، كما أنها فـرضت ضريبة خاصة على السبائك الذهبية إذا أعطاها أصحابها من التجار لدار السـك لتضرب فيها دنانيـر مملوكيـة وقدرت قيمتها بـ 2% فقط ، ولم يكن هنـاك

---

(1) أمـال العمـري : المرجع السابق ، ص 232.

(2) هنّـا ، زُبيده محمد : وثائق البيع في مصر خلال العصر المملوكي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعـة القاهـرة (القاهرة ، 1977) ص 9.

(3) عفـاف صبـره : المرجع السابق ، ص 153.

(4) المقـريـزي : السلـوك ، 4/ 1583 ، 1589.

مناص وقد أخذت كميات الذهب تقل في بلادهم رغم كل تلك التسهيلات مما ألجأ المماليك إلى نظام المقايضة ،وهو نظام اشتد نشاطه منذ القرن (الحادي عشر الهجري/الخامس عشر الميلادي)، وقد أدى هذا النشاط إلى اضطراب النقود المملوكية بقدر ما قلل من تدفق الذهب إلى دولتهم [1]، ومن ضمن أسباب ظهور نظام المقايضة كان يرجع إلى البنادقة أنفسهم في المقام الأول، فقلة الذهب البندقي وعجزه عن تلبية طلبات الدفع فوراً بعد ازدياد حجم السلع المتبادلة بالإضافة إلى القيود التي فرضتها الحكومة البندقية على تجارها من تحريم الاستدانة والشراء والبيع بالآجل فاضطرهم ذلك إلى الالتجاء للمقايضة[2].

وكان الوكلاء البنادقة المقيمون في دولة المماليك هم من يقوم عند سنوح الفرص بمقايضة السلع المخزونة التي عهدت بها إليهم البيوت التجارية الرئيسة في البندقية وكان ذلك فناً من فنون البنادقة وسراً من أسرارهم وهو الحصول على التوابل وغيرها من السلع اللازمة لتجارتهم لا مقابل الدفع بل مقابل سلع كالأقمشة والمنسوجات والمرايا والمصنوعات الزجاجية، وذلك للمحافظة على مخزونهم من الذهب،[3] وعلى الرغم من ذلك فإن ضعف العملة المملوكية وكثرة غشها أجبر البنادقة على التخلي في بعض الأحيان عن النظام النقدي واتباع نظام المقايضة لعدم ثقتهم في النقد المملوكي،[4]وعندما كان السلاطين والتجار يتذمرون من نظام الدفع بالمقايضة لجأ البنادقة إلى أسلوب آخر حلاً وسطا ألا وهو" نظام نصف المقايضة " الذي تدفع بموجبه أثمان السلع نقداً والنصف الآخر عيناً,[5] والواقع إن

---

(1) عبد الرحمن محمد : المرجع السابق ، ص 102.

(2) شلبي الجعيدي : المرجع السابق ، ص 127.

(3) فرنان برودل : المرجع السابق ، ص 80.

(4) عبد الرحمن محمد : المرجع السابق ، ص 103.

(5) أنطوان ضومط : المرجع السابق ، ص 246 ، 247.

نظام المقايضة فـي التجارة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع لأن أسعار سلع المقايضة تزيد عن سعرها النقدي[1] ، ومع ذلك لم يقض نظام المقايضة على نظام التجارة بالنقد إذ فرضت السلطة المملوكية قدراً معيناً من التوابل على التجار البنادقة يشترونه بالذهب،[2] مع بقاء معاملاتهم مع الأفراد حرة في الالتجاء إلى المقايضة ويجب الربط هنا بين هذا الإجراء وما جرت به العادة القديمة من تقديم السبائك الذهبية إلى دار السكة السلطانية ففي سنة (880هـ / 1475م) أُجبر التجار البنادقة على أن يقدّموا لدار الضرب أربعمائة درهم من الفضة سنوياً كما فُرضت عليهم غرامة قدرها ثلاث دوكات لكل درهم ينقص عن الكمية المقررة ولاشك في أن هذه الإجراءات لم تحقق للمماليك حاجتهم من المعادن النفيسة إذ استمر الذهب في التناقص حتى شحّ فـي عهد السلطان قانصوه الغـوري ، واضُطر إلى مفاوضة البندقية لاستبدال النحاس بالتوابل، وكان لهذا المعدن أهمية كبرى في العصر الوسيط في الشرق فهو آنية الفقير وذهبه ، وعلى ذلك يلاحظ أن الأزمة النقدية اشتدت بالمماليك ودولتهم قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح بزمن غير قصير.[3]

---

(1) نعيـم فهمـي : طرق التجارة الدولية ، ص 364.

(2) شلبي الجعيـدي : المرجع السابق ، 128 .

(3) أسكندر، توفيق : نظـام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس (القاهرة ، 1958) ص 44 ، 45.

المبحـــث الثالـــث : التجـــار الكارميـــة والاحتكـــار :

تنتسب تجارة الكارم إلى الكارمية، وهم كما تحدثت عنهم وثائق الجنيزه(*) فئة من كبار التجار اشتغلوا باحتكار تجارة الهند والشرق الأقصى في التوابل وما إليها من السلع الأخرى وكان مركز نشاطهم الأول في المحيط الهندي، وقد كان هذا المحيط هو السوق التجاري الكبير الذى كانت تتجمع في موانيه سلع الشرق الأقصى والهند، وقد اتخذ تجار سلع الشرق قواعد لهم في موانئ ساحل الهند الغربي، وفى الخليج العربي، وعند مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وبالرغم من أن تاريخ نشأة طائفة تجار الكارم لم يتحدد فإنه من المعروف أن هذه الجماعة نشأت في المحيط الهندي أو على الشاطئ الغربي للهند وإنها وُجدت هناك في بداية الأمر، ثم تطورت مع الزمن وصار هذا الاسم هو ما تعرف به هذه الجماعة وتوارثه من جاء بعدهم أو من تحولت إليه السيطرة التجارية في أسواق الشرق الأقصى والهند،[1] ووُجدت جالية كبيرة من هؤلاء التجار في الهند في مدينة كاليكوت[2]،ويذكر المستشرق جـوايتـايـن(**) أن أوراق جنيـزة القـاهـــرة ورد فيـهـــا: أن حـــاكـــم جـزيـــرة

(*) وثائق الجنيزة ، وجدت في منطقة مصر القديمة وهى موزعة الآن بين مكتبات أوربا وأمريكا وأطلق عليها وثائق جنيزة القاهرة وهذه الوثائق عبارة عن خطابات متبادلة بين اليهود وذويهم ويرجع تاريخها بين القرنين الرابع والسابع الهجري / العاشر والثالث عشر الميلادي، كتب غالبيتها باللغة العربية بالحروف العبرية ، وهى تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشرق في تلك الفترة وقد نُشر بعضها ولكنّ بعضها الآخر لم ينشر حتى الآن = محمد الأشقر: تجار التوابل ، ص 21.

(1) القوصي ، عطية: أضواء جديدة على تجارة الكارم من واقع وثائق الجنيزه ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد 22 ، مطبعة الجبلاوى (القاهرة ، 1975) ص 17.

(2) مؤنس ، حسين : ابن بطوطة ورحلاته ، دار المعارف (القاهرة ، 1980) ص 173.

(**) المستشرق جوايتاين Shlom0 Dov Goitein ولد سنة 1900م من أصل مجرى يهودي وأهتم بدراسة المجتمع اليهودي في مصر والشام في العصور الوسطى وكرس جهوده لدراسة التراث اليهودي في اليمن ودرس وثائق جنيزة القاهرة = بدوى ، عبد الرحمن : موسوعة المستشرقين ، دار العلم للملايين (بيروت ، 1993) ص 211.

دهلك - كان قرصاناً خطيراً- وبالرغم من حماية أسطول الفاطميين(*) لتجارة الكارم إلاّ أنها كانت تتعرض دوماً لهجـوم القراصنة ، " مما يدل على وجود هذه الطائفة في العصر الفاطمي" وفى هذا العصر أصبحت كلمة كارم كلمة منزلية في القاهرة فأي زوجة يكون زوجها مسافراً إلى بلدان المحيط الهندي كانت تعلم بأنها تتوقع أن يرسل لها هدايا "في الكارم"ولكنها في ذلك الوقت لم تظهر كجماعة تجارية كبرى ولكن كقافلة من السفن أو ملاك السفن يسافر التجار على سفنهم التي تنقل البضائع كما أن السفن لم تكن ملكاً للكارمية ،[1]ويدعم أيضاً وجود هذه الطائفة الكارمية في العصر الفاطمي المؤرخ ابن أيبك الدواداري عند حديثه عن غلاء سنة (456هـ / 1063م) إذ يجعل من أسباب ذلك الغلاء قلة التجار الكارمية وانعدام الوارد وانقطاع الكارم[2]،وكان للتجار الكارمية دوراً كبيراً في تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي في العصر الأيوبي ونشط الكارمية في منطقة مصر العليا واتخذوا مدينة قوص مركزاً مهماً وسوقاً واسعاً لتجارتهم ومن قوص انتشروا في ثغور ومدن مصر العليا ثم اتجهوا بنشاطهم التجاري إلى شمال البلاد واتخذوا فندقاً خاصاً بهم في القاهرة,[3]وفى العصر المملوكي كان الكارمية أشهر تجار المحيط الهندي والبحر الأحمـر حيث كانوا يجلبون لدولة المماليك سلـع المحيـط الهندي ، وأما عن تسميتهـم

(*) قامت الدولة الفاطمية على المذهب الشيعي في شمال إفريقيا سنة (297هـ / 909م) على يد عبيد الله المهدي ، واستولى الفاطميون على مصر على يد قائدهم جوهر الصقلي سنة (358هـ / 968م) وأسس بها مدينة القاهرة ، وسقطت الدولة الفاطمية سنة (567هـ / 1171م) على يد صلاح الدين الأيوبي = سرور ، محمد جمال الدين: تاريخ الدولة الفاطمية ، دار الفكر العربي (القاهرة ، 1995) ص 26 – 64 – 65.

(1) جوايتاين ، س . د : دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية ، ترجمة وتحقيق : عطية القوصي ، وكالة المطبوعات (الكويت ، 1980) ص 285 – 287 – 289.

(2) الدواداري ، ابن أيبك : الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية ، تحقيق : صلاح الدين المنجد (القاهرة ، 1961) ص 380 ، 381 .

(3) فـــوزي عبـــاس : المرجع السابق ،ص 142 ، 143 .

بهذا الاسم، يقال إن أصلهم الكانمي نسبة إلى الكانم "بلاد في وسط أفريقيا"وأن طائفة منهم أقاموا في مصر تاجروا في البهارات والفلفل ونحوهما مما يجلب من الهند فعُرف ذلك عنهم[1]، أو إن لفظ الكارمى يعنى سلعة معينة من السلع التي كان يتاجر فيها هؤلاء التجار حيث كان سوق في القاهرة مشهور للعنبر أو الكارم إذ لا يكاد توجد بأرض مصر امرأة إلا ولها قلادة من العنبر الأصفر أو الكارم[2]، كما لا يوجد في اللغة العربية كلمة مناسبة تحمل معنى بأنشطة هذه الجماعة ، أما لغة جنوب الهند التاميل " Tamil" فهي تضم كلمة كريام" Karyam" التي تعنى من ضمن ما تعنى شؤون الأعمال، حيث كانت الأعمال مع الشرق تمثل الاهتمام الرئيس لتجارة الساحل الغربي للهند، وكانت جماعة من تجار وملاّك السفن في هذه المنطقة تلقب نفسها بهذا الاسم،[3] ومن المحتمل إن يكون أصحاب السفن أو التجار الذين عملوا في ذلك المضمار قد عُرفوا بهذا الاسم وأطلقه عليهم أهل الهند نتيجة ترددهم على هذه البلاد وهناك لكلمة " كارم "معنى من مقطعين أولهما "كار" بمعنى حرفة أو عمل أو تجارة وثانيها "يم" بمعنى المحيط أو البحر أو النهر الكبير، ثم سقط حرف الياء من كاري فصارت كارم التي تعنى حرفة التجارة في البحار،[4]وهناك رأى بأن اسم الكارم مأخوذ من متاجرهم نفسها إذ وجد أن كلمة "Kuararima" "كورايما" وهى لفظة أمهريه تعني الحبهان "الهيل "وهو من التوابل التي تاجروا بها ثم صُحّفت هذه الكلمة وأصبحت كارم وأطلقت على هؤلاء التجار،[5] ويرى الباحث أن هذا التفسير لكلمة كارم هو الأصح لارتباط هؤلاء التجار بتجارة التوابل من فلفل وبهارات وغيرها.

---

(1) شوقي عثمان : تجارة المحيط الهندي ، ص 269.

(2) رشيد باقة : المرجع السابق ، ص 9 , 10.

(3) شوقي عثمان : تجارة المحيط الهندي ، ص 270.

(4)محمد الأشقر : تجار التوابل ، ص 26 ، 27 ، 28 .

(5)توفيق اليوزبكي : المرجع السابق ، ص 54 .

وفى العصر المملوكي دعم سلاطين المماليك الأسس التي قام عليها الكارمية من توفير العدل والأمن اللاّزمين لبقائهم وتفوقهم ، ولم يكن امتداد نفوذ الكارمية في مصر والبحر الأحمر إلاّ تطوراً طبيعياً للكفاح الذي حققته طائفتهم ، ووضع لهم المماليك جواز مرور لتوسيع نشاطهم التجاري في البحر الأحمر والمحيط الهندي حتى الصين، وقام المماليك بحماية الكارمية من أخطار القراصنة وعملوا على تطهير البحر الأحمر منهم وحماية المراكز التجارية في عدن وتعز وزبيد،[1] وكانت عدن مركزاً لتجار الكارم وقوص مركزهم الرئيسى في سلطنة المماليك، وكانوا ينقلون التوابل الهندية من ثغر عدن إلى مينائي عيذاب والقصير في مواسم معينة من السنة، وحقق الكارمية من وراء اشتغالهم بتجارة التوابل مكاسب هائلة، وكونوا ثروات طائلة وأصبحوا يشكّلون الطبقة المميزة والمفضلة لكثرة الضرائب التي كانت تفرضها عليهم السلطات المملوكية،وقد ظهر من تجار الكارم أسرات اشتهرت بثرائها العريض،[2]وأنشأت الحكومة المملوكية وظيفة خاصة لرعاية مصالح الكارمية وتنظيم ومراقبة التجارة من أصناف البهار وأنواع المتاجر سميت "بناظر الكارمي" وهى وظيفة جليلة تضاف إلى الوزارة، وتارة تضاف إلى ناظر الخاص حسبما يراه السلطان،[3] وازداد شأن الكارمية وتضاعف عددهم حتى وصل في عصر المماليك إلى مائتي تاجر كارمي وكان لهم أكثر من مائة وكيل موزعين بين موانئ اليمن والهند يقومون بالرحلات لصالح التجار الكارمية،[4] وتميزت طائفة الكارمية بالارتباط مع بعضها برباط المصاهرة واشتركوا في تجارة واحدة اتخذت

---

(1) صبحي لبيب : التجار الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى ، المجلة التاريخية المصرية ،المجلد الرابع العدد الثاني (القاهرة ، 1951) ص 17 ، 18 ، 19 .

(2) سالم، السيد عبد العزيز : البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية ، 1993) ص 32 .

(3) القلقشندى : صبح الأعشى ، 32/4 .

(4) رشيد باقة : المرجع السابق ، ص 12 .

طريقاً واحداً فحافظوا على تجارتهم ومصالحهم ،وكذلك جمعت بينهم الأخطار التي كانوا يتعرضون لها في البحر وفى المحيط الهندي سواء كانت من جانب الطبيعة أو من جانب القراصنة وكان لهم رئيس يرأسهم يُسمى"ريس الكارمية" أو"ريس التجار" أو"وكيل التجار" وكانت هذه الرئاسة وراثية يرثها الابن عن الأب جيلاً بعد جيل وكان ابن رئيس الكارمية يتعلم أصول هذه التجارة ويشترك في رحلات تجارية بعيدة وهو في سن مبكر.[1]

ويؤكد المقريزي في السلوك إن هؤلاء التجار الكارمية كونوا طبقة متماسكة متعاونة وكان لهم نقابة وكان لنقابتهم التجارية المعروفة رئاسة معترف بها وقد توفى رئيسهم في عام (731هـ / 1330م)[2] ، هذا وتوفى التاجر الكارمي ناصر الدين محمد بن مسلم سنة (776هـ / 1374م) ، وقيل: إن ماله عند وفاته بلغ حوالي عشرة آلاف ألف دينار[3] ، وهو رقم مبالغ فيه بطبيعة الحال , وقد فاقت شهرة هذا التاجر ومكانته المالية والتجارية حدود الدولة المملوكية حيث كان من أعظم تجار الكارم في الهند وأكثرهم مالاً ، وكان قد اجتمع رأي الناس على ذلك حتى قال تجار الهند : ليس في بلادنا من هو أكثر مالاً منه غير تاجر هندي يقاربه في المال ، ولقد بلغ من ثراء الكارمية وجاههم أنه عندما شُفى أحد كبار رجال الدولة في عصر السلطان محمد بن قلاوون من مرضه وزيّنت له القاهرة لاقاه الكارمية ونثروا عليه الذهب والفضة ، وكان الغالب على تلك البيوت التجارية الطابع الأسرى ولذلك يرث كل جيل منها نشاط الجيل السابق ومكانته التجارية والمالية فضلاً عن تجربته وخبرته إذ كان الكارمي يدرب أولاده مع من يتخيرهم من عبيده ذوى الفطنة والذكاء على مباشرة أعماله التجارية الواسعة فيرسلهم إلى الأسواق الكبرى في

---

(1)عطية القوصي : المرجع السابق ، ص 27 .

(2) المقريـــــزي : السلـــوك ، 569/2 .

(3) أبو المحاسن بن تغري بردي : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، تحقيق : نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ،1985) 9 /363 .

مصر والحجاز واليمن والهند وغيرها متاجرين ومدعماً في نفس الوقت مكانة الأسرة المتوارثة في الأسواق، كما اتخذوا العديد من الوكلاء يجلبون إليهم متاجر تلك البلاد ويرسلون بضائعهم إليهم .[1]

ويروى المقريزي واقعة تُبيّن وجود تعاملات مالية بين التجار الفرنجة وبين الكارمية الذين كانوا في عدة وافرة وأموال عظيمة في دولة المماليك ملخصها: أن السلطان الناصر محمد اشترى سنة (711هـ / 1311م) جواهر من تجار الفرنجة بمبلغ ستة عشر ألف دينار وأحالهم على وكيل السلطان كريم الدين الذى لجأ بدوره إلى تجار الكارم للاقتراض منهم لدفع ثمن الجواهر ، وعندما حضر الفرنجة لقبض الثمن التقى تجارهم مع تجار الكارمية وكان لأحد الكارم دين عند أحد التجار الفرنجة بمبلغ عشرين ألف دينار،وعندما علم كريم الدين بذلك سر سروراً زائداً فأحال الفرنجة الكارمي على كريم الدين بمبلغ ستة عشر ألف وهى التي وجبت عليه بحوالة السلطان ودفعوا أربعة الآف دينار تتمة عشرين ألف دينار للكارمي وتمت عملية تحويل الدين بموافقة الطرفين أمام كريم الدين.[2]

وبلغ من ثروة وغنى تجار الكارم أن استطاع السلطان فـــرج بن برقوق أن يصادر مائة ألف دينار من أموال التاجر الكارمى إبراهيـــم المحلى المتوفى سنة (806هـ / 1403م).[3]

كما قام الكارمية بعدة أعمال منها إنشاء المدارس وبناء المساجد وصيانتها ومنها إصلاح المسجد القديم وترميمه"مسجدعمرو بن العاص في مصر القديمة ".[4]

---

(1) صبحـــي لبيـــب : التجار الكارمية ، ص 30 ، 31 ، 32.

(2) المقـــريـــزي : السلوك ، 452/2.

(3) ريمون ، أندرية : القاهرة تاريخ حاضره ، ترجمة: لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1993) ص 109.

(4) عزيـــز عطيـــة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 187 ، 188.

وأوقفوا الأوقاف وكانوا يعلّمون القرآن،[1]والتاجر الكارمى تاجر مسلم يخدم الإسلام والناس بنشاطه التجاري والمالي ويبذل من ماله في سبيل نشر وتعليم الثقافة الإسلامية وينهل من علوم الإسلام وينشرها في ربوع الأرض ما وسعه الجهد وكان يكثر من البر والمعروف ويخرج زكاة ماله ومنهم من تعلم علم الحديث وأنشد الشعر،[2] وقد وصلت طائفة الكارمية إلى مستوى الثراء الفاحش وأصبحوا من المقربين لدى سلاطين المماليك لدرجة أن الحكام المماليك اعتمدوا على معوناتهم في تجريد الحملات العسكرية كما قامـوا باقتراض الأمـوال منهم أحياناً،[3] ففي سنـــة (753هـ / 1352م) اقترض السلطان الصالح محمد بن قلاوون (752 – 755هـ / 1351 – 1354م) من التجار الكارمية مبلغاً كبيراً من المال ليستعين به في تجهيز حملة ضد أمير حلب "بيبغا أرس" مخافة أن يخرج عنه الشـــام كله.[4]

ورغم الازدهار الكبير الذي عرفته التجارة الكارمية والمكانة العالية التي وصل التجار الكارمية إليها في سلطنة المماليك بفضل نشاطهم التجاري وما جمعوه من ثروات ، إلاّ أن نفوذهم بدأ ينهار ونشاطهم يتقلّص في النصف الأول من القرن (الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي)، من جراء ما تعرضوا له من مضايقات واعتداءات من بعض السلاطين والأمراء في أنحاء السلطنة،[5] وبعد أن تطرق الفساد إلى النظـام الإقطاعي في الدولة [*] واضمحل الإنتاج الزراعي وحدث

---

(1) أحمـد عـــدوان : المرجع السابق ، ص 371.

(2) صبحـــي لبيـــب : التجارة الكارمية ، ص 39.

(3) فـــوزي عـــباس : المرجع السابق ، ص 144.

(4) أبو المحاسن بن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، 210/10 ، 211.

(5) رشيـــد باقـــــة : المرجع السابق ، ص 12 ، 13.

(*) النظام الإقطاعي في العصر المملوكي هو ما يمنحه السلطان للأمراء والجنود من أراضي يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيف يشاء ،وتختلف باختلاف حال أربابها بالإضافة إلى ما يمنح لهم من رواتب عينية ونقدية وسائر الأموال المتحصله لخزانة الدولة = القلقشنـــــدى : صبح الأعشى ، 4/ 50 ، 51.

عجز في الميزان التجاري ولم تعد موارد البلاد تكفي لسد الاحتياجات المالية للدولة وبالرغم من ذلك لم تلجأ السلطات المملوكية إلى إصلاح الخلل الاقتصادي، بل لجأ سلاطين المماليك إلى العمل بالتجارة ومنعوا أي شكل من أنواع المنافسة الحرة من خلال اتباعهم سياسة الاحتكار التجاري لحل أزماتهم المالية من خلال ما تدره هذه السياسة من أرباح،[1] فظهرت التجارة الشخصية للسلاطين فيما عرف باسم المتجر السلطاني وأنشئ ديوان حكومي خاص لإدارة هذه التجارة يُدعى ديوان المتجر.[2]

ضف إلى ذلك الدور الذي لعبته الصفوة المملوكية في وجود الأزمات الاقتصادية،[3]وكان الأمراء وكبار الموظفين الرسميين تُجّاراً بارزين فكانوا يكدّسون أكبر كمية ممكنة من السلع التي تقتضيها المضاربات المربحة، ويلجئون إلى إكراه التجار وأتباعهم على الشراء بأسعار أعلى من سعر السوق فحققوا أرباحاً كبيرة.[4]

وقد وضّح ابن خلـــدون بأن التجارة من السلطان مُضرّة للرعايا مُفسدة للجباية وهو غلط عظيم، وفيه إدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة ،منها مضايقة التجار في شراء البضائع وتيسير أسباب ذلك، فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غايتهم أو تقرب وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شئ من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ،[5] بسبب أن يكون السلطان هـو المشتـرى الوحيد والبائـع الوحيـد [6]، وزاد الأمـر سوءاً أن الاحتكـــار لم يكـن

---

(1) أنطـــوان ضومـــط : المرجع السابق ، ص 220.

(2) أحمـــد سعـــــد : المرجع السابق ، ص 453.

(3) عبد الرحمن عبد التواب : المرجع السابق, ص 124.

(4) العزام ، عيسى محمود : أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال العصر المملوكي الأول ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار التيسير للطباعة والنشر (المنيا ، 2004) ص 296.

(5) ابـــن خلـــــدون : المصدر السابق ، 347/1.

(6) القـــلقشنـــــدى : صبح الأعشى ، 460/3.

الوسيلة الوحيدة للتلاعب بالأسواق بغية الحصول على الأموال، بل استخدم بعض سلاطين المماليك وكبار أمرائهم وموظفيهم عمليات طرح البضائع على التجار بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية لتعزيز ثرواتهم أو لتدبير الأموال للسلطنة عند الضرورة،[1] أو عندما أصبحت الدواوين في سلطنة المماليك غير قادرة على تدبير وصرف مستحقات المماليك ورواتبهم.[2]

وكان السلطان "الأشرف برسباي" قد عمل على تركيز تجارة التوابل في جـدة ليحصّل الرسوم من تجار التوابل، ورغبة في الزيادة أمر بمنع التجار من السفر مباشرة من الحجاز إلى الشام دون الحضور إلى القاهرة حتى يعاد تحصيل رسوم جـديدة على ما معهم مـن توابل وهدّد مـن يخـالف ذلك بالقتـل والمصادرة فكـان التجـار يأتون إلى القاهرة مُجبرين لتؤخذ منهم الضرائب،[3]وأصدر مرسوم سنة (828هـ/1424م) ألزم فيه الكارمية بالحضور إلى القاهرة تحت الحراسة. [4]

أما في اليمن فقد قضى نهائيا على مركز عـدن وسيطر على تجارة التوابل ومراكزها التجارية وممراتها البرية والبحرية ولم يبال بعواقب تلك السياسة الاحتكارية،[5] وفى سنة (832هـ/1428م) أرسل الأموال إلى جـدة ليشترى الفلفل لحسابه الخاص واحتكره لكي لا يُشترى أو يُباع لغيره، وألزم جميع التجار الفرنجة بشراء الفلفـل بزيادة خمسين دينار عن" سعر السوق" فما اشتروا شيئا ورجعوا بأكثر

---

(1) Lapidus . Ira . Marvin : Muslim Cities in the Latter middle Ages . Cambrige . 1967 . PP . 57-59.

(2) يوسف ، جمال جرجس : الاحتكار في الدولة المملوكية الثانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس (القاهرة ، 1985) ص 156.

(3) نعيـــم فهمـــــــي : طرق التجارة الدولية ، ص 294.

(4) ابن حجر العسقلانـي : إنباء الغمر بأنباء العمر ، 711/1.

(5) عطيـــة ، سليمـان : سياسة المماليك في البحر الأحمر نهاية عصر السلطان برسباي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1959) ص 329.

بضائعهم وما معهم من النقود إلى بلادهم، وفى نفس السنة احتكر الثياب والسكر .[1]

ويبدو أن السلطان أراد بهذه الإجراءات الاحترازية أن يمهد لمرسومه الشهير الذي أصدره في سنة (835هـ / 1431م) والذي تحدى به مصالح كافة التجار الكارمية والفرنجة، وكشف فيه صراحة عن سياسة المتجر السلطاني في احتكار التوابل الشريفة وغيرها من السلع في المعاملات التجارية التي اقتصرت تجارتها على المتجر السلطاني شراءً وبيعاً ، حيث كان موظفو المتجر يشترون حمل التوابل بخمسين دينار من الكارمية ثم يبيعونه لهم بثمانين دينار فنزل بالتجار من ذلك خسارة كبيرة ،[2] وكان برسباي محباً لجمع الأموال ووصل إلى درجة المتاجرة بالغلال إضافة إلى التبن والخضر والسكر واللحم وغيرها ،[3] ووصل به الحد إلى احتكار الحطب المجلوب من بلاد الصعيد وجعله من أصناف المتجر السلطاني أي لا يشتريه أو يبيعه أحد إلا السلطان .[4]

كما قام بعض سلاطين المماليك بإرغام التجار البنادقة على شراء التوابل من المتجر السلطاني، وكان هذا الأمر مثار نزاع بين الجانبين حول حجم الكمية المباعة والسعر،ففي عهد السلطان أينـــال (865-857هـ/1453-1461م) حُدّد سعر الحمل من فلفل المتجر السلطاني بمائة دوكات،[5] وعمل على دعم هذا السعر من خلال التدخل في تحديد كميات الفلفل المعروض في الأسواق والتلاعب في أسعاره لإجبار التجار البنادقة وغيرهم من التجار الأوربيين على شراء الفلفل السلطاني أولاً [6].

---

(1) ابن حجر العسقلاني : إنباء الغمر بأنباء العمر ، 746/1 ، 747.

(2) رزق ،علاء طـه : دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ،2008) ص 84 ، 85 ، 86 .

(3) أبـــن إيـــــاس : المصدر السابق ، 22/2 .

(4) المقـــريـــــزي : السلوك ، 4 / 1614 .

(5) محمـــــد الزامـل : التحولات الاقتصادية ،ص158 .

(6) نعيـــــم فهمـــي : طرق التجارة ، ص 46 .

ولم يكتف سلاطين المماليك بذلك ، بل ساندوا بعض الأفراد في احتكار سلع بعينها مقابل ضمانها بضريبة تدفع للسلطان،[1] فقد سمح السلطان قايتباي سنة (892هـ/1487م) لأحد الدباغين باحتكار الملح بعد أن ضمّنه بضريبة يدفعها مما أدى إلى ارتفاع سعره،[2] كما قام نفس السلطان بسجن التجار البنادقة في فندقهم سنة (896هـ/1490م) بهدف الضغط على هيئة التجار لشراء التوابل الشريفة بالسعر الذى حدده السلطان.[3]

وكان المتجر السلطاني يتاجر لحساب السلطان في عدة أنواع من السلع ، منها:الخشب والحديد والشب والنطرون، والكتان خاصة عندما أصبح له أهمية اقتصادية حيث فرض على التجار شراءه بالسعر الذي يحدده المتجر،[4]مما سبّب في ارتفاع سعره في السوق وغلا بسبب ذلك القماش المعمول من الكتان وتبعته الأقمشة القطنية،[5]وكانت سياسة طرح السلع أو فرضها لها أسوأ الأثر على الكارم،حيث كانت الدولة تشترى السلع بأرخص الأسعار ثم تبيعها لهم بسعر مرتفع وتجبرهم على الشراء مما أدى إلى خسارتهم وقد دأب المتجر على فرض البضائع وإلزام التجار بدفع ثمنها في الحال مما اضطر أغلبهم إلى بيع هذه البضائع بنصف ثمنها حتى يجمعوا المبلغ المطلوب منهم، ولجأ بعضهم إلى الهروب وغلق الأسواق.[6]

---

(1) إبراهيم طرخان : المرجع السابق ، ص 279 .

(2) الظاهري ، زين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري (بيروت ، 2002) 2 / 62 .

(3) محمد طقــوش : المرجع السابق ، ص 531 .

(4) الدجاني ، الهام محمد هاشم : المتجر السلطاني في مصر عصر سلاطين المماليك ، مجلة التاريخ والمستقبل دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2010) ص 547 .

(5) عبد العال الشامي : المرجع السابق ، ص 358 .

(6) جمال يوســـــف : المرجع السابق ، ص 177 .

وفى سنة (907هـ/1501م) صادر الأمير "طراباي" رأس نوبة النواب للسلطان الغوري تجار الكارمية الذين توفى الكثير منهم بسبب شدة العقاب أثناء المصادرة ومن عاش منهم عاش فقيراً وترك الكثير منهم السلطنة خوفاً على أنفسهم وأموالهم،[1]وبلغ من قسوة المصادرات وطرح البضائع أن تمنى بعض التجار الكارمية أن يغرقهم الله حتى يستريحوا مما هم فيه من الغرامات والخسارات وتحكم الظلمة فيهم .[2]

وكان لسياسة الاحتكار وتشدّد المتجر السلطاني أن ترك أكثرهم التجارة نهائياً وأصبحوا مجرد مندوبين للسلطان في تجارته وتقلص نفوذهم الاقتصادي ونقص عددهم ،[3] وإن ظلوا موجودين على الساحة حتى نهاية القرن (التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي)، لكنّ سياسة الاحتكار التي نفذها سلاطين المماليك أفرزت جماعة جديدة من التجار أطلق عليهم تجار السلطان خلفوا الكارمية.[4]

وترتب عن هذه السياسة الاحتكارية نتائج سلبيه أضرت باقتصاد السلطنة فانهارت الزراعة والصناعة وامتنع الكثير من الناس عن الاشتغال بهما وتقلص الإنتاج مما أجبر الدولة على جلب الكثير من السلع من الخارج.[5]

وأثارت هذه السياسة غضب الدول التجارية الأوربية ، مما دفعهم

---

(1) علاء رزق : عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الزقازيق (الزقازيق ، 1989) ص 28 .

(2) سعيد عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1992) ص43 .

(3) صبحي لبيب : التجارة الكارمية ، ص 45 .

(4) محمد الزامل : التحولات الاقتصادية ، ص 128 .

(5) رشيد باقة : المرجع السابق ، ص 27 ، 28 .

للبحـث عـن طريق آخر غير طريق دولة المماليك يمكنهم من الحصول على سلع الشرق وبخاصة التوابل،[1] وبالفعل استطاع ملاحو البرتغال اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح سنـــة (893هـ /1487م) والوصول إلى الهند ونقل سلع الشرق الاقصى إلى لشبونة مباشرة ، وتعرضت السفن المملوكية للهجوم من الأسطول البرتغالي في المحيط الهندي، ولم تعد الدولة المملوكية المركز الرئيسي الذي تتجمع فيه سلع الشرق ، ونتيجة لتلك السياسة فقد المماليك أهم مورد من موارد الثروة بسبب الكشـــوف الجغرافيـــة البرتغاليـــة وسوء العلاقات بين السلطان الغوري والتجار البنادقة الذين كانوا الوسطاء في تجـــارة الشـــرق في تلك الفتـــرة،[2] وهذا ما سيتم البحث فيه في الفصل القادم بعـــون الله تعالـــى .

---

(1) عثمـــان عـطـــا : المرجع السابق ، ص 143 .

(2) رمضان ، أحمد عطية : تطـور مصـر الاقتصادي والاجتماعي منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك ، دار الثقافة العربية (القاهرة ، 1989) ص 475 ، 476 .

الفصـل الخامـس

الكشـوف الجغرافيـة البرتغاليـة وأثرهـا على العلاقات بين المماليـك والبندقيـة

المبحـث الأول:

الكشـوف البرتغاليـة علـى الساحـل الأفـريقـي ووصولهم إلى الهند .

المبحـث الثاني:

احتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية وأثر ذلك على دولة المماليك في مصر والبندقية .

اعتمدت الدولة المملوكية شبه كلياً على تجارة العبور بما كانت تجنيه من ضرائب ورسوم جمركية ، وكذلك من بيع التوابل إجبارياً بسعر مرتفع لتحصل بذلك على الذهب اللاّزم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وعرف الغرب الأوربي سلفاً أهمية هذه التجارة فتضمنت أفكار الدعاة الصليبيين شنّ الحرب الاقتصادية ضد سلطنة المماليك بوسائل مختلفة، كتبوها في رسائلهم وكان أبرزها تجهيز أسطول أوربي في المحيط الهندي لوقف التجارة الشرقية مع المماليك عن طريق عدن وهى الفكرة التي تبنتها البرتغال في دورها الصليبي بعد مضي مدة طويلة من الدعوة لها حيث بلغت تجارة العبور الذروة بالنسبة للاقتصاد المملوكي,[1]وكانت متاخمة البرتغال للمحيط الأطلسي من بواعث حاجتها لأسطول قوى،فأمر ملوكها بغرس الأشجار ليُستمد منها الأخشاب اللاّزمة لبناء السفن وشجعوا الأهالي على بناء السفن بإعطائهم الأخشاب مجاناً من الغابات الملكية مع إعفاءات أخرى من الضرائب على المواد المستوردة لصناعة السفن ، كما تمّ إنشاء شركة تأمين أُلزم أصحاب السفن بأن يدفعوا لها نسبة من أرباحهم ، وتم اجتذاب أشهر الملاّحين وذوى الخبرة بشئون الملاحة،[2]وسعت البرتغال إلى الرحلات الاستكشافية في وقت مبكر لأسباب سياسية ودينية واقتصادية وحباً للمغامرة والكشف عن المجهول ، حيث أرادوا هـدم المدينة المنورة ونبش قبر الرسول "صلى الله عليه وسلم" والاستيلاء على الأماكن المقدسة في فلسطين،وفكّر البرتغاليون في أن معرفة طُرق تجارية غير التي يتحكم فيها المماليك سوف تضعفهم اقتصادياً، لذا راسلوا البابا في روما من أجل تمويل رحلات الاستكشاف والبعثات التنصيرية ومحاربة الكفار- حسب قولهم - يقصدون بذلك المسلمين.[3]

---

(7) محمـــد أميـــن : التنظيمات الحكومية ، ص 251.

(8) سونيـــا هـــاو : المرجع السابق ، ص 82 – 83 – 84.

(9) محمدين ، محمد محمود : الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان ، دار الخريجي للنشر والتوزيع (الرياض ، 1996) ص 217 ، 218

المبحث الأول: الكشوف البرتغالية على الساحل الأفريقي ووصولهم إلى الهند :

أول من فكر من الأوربيين في البحث عن طريق أخرى إلى الهند غير الطريق المار بدولة المماليك هم البرتغاليون ، وعلى الأخص عندما تولى عرش البرتغال الملك هنري الشهير بهنري الملاح(*)[1] ،الذى كان الشخصية الرئيسة المحركة للاتجاه البرتغالي نحو الكشوف لفترة تربو عن الأربعين عاماً،على الرغم من أنه لم يبحر إلى أبعد من مضيق جبل طارق، وقد قامت شهرته الواسعة على جهوده المنظمة الصبورة المكرسة لخدمة هدف اعتبره الكثيرون مستحيلاً،[2]ففي سنة (818هـ / 1415م) أمر هنري الملاح قوة برتغالية بمهاجمة مدينة سبتة المغربية والاستيلاء عليها حيث كانت سوقاً عظيمة للمسلمين وكانت هذه المرة الأولى التي يتمكن فيها البرتغاليون من السيطرة على أرض تقع خارج أوربا وتكوين أول مستعمرة برتغاليه، وباحتلال سبتة بدأ الاستعمار الأوربي يزحف نحو قارة أفريقيا فيما وراء البحار ، وفيها علم هنري الملاح من الأسرى المسلمين أن الذهب والعاج وريش النعام وغيرها من السلع الثمينة تأتى من جنوب الصحراء ففكر في الوصول إلى تلك المناطق عن طريق البحر وفى سنة (821هـ / 1418م) أقام هنري أول مركز أبحاث جغرافي في رأس سانت فينسنت في البرتغال(**)وبنى

(*) الأمير هنري الملاح (797 – 865هـ / 1394 – 1460م) هو الابن الثالث للملك حنا الأول مؤسس أسرة أفيس، تربى منذ نعومة أظفاره على كراهية الإسلام والمسلمين = محمد الزامل: دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي ، ص 102.

(1) خانكي ، جميل: تاريخ البحرية المصرية ، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1948) ص 196.

(2) وود .هـ . ج : الإرتياد والكشف الجغرافي، ترجمة : شاكر خصباك، دار المكتبة العصرية (بيروت، د.ت) ص55

(**) ينظر الخريطة رقم (7).

قلعة ومرصداً وقصراً ومباني لحفظ الخرائط والمخطوطات ومساكن للمدرسين الذين استعان بهم وكانوا من الأقطار التي تقع على البحر المتوسط بعضهم مسلمون وبعضهم يهود وايطاليون ، وكان من بين من استعان بهم هنري الملاح جغرافيون وفلكيون وعلماء رياضيات ورسامو خرائط وربابنة مهرة في فن الملاحة ، وكانت أهدافه تتمثل في تحسين أساليب الملاحة وتدريب الملاحين وربابنة السفن وتحسين الخرائط للاستعانة بها في السفر صوب الجنوب على طول الساحل الأفريقي الغربي، ثم الوصول إلى الهند ومنطقة التوابل[1] ، ومن المؤكد أنه أخذ يفكر في تحطيم الاحتكار الإيطالي للتجارة الشرقية وكذلك خلبته أوصاف ماركو بولو للشرق[2]،ولقد كان الأمير هنري يشغل منصب رئيس هيئة اليسوعيين" الجزويت " التي تأسست سنة (719هـ / 1319م) وغايتها مواصلة الحرب ضد المسلمين وتحطيم سيطرتهم على طرق التجارة مع الشرق واستغل هنري إيراداتها في تنفيذ مشروعاته الخطيرة ، وقد بارك باباوات الكنيسة هذه الاتجاهات، فقد منح البابا مارتن (820 – 835هـ / 1417 – 1431م) الجهات المكتشفة ممتلكات دائمة للتاج البرتغالي، وغفر خطايا الشهداء في هذه الرحلات.[3]

وبدأت كشوف هنري الملاح بإرسال بعثات حول ساحل أفريقيا الغربي سنة (821هـ / 1418م) وعُرف هذا الطريق البحري بالطريق البرتغالي وفى سنة (823هـ / 1420م) كشفت جزر الكناري[*] ، وجزر الآزور[**] سنة (835هـ / 1431م) [4] ، وواظب الأمير هنري لأثني عشر عاماً على إرسال رجال

---

(1) محمد محمدين : المرجع السابق ، ص 219.
(2) هـــــ . وود : المرجع السابق ، ص 56.
(3) سونيـــا هـاو : المرجع السابق ، ص 106.

(*) ينظر الخريطـــة رقـم (7).

(**) ينظر الخريطـــة رقم (7).

(4) محمد محمدين : المرجع السابق ، ص 219.

لاجتياز رأس " بوجادور" " الرأس البارز"(*) من دون أن يصيب نجاحاً، وكان أولئك الملاحون الخائبون يُستقبلون بالترحاب لدى عودتهم لأن مراكبهم كانت مثقلة بالعبيد المغتصبين من الجهات الساحلية ، وأخيراً استطاع الملاح "جـيل أيفانس" اجتياز الرأس أثناء محاولته الثانية سنة (838هـ / 1434م) واستطاع إن يبدّد الكثير من الأساطير التي نُسجت حول اجتياز ذلك المكان ومُنح لقب فارس وكوفئ مكافأة سخية، حيث كان الوصول إليه شاقاً وصعباً [1] ، حتى إن البرتغاليين لم يتمكنوا من عبوره إلاّ بعد محاولات قامت بها أربع عشرة حملة نتيجة لعدم خبرتهم الكبيرة في الأمور الملاحية آنذاك ، ومعاكسة الرياح التجارية التي تهب من الشمال الغربي، بحيث كانت تسبب لهم الكثير من المتاعب إضافة إلى فقر هذا الساحل من الطعام والماء.[2]

وبعبورهم لرأس بوجادور أخذت الرحلات البرتغالية طابع السرعة والاندفاع بعد ذلك وانفتح المجال نحو اكتشاف المزيد من السواحل الغربية، ففي سنة (845هـ /1441م) اكتشف كل من "أنطونيو جونلاريز" "ونونو تريستاو" ساحل الذهب(**) حيث حملوا في طريق عودتهم كميات من الذهب والعبيد إلى لشبونة فكان هذا بدوره مشجعاً لمزيد من الاندفاع نحو الجنوب في وقت كانت فيه بعثاتهم التنصيرية قد اتخذت مراكزها، وفى السنة التالية تمكّن كل من "دينيزدياز" "ونونوتريستاو" من اكتشاف جزيرة صغيرة تقع إلى الشمال

(*) ينظر الخريطة رقم (7).

(1) هـــ. وود : المرجع السابق ، ص 57 ، 58.

(2) الجوهري ، يسرى : الفكر الجغرافي وحركة الكشوف الجغرافية ، منشأة المعارف (الإسكندرية ، د.ت) ص 157.

(**) ينظر الخريطة رقم (7).

مـــن الرأس الأبيض (*) حيث أنشأ بها البرتغاليون قلعة صغيرة تحركت منها حملاتهم نحو السودان الغربي طامعين في الوصول إلى منابع الذهب في تـمبـكتـو – أحد أحلام الأمير هنري الملاح – والسيطرة عليها ، لأن ذلك سيمكنهم من الإنفاق على رحلات كشفية أخرى لإيجاد طريق إلى تجارة الهند، لكنهم فشلوا في ذلك فاتخذوا من القرصنة هدفاً لهم ، واعترضوا السفن التي قد تجول هناك دون إذن منهم إضافة إلى أنهم جعلوا من تجارة الرقيق وتصديره عملاً لهم.[1]

واستمر البرتغاليون في كشوفهم ووصلوا إلى رأس "فرد" أو "الرأس الأخضر" (**) سنـــة (847هـ / 1443م) و"رأس بلمـــاس" "رأس النخيـل" سنـــة (849هـ / 1445م) لكثرة النخيل حوله ، وكان الإلحاح على طلب الذهب والرقيق قد سبّب للبرتغاليين التأخر عن هدفهم الأساسي وهو البحث عن طريق إلى مناطق التوابل،[2]وقد لقيت هذه الرحلات تشجيعاً كبيراً من الأمير هنري الملاح طوال حياته حتى توفى سنة (865هـ / 1460م) بعد أن أصبحت البرتغال رائدة في مجال الكشوف الجغرافية، حيث توطدت أقدامهم في الساحل الغربي لإفريقيا ووصلوا في اكتشافاتهم إلى ساحل سيراليون(***) سنة (866هـ / 1461م) واهتموا بإنشاء الحصون والقواعد على الساحل الغربي لإفريقيا لخدمة أغراضهم التجارية والاستعمارية ، وكان الكابتن "ديجـــو كـــام" هو أول من تمكن من الوصول إلى مصب نهر الكونغو(****) في منتصف سنة (889هـ / 1484م) وأبـحـــر فـي النهـــر

(*) ينظر إلى الخريطة رقم (7).

(1) الرمال ، غسان علي محمد : صراع المسلميـن مع البرتغاليين فـي البحـر الأحمـر خلال القـرن العاشـر الهجري / السادس عشر الميلادي (د . م ، 1985) ص 54 ، 55.

(**) ينظر الخريطـــة رقم (7).

(2) محمـــد محمديـــن: المرجع السابق ، ص 219.

(***)ينظر الخريطـــة رقم (7).

(****) ينظـر الخريطة رقم (7).

وأخذ البرتغاليون معهم إلى لشبونة أربعة من الزعماء الأفارقة وعاملوهم كضيوف وكان الهدف من هذه المعاملة الطيبة التغلغل السلمي داخل إفريقيا تحت ستار التجارة والتنصير[1]،وتابع البرتغاليون نشاطهم الكشفي، ففي نهاية سنة (890هـ / 1485م) وصل "ديجو كام" إلى "رأس الصليب"[*] وبذلك تكون البرتغال قد اقتربت من نقطة التقاء السواحل الغربية لأفريقيا بسواحلها الشرقية.[2]

وكان للنجاح الباهر الذى حققته حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية في غرب إفريقيا أثره البالغ على الملك جون الثاني (886 – 901هـ / 1481 – 1495م) الذى قرر مواصلة الجهود الكشفية حتى بلوغ البرتغاليين بلاد الهند.[3] وسعى هؤلاء إلى التجسس لمعرفة كل ما يتصل بتجارة التوابل لتدعيم هذه الحركة وإمدادها بالمعلومات اللازمة لإنجاحها ، فقد أرسلوا جواسيسهم الذين تخفوا في زي التجار وتظاهروا بالإسلام في بعض الأحيان ، لجمع كل ما يمكن جمعه من معلومات ممكنة عن تجارة الشرق المربحة،[4]لذلك قام الملك جون الثاني بإرسال فارسين برتغاليين إلى بلاد الشرق الإسلامي سنة (892هـ / 1487م) عبر الطريق البرى ، في الوقت نفسه الذى كان فيه الملاح "بارثيلمو دياز" يسلك طريق المحيط الأطلسي عبر سواحل إفريقيا الجنوبية من أجل الوصول إلى الهند ، هذان الجاسوسان ويدعيان " بدروكوفلها " و" الفونسوبافيا " كانا مكلفين بالحصول على معلومات مؤكدة عن مصادر التوابل القادمة إلى أوربا كخطوة أولى للسيطرة عليها وهل يمكن الدوران حول إفريقيا والتعرف على مملكة القديس يوحنا

---

(1) بطي ، أحمد محمد عبيد : الصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر ، ندوة الثقافة والعلوم (دبي ، 1991) ص 56.

(*) ينظر الخريطة رقم (7).

(2) غسان الرمال : المرجع السابق ، ص 57.

(3) أحمد بطي : المرجع السابق ، ص 56 ، 57.

(4) الشناوي ، عبد العزيز محمد : أوربا في مطلع العصور الحديثة ، ط 3 (القاهرة ، 1977) 199/1 .

" الحبشة " من أجل الدخول في تحالف معها ضد المسلمين من ناحية أخرى.[1]

ومن أجل الحصول على المعلومات التي تكفل التوصل إلى التفاصيل الدقيقة قام كل من "كوفلها و بافيا" بجولة واسعة في الشرق ، فعند وصولهما إلى عدن توجه "الفونسوبافيا" إلى الحبشة عن طريق زيلع ، بينما شق الثاني طريقه إلى ساحل المليبار ثم إلى الساحل الشرقي لإفريقيا حتى سفـــالة – التي تقع على ساحل موزمبيق – وجمع معلومات كثيرة عن تجارة التوابل ، وعن جزيرة مدغشقر التي تقع قبالة الساحل الجنوبي الشرقي لإفريقيا ، ثم قام بعد ذلك بزيارة هرمز قبل عودته إلى القاهرة للقاء رفيقه الأول، وبينما كان كوفلها يعد العدة للعودة إلى البرتغال بعد أن علم بوفاة رفيقه بافيا في القاهرة ، إذ به يلتقي بإثنين من الجواسيس اليهود هما : "جوزيف لاميجو" و"الحاخام أبراهام" اللذين أرسلهما ملك البرتغال جون الثاني[2] ، بعد أن حلّفهما أن يكتبا تقريراً صادقاً عن تلك المهمة.[3]

وكتب كوفلها رسالــة إلى ملك البرتغال بما توصــل إليه من معلومات أرسلها مع جوزيف بينما اصطحب أبراهام إلى هرمز ، حيث تفرقا فاتخذ كوفلها طريقه إلى مكة والمدينة المنورة ثم الطور ومنها إلى زيلع حيث وصل في نهاية المطاف إلى الحبشة ، وذكر كوفلها في رسالتـــــــه أن التوابـــــــل تأتى أو تمر من خلال كاليكوت ، كما قدم الدليل على إمكانية الدوران حول إفريقيا خاصة بعد زيارة للساحـل الشرقـــي منها وأضـــاف معلومـات عـن بعـض مـا يمكــن أن يتـوقعـه

---

(1) حامد ، إبراهيم محمد : هرمز الجديدة وعلاقاتها التجارية الخارجية في الفترة من (700 – 921هـ / 1300 – 1515م) ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2011) ص 169 ، 170.

(2) محمــد الزامــل : دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي ، ص 103.

(3) إبراهيـــم حامد : المرجع السابق ، ص 170.

البحـارة البـرتغـاليون عند الدخول إلى مياه المحيط الهندي[1]، وأوضح للملك التشابه بين سكان شرق إفريقيا وبين سكان غانا في الغرب وأنه إذا أمكن للبرتغاليين الاستمرار بمحاذاة الساحل الغربي فهم بلا شك واصلون إلى سُفالا ومن ثم إلى الهند ولم يغفل كوفلها أبداً تدوين كل ما اكتشفه على الخريطة التي أعطاها إياه الملك[2].

كما أشار في رسالته إلى أهمية بعض المواقع والمدن الإستراتيجية المتحكمة في مداخل بعض البحار والخلجان مثل هرمز وعدن[3]، وهى كلها معلومات ذات قيمة وكان لها دور كبير واستفاد منها البرتغاليون مستقبلاً عند قدومهم إلى شرق إفريقيا والمحيط الهندي استفادة كبرى.

وفى أواخر سنة (893هـ / 1487م) استطاع "بارثيلمو دياز" الوصول إلى الطـرف الجنوبــي الأقصى لقارة إفريقيا بعد أن أبحر بإزاء سواحلها الغربية[4], بعد معاناة شديدة مع العواصف والتيارات البحرية في تلك المنطقة وأطلق عليه اسم رأس العواصف لهول ما لقيه من الإبحار حوله.[5]

وأراد بارثيلمو دياز إكمال رحلته لكنّ تمرد بحارته عليه منعه من ذلك وفى سنة (894هـ / 1488م) عاد إلى لشبونة بعد أن كشف الجزء المتبقي من الساحل الأفريقي الغربي وصولاً إلى الطرف الجنوبي لأفريقيا الذى أطلق عليه ملك البرتغال تيمناً رأس الرجاء الصالح.[*][6]

---

(1) محمد الزامـل : دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي ، ص 103 ، 104.

(2) محمد أميـــن : التنظيمات الحكومية ، ص 253 ، 254.

(3) إبراهيم حامـد : المرجع السابق ، ص 170.

(4) شـارل ديـــل : المرجع السابق ، ص 145.

(5) سعـاد ماهـــر: المرجع السابق ، ص 127.

(*) ينظـــــــر الخـــــريطـــة رقـــم (7).

(6) غسان الرمـال : المرجــع السابق ، ص 57.

لقد أدى نجاح بارثيلمو دياز في اكتشاف رأس الرجاء الصالح إلى فتح الطريق إلـــى الهنـــد حيث أصبح جاهــزاً أمام البرتغاليين وبقـــي على الملك مانويل "الملقب بالسعيد" (901 – 928هـ / 1495 – 1521م) أن يحقق ذلك الحلم ، ولم يتم البث في الإقدام على هذه الحملة إلاّ بعد مناقشات طويلة، حيث كانت المعارضة قوية وملحة تجاه الخطة الموضوعة للحملة التي كان الكثير من أصحاب الرأي والمشورة في البرتغال يظنون بأنها سراب خادع من المحتمل أن يدمر مالية الدولة، غير أن الملك مانويل وقف بقوة إلى جانب المشروع وأمر بتجهيز السفن المسلحة فوراً للحملة وقد رشّح لقيادة الحملة "فاسكودي جاما" وهو نبيل من رجال البلاط الملكي وذلك لخبرته بالبحار وتمّ بناء سفينتين أحدهما حمولة 120 طن وهى "ساو جبرائيل" والأخرى حمولة 100 طن وهى "ساو رفائيل" بالإضافة إلى سفينتين أخريين وأبحرت السفن من ثغر لشبونة سنة (903هـ / 1497م) وكان عدد بحارة الأسطول مائة وخمسين بحاراً،[1]ووصل فاسكودي جاما إلى موزمبيق[*] سنة (904هـ / 1498م)[2]، حيث وجد قارباً على متنه بعض الزنوج وأحد البحارة ظنه البرتغاليون في بداية الأمر من المغاربة وعندما اقترب البرتغاليون من القارب هرع الزنوج وفروا إلى الساحل، بينما نُقل بحارالقارب إلى السفينة البرتغالية حيث أحسن داجاما استقباله واكتشف أن الرجل هندي وأنه من أهل كمباي بالهند ويُدعى "دافـان" وقد اتخذه داجاما مستشاراً له لأنه كان خبيراً بالتوابـل وقد وافق هذا الملاح على مرافقتهم إلـى الهنـــــد وتعهد بتزويدهم بحمولة من التوابـل نظير توصيله إلى بلاده

---

(1) أحمـــد بطـــي : المرجع السابق: ص 59 ، 60.

(*) ينظر الخريطة رقم (7).

(2) عبد العزيز عبد الدايم : تحقيق مخطوطة الأحكام الملوكية والضوابط الناموسية في فن القتال في البحر مع دراسة عن فن القتال البحري في عصر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة القاهرة، كلية الآداب (القاهرة ، 1974) ص 82.

كما استجاب شيخ موزمبيق لطلب داجاما وزوده بأثنين من المرشدين إلاّ أن هؤلاء تمكنوا من الفرار عندما تأكدوا أن البرتغاليين من النصارى، مما أدى إلى استخدام البرتغاليين العنف مع الأهالي ، ولهذا لم يغامر داجاما بالرسو بأسطوله في منبسه(*) عندما شك في احتمال قيام ملكها بتدمير سفنه وإغراقها انتقاماً لما فعله ضد الأهالي في موزمبيق ، وعندما وصل البرتغاليون بعد ذلك إلى ميناء مالندي – الواقعة حالياً في كينيا – لقي فيها داجاما ترحيباً من ملكها،[1]وفى هذا الميناء الأخير تعرّف على ملاح عربي هو ابن ماجد ولقبه المعلّم فعرض عليه خارطة الهند ومختلف الأدوات الملاحية التي يستعملها العرب والذين مارسوا ملاحة أعالي البحار منذ زمن بعيد بين البحر الأحمر وعمان وبحر العرب وشرق إفريقيا والهند وهكذا اصطحبه معه على سفينته واجتاز بحر عمان في مدة ثلاثة وعشرين يوماً وألقى مراسيه في كاليكوت بعد عشرة أشهر.[2]

هذه الرواية تكررت في العديد من المراجع(**)إلاّ أن الباحث يميل إلى رواية أخرى تفنّد لقاء فاسكودي جاما مع الملاح العربي ابن ماجد وتستبعد أنه من دل البرتغاليين على الطريق إلى ساحل المليبار في الهند حيث يذكرالباحث إبراهيم خوري في كتابه" أحمد بن ماجد،حياته،مؤلفاته،استحالة لقاءه بفاسكودى جاما " أن المستشرقين الذين أخذوا بهذا الرأي إنما اعتمدوا على نص أورده المؤرخ

(*) ينظـــــر الخريطـــة رقم (7).

(1) فـــاروق اباظـــه : المرجع السابق ، ص 40 ، 41.

(2) كلوزييه ، رينية : تطور الفكر الجغرافي ، ترجمة : عبد الرحمن حميدة ، دار الفكر(دمشق ، 1985) ص 58.

(**) إن أسطورة إرشاد ابن ماجد لفاسكو دي جاما إلى الهند نشأت في ذهن المستشرق الفرنسي جابرييل فران، الذى جعل منها عنواناً لمقال نشرة سنة 1922م في حوليات الجمعية الجغرافية بباريس، كذلك المستشرق الروسي تيودور شوموفسكى، الذى نشر " ثلاث رهمانجات " دفاتر " مجهولة لأحمد بن ماجد ربان رحلة فاسكو دي جاما " في سنة 1957م في موسكو ولينيجراد جاعلاً من الحدث هو الآخر عنواناً لكتابه = عبد العليم ، أنور: الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون (الكويت ، 1979) ص 132.

النهروالي في كتابه " البرق اليماني في الفتح العثماني " وذكر عدة مآخذ على هذه الرواية ، منها أنها كتبت بعد مجيء البرتغاليين بثمانين عاماً ولوعاصر النهروالي الأحداث البرتغالية في بحر الهند لكان واسع الاطلاع دقيقاً في أخباره، لكنه كتب النسخة الأولى من البرق اليماني بعد مرور ثلاثة وثمانين عاماً على قدوم فاسكودى جاما إلى بحر الهند، ويبدو أنه نقل بعض وقائع كتابه عن المؤرخ ابن الديبع والمؤرخ اليمني الشهير بامخرمه، وهما لم يشيرا إلى فاسكودى جاما ولا إلى أحمد ابن ماجد ولم يشعرا بوجود الفرنجة في بحر الهند إلاَّ في وقت لاحق وبعد أن ذهبوا إلى الهند ورجعوا منها ولم يتناولا وصول البرتغاليين الأول إلى بحر الهند لا من قريب ولا من بعيد[1]، أمّا النهروالي المؤرخ المتأخر فيجئ بالبرتغاليين إلى بحر الهند قبل قدومهم الفعلي والحقيقي إليه بثلاثة أعوام ويجزم أن ابن ماجد تولى تسهيل مهمتهم وهو سكران – زيادة في الدقة – ولولاه أي لولا ابن ماجد لما عبروا إلى الهند فيقول: " وقع ..... من الحوادث الفوادح النوادر دخول البرتغال اللعين من طائفة الفرنجة الملاعين ، إلى ديار الهند وكانت طائفة منهم يركبون من زقاق سبته في البحر ..... ويمرون بموضع قريب من الساحل في مكان كثير الأمواج لا تستقر به سفائنهم وتنكسر ..... ولا يخلص من طائفتهم أحد إلى الهند فلازالوا يتوصلون إلى معرفة هذا البحر إلى أن دلهم شخص ماهر من أهل البحر يقال له أحمد بن ماجد صاحب كبير الفرنجة، وكان يقال له الملندي وعاشره في السكُر فعلُمه الطريق في حال سكره"،[2] وذكر إبراهيم خوري الكثير من المآخذ العامة الأخرى على وثيقة النهروالي، التي تؤكد عدم لقاء الملاح العربي أحمد بن ماجد بفاسكودي جاما ، ولكن لا يتسع مجال البحـــث للحديث عنها.

---

(1) خوري ، إبراهيم : أحمد بن ماجد ، حياته ، مؤلفاته ، استحالة لقاءه بفاسكودى جاما ، إصدار مركز الدراسات والوثائق (رأس الخيمة ، 2001) ط2 ، ص 218 ، 219.

(2) النهروالي ، قطب الدين محمد بن أحمد: البرق اليماني في الفتح العثماني ، تحقيق: حمد الجاسر ، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر (الرياض ، 1967) ص 18 - 19.

سلكت ممبسه مسلكاً عدائياً مع البرتغاليين منذ ظهورهم في مياه ساحل أفريقيا الشرقي وظلت تناصبهم العداء،[1]وكان للمنافسة القوية بين ممبسه حليفة كلـوه وبين ماليندي[*] أن استقبلت ماليندي البرتغاليين وفاسكودي جاما استقبالاً ودياً وزودتهم بما يحتاجون إليه من المياه والمؤونة ، وقاد فاسكودي جاما بحّار هندي من "جوزرات" يدعى "كاليمـــوكانا" بأمر من ملك ماليندي وأوصله إلى الهند،[2]وهناك قول آخر إن اسم البحّار الذي دل فاسكودي جاما إلى كاليكوت كان المعلم " كانا " أو " كاناكا " أو " ربان مسلم من جوزرات "،[3] وكيفما كان الأمر فإن البرتغاليين غادروا ماليندي بقيادة فاسكودى جاما بعد توقف تسعة أيام ووصلوا كاليكوت[**] بالهند في مايو سنة (904هـ / 1498م)،[4] وهكذا توصل البرتغاليون إلى العثور على الطريق البحري الموصل إلى بلاد الهند، فكان هذا الحدث بداية لانقلاب تـام في تجارة الشرق، وفوراً شعر تجاّر كاليكـــــــــوت العـرب أنه قد ظهر لهم منافـس إذا تُرك له حرية العمل، وقـد شاهد فاسكودى جاما منظر ميناء كاليكـــــوت وحركة الملاحة فيه التي تبلغ أحياناً من خمسمـــــــائة إلى سبعمائة سفينة ومنظر أسواق المدينة وهى مكتظّـــــــة بأثمن أنواع التوابـــل واللآلـــــئ والأحجـــار الكريمـــة

---

(1) علـــــي الشطشـــــاط : الموجـز في تاريـخ الممالك الإسلاميـة في شـــرق أفريقيـــا ، دار قبـاء الحديثـة (القاهرة ، 2012)ص120 .

(*) ينظر الخريطة رقم (7).

(2) شهاب ، حسن صالـــح : أحمد بن ماجد والملاحة في المحيط الهندي ، إصدار مركز الدراسات والوثائق (رأس الخيمة ، 2001) ص 44 ، 49.

(3) أنـــور عبـد العليـــــم : المرجع السابق ، ص 127.

(**) ينظر الخريطة رقم (7).

(4) المعمري ، أحمد حمود : عمان وشرق إفريقيا ، ترجمة : محمد أمين عبد الله، مطابع سجل العرب (القاهرة ، 1980) ص 49.

وكـان قصـر مـدة إقامتهم بالمدينـة وسـوء المعـاملـة التي لقوها لم يسمحا لهم بدراسة المسائل التجارية دراسة ميدانية دقيقة[1]، كما أنهم لم يستطيعوا الرجوع إلاّ ببعض البالات من الفلفل والبهارات والقليل من الأحجار الكريمة وكمية زهيدة من المجوهرات واللآلئ لذلك لم تكن الرحلة موفقة من الناحية التجارية ، لكنها عادت برجل يهودي من إيطاليا يُدعى "جسبـــار" جاء إلى الإسكندرية في أيام السلطان قايتباي فدرس سوقها التجاري دراسة وافية، ثم سافر إلى القاهرة، فمكّـــة فبلاد الهند وتجول في جميع أقطارها،ووقف على جميع أحوالها التجارية والسياسية والجغرافية ثم تظاهر بالدخول في دين الإسلام، وعندما وصل دي جاما صارحه بأصله الإفرنجي وتنصّر على يديه، وحينئذٍ أفضى إليه بالمعلومات التي اكتسبها بعد خبرة طويلة وممارسة ثلاثين سنة، وأحاطه علماً بأحوال كاليكوت وغيرها من مدن الهند، وعّرفه بمحاصيلها وأسعارها وبما تحتاج إليه من السلع والبضائع الأوربية ثم رضي بالذهاب معه إلى البرتغال،[2] وعلى أية حال فقد استغرقت رحلة فاسكودي جاما ثلاث سنوات عاد بعدها من الهند إلى لشبونة في سنة (905هـ / 1499م) وقام دي جاما في طريق عودته بمهاجمة إحدى السفن التجارية العربية واستولى على ما بها من بضائع، ثم أمر بإغراقها بما تحمله من الركاب،[3]وتعتبر رحلته إلى الهند بداية للمرحلة الأولى في تاريخ البرتغاليين في بلاد الشرق إذ تطورت أغراضهم وأهدافهم من مجرد الرغبة في كشف الطريق البحري إلى الهند لتحقيق بعض المكاسب إلى الرغبة في احتكار التجارة الشرقية والسيطرة على مصادرها الأصلية، بل وإلى إقامة أول حكومة استعمارية في بلاد الشرق.[4]

---

(1) وليـــم هايــد: المرجع السابق ، 4/ 5 ، 6.

(2) زكي ، أحمد : التنازع والتخاصم بين مصر والبرتغال على احتكار تجارة الهند ، مجلة المقتطف ، دار نشر الفاروقية ، المجلد 51 (القاهرة ، 1917) ص 449.

(3) فاروق اباظـه : المرجع السابق ، ص 43.

(4) سالم ،السيد مصطفى: الفتح العثماني الأول لليمن، معهد الدراسات العربية (القاهرة، 1969)ص51،50.

المبحث الثاني :احتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية وأثر ذلك على دولة المماليــك في مصـــر والبندقيــة :

رسمت البرتغال سياستها في الشرق على حساب التجار المسلمين فتوالى إرسال الأساطيل الحربية والتجارية إلى الهند وزُود قادتها بتعليمات صريحة بتقوية نفوذ البرتغال في مدن ساحل المليبار بالهند أولاً، ثم إغلاق المنافذ التجارية الموصلة إلى البحر المتوسط عبر الخليج العربي والبحر الأحمر ثانياً ، مع توطيد سيادتهم التجارية الكاملة في المنطقة بأسرها والتصدي للحكام المحليين أو للمماليك ففي سنة(906هـ/1500م)وصلت إلى كاليكـــوت الحملة الثانية المكونة من خمس عشـرة سفينـة منها ست سفـن حربية بقيادة القائد البرتغالي"بدور الفاريز كبرال".[1]

وكان يحمل أوامر بأن يطلب من حاكمها طرد المسلمين وإقصائهم عن المتاجرة في بلاده،بل والعمل على منع السفن التجارية الإسلامية المحملة بالبضائع من الإبحار من موانئه إلى الموانئ المملوكية بما في ذلك عدن وجدة,[2]وعلى الرغم من فشل كبرال في ذلك إلاّ أنه عندما وصل القائد البرتغالي "جان دي نوفا" سنـــة (907هـ/1501م) إلى ميناء كاليكوت حقق بعض النجاح وقام بتدمير عدد من السفن التجارية الإسلامية التي كانت في الميناء بما في ذلك سفــن مملوكيـــة,[3]وأرسل ملك البرتغال أسطولاً قوياً مجهزاً بقوة عسكرية مدربة تدريباً جيداً على القتال البحري مكوناً من عشرين سفينة بقيادة "فاسكودي جاما" تحرك من البرتغال سنة (908هـ / 1502م) وكان على دي جاما إبقاء خمســـة سفـــن من ذلك الأسطول بصفة دائمة فـي ميـاه المحيـط الهنـدي واستطاع القـائد البرتغـالي الاستيلاء

---

(1) محمد أميـن : التنظيمـــــــات التجـــــــاريـــــة ، ص 256.

(2) محمد الزامل : دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي ، ص 105.

(3) أحمــد دراج : المرجع السابق ، ص 132 . كذلك ، سونيا هاو: المرجع السابق ص 210 ، 211.

على كلــوه وزنجبار وفرض على أهلها شروطاً قاسية،[1] كما قام دي جاما بأسر عدد من السفن الإسلامية وعلى متنها عدد من التجار المسلمين مع أسرهم وفتح عليهم نيران المدافع، والسفن التي لم تغرق أشعلوا فيها النيران بمن فيها من المسافرين ، وأراد بذلك بثّ الرعب في المنطقة للحصول على امتيازات تجارية وعندما رفض حاكم كاليكوت منحهم أي امتيازات قام دي جاما بأسر عدد من صيادي الأسماك وقتلهم جميعاً في مجزرة رهيبة، ثم فتح نيران المدافع على المدينة لمدة يومين[2] ، ثم أرسل القائد البرتغالي بعض السفن الحربية لإغلاق مدخل البحر الأحمر أمام التجارة المملوكية،[3] وعاد فاسكودي جاما إلى لشبونة سنة (909هـ / 1503م) من رحلته الثانية إلى الهند وكان على ظهر سفنه حمولة كبيرة من التوابل لا تقل عن خمسة آلاف قنطار[*] ،الأمر الذى أدى إلى انخفاض أسعارها في أسواق لشبونة فأصبح يتراوح مابين 20 – 40 دوكات[4]، ويذكر الرحالة الإيطالي "لودفيكودي فارتيما" "Varthema"[**]، الذي كان متواجداً في مكة حوالي سنـــــة(909هـ/1503م)أن النشاط البرتغــالي المعادي للتجارة الإسلامية في الهند قد

---

(1) الجواهرجي ، ابتسام محمد أحمد صادق : أهمية جزر البحر الأحمر في الصراع بين القوى الإسلامية والبرتغالية في القرن السادس عشر الميلادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1998) ص 57 ، 58.

(2) يونغ،لويس:العرب وأوربا،ترجمة:ميشيل أزرق،دار الطليعة للطباعة والنشر (بيروت ، 1979) ص153.

(3) بصيلي ، الشاطر: الصراع بين الدولة العثمانية والبرتغال في المحيط الهندي وشرق أفريقيا والبحر الأحمر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد 12 (القاهرة ، 1964 ، 1965) ص 135.

(*) القنطار عبارة عن 150 – 168 رطلاً من أرطال البنادقه = أحمد زكي : المرجع السابق ، ص 452.

(4) أحمد دراج : المرجع السابق ، ص 132.

(**) كانت رحلة فارتيما في الشرق ذات طابع تجسسي بتكليف من ملك البرتغال حيث كان عليه جمع كل المعلومات المتوافرة في الشرق لهذه البلدان ، فزار الحجاز واليمن وفارس وتظاهر فيها بأنه الحاج يونس المصري بينما تظاهر في الهند بأنه الحاج يونس العجمي وكانت رحلته مواكبه لبدايات النشاط البرتغالي في الهند = لودفيكودي فارتيما : المرجع السابق ، ص 9 – 10.

تسبب في نقص كميات البضائع والسلع الشرقية الواردة إلى مكة وميناء جدة.[1]

واستطاعت البرتغال من خلال حملتين حربيتين قادهما "كبرال و فاسكودي جاما" أن تلحق الضرر الكبير بما تبقى من الاقتصاد المملوكي، ويؤكد ذلك السفير الإسباني"بدرو مارتيود انجلاريا" حيث يقول: لقد طفت كثيراً بنواحي مدينة الإسكندرية هذه وإن تأمل خرائبها ليبعث على البكاء وفى رأيي وبحسب ما تدل عليه بقايا عمرانها الماضي يمكن القول بأن الإسكندرية كان فيها فيما مضى مائة ألف دار أو أكثر، أما اليوم فلا يكاد يبلغ عدد دورها أربعة آلاف ويعيش في خرائبها البوم واليمام والحمام بدلاً من الناس، [2] ومع أن هذا القول فيه مبالغةُ وتشفّي ألاّ أنه يدل على سوء الأحوال في الإسكندرية في تلك الفترة .

كذلك اضطرب البنادقة ولم يكونوا مستعدين لكي تُنزع منهم هذه التجارة بعد أن كانوا يحتكرونها فأرسلوا رسلهم إلى لشبونة لجمع المعلومات الدقيقة عن حقيقة أحوال البرتغاليين ومشروعاتهم وعهد إلى هؤلاء الرسل بمراقبة رحيل السفن إلى بحار الهند وجمع المعلومات عن الطريق التي كشفت حديثاً والحصول على معلومات عن نوايا الملك ولقد عرض البرتغاليون على البنادقة أن يأخذوا بضاعتهم من لشبونة ولكنهم كانوا يرمون إلى احتكار أسواق الهند ولم ترض البندقية قط أن تكون تابعة للبرتغال،[3] وكان قد وصل إلى سلطنة المماليك السفير البندقي "بنديتو سانوتو" الذي اطلع السلطان الغوري على تفاصيل النشاط العدائي للبرتغاليين في الهند ومدى خطورته على مصالح المماليك والبنادقة في تجارة الشرق.[4]

---

(1) لودفيكودي فارتيما : ص 59 – 60.

(2) حسيـــن مؤنـــس : سفارة بدرو مارتيود انجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان قانصوه الغوري (1501- 1502م) مقال ورد ضمن كتاب (الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) (القاهرة،1970) 452/1.

(3) شـــارل ديـــل : المرجـــع السابـــق ، 146 – 147 – 148.

(4) نعيـــــم فهمـي : طرق التجارة الدولية ، ص 76.

وفـي سنـة (909هـ/1503م) بعـث ملك البـرتغال حمله مؤلفة من تسعة سفـن بقيـادة القائد البرتغالـي الفونسو البوكيرك[1], الذي انضم إلـى الأسطول الذى تركه فاسكودي جاما مكلفاً بالإغارة على مدخل البحر الأحمر فوصل جزيرة "سوقطري" "ورأس جارادفوي" "القرن الأفريقي"[*] حيث استولى على بعض السفن، لكنه ترك المنطقة بسبب العواصف عند دخول الشتاء،[2] وقام البوكيرك بالتعاون معه بالاستيلاء على جزيرة سوقطري اليمنية سنة(913هـ/1507م) ،بعد قتال شديد مع حاكمها الذى استشهد في الدفاع عن الجزيرة ومعه مائتين وسبعة عشر رجلاً واتخذ البرتغاليون منها قاعدة لهم يمنعون من خلالها مرور التُجار المسلمين بتجارتهم حتى ينفردوا باحتكار التجارة الشرقية وتحويل حركتها إلى طريق رأس الرجاء الصالح،وأرادوا كذلك إغلاق المنفذين الرئيسين المتصلين بالمحيط الهندي مضيق باب المندب ومضيق هرمز،ومنعوا السفن غير البرتغالية من نقل التجارة سواء كانت تخص عرباً أو مسلمين أو فرساً أو هنوداً بل ووقعت السفن البرتغالية التجارية الخاصة والتي لا تخضع للملك البرتغالي تحت طائلة هذا الحظر كما قام البوكيرك بأعمال تخريبية على الساحل الممتد من عمان حتى هرمز شرقاً وتعرضت مدينة مسقط العمانية لمدافع أسطوله وأحرق جزءاً منها كما أحرق سبعة وعشرين سفينة كانت راسية في مينائها،[3]وجاء الرد العسكري للسلطان الغوري متأخراً على التهديد البرتغالـــــي للمصالح المملوكية في تجارة الهند بعد أن استغاث به حكام اليمن والهنـــد حيث قـام السلطـان الغـوري بتشييـد السفـــن الحربيـة بمساعـدة السلطـان

---

(1) أحمـــــــد زكـــــي: المرجع السابق ، ص 452.

(*) ينظـــر الخريطـــة رقم (7).

(2) محمـــــــد أميـــــن : التنظيمات الحكومية ، ص 257.

(3) ابن شيبان ، أحمد سالم : الوجود المملوكي في اليمن (921 – 945هـ / 1515 – 1538م) دار الثقافة العربية (الشارقة ، 2002) ص 66 – 67 – 68.

العثمانـي بايزيد الثانـي (886 – 918هـ / 1481 – 1512م)، الذي أمده بالأخشاب والمدافع والبارود والسلع الحربية الأخرى لهذه السفن بعد أن تخلت البندقية عن تزويده بالسلع الحربية ، نظراً لحرج موقفها أمام البابوية والغرب الأوربي لذا لجأ الغوري إلى طلبها ــ بناء على مشورة البندقية ــ من السلطان العثماني بايزيد الثاني الذى بادر بتقديمها على نحو ما حدث في سنتـي (916هـ / 1510م) و (918هـ / 1512م) لتمكين المماليك من مواجهة الخطر البرتغالي في المياه الهندية وعند مدخل البحر الأحمر.[1]

ويلاحظ أن المساعدات العثمانية للمماليك لم تكن تليق بمكانة الدولة العثمانية كأقوى دولة إسلامية ويعود ذلك على ما يبدو إلى أن الدولة العثمانية لم ترغب في تقديم دعمها الكبير للمماليك حتى لا تزداد دولتهم قوة ويصعب اكتساحها عندما يتجه العثمانيون نحو أراضيها، وأيضاً بسبب الخلافات التي وقعت بين الدولتين عندما احتل المماليك جزيرة قبرص سنة (828هـ /1424م) ولجوء الأمير العثماني "جـم" – المنافس القوى للسلطان بايزيد – إلى المماليك سنة (890هـ / 1485م) وهو الأمر الذي أشعل الحرب بينهما والتي انتهت بعقد الصلح بينهما بعد انتصار المماليك,[2]ولم يقتصر البرتغاليون في نشاطهم على المحيط الهندي فقط بل توغلوا في البحر الأحمر في محاولة للاتصال بالنجاشي للوصول إلى اتفاق لإعداد حملة مشتركة ضد المسلمين، كما أغار الأسطول البرتغالي على ميناء عدن، ثم على سواكن ومنها توجه إلى جدة أملاً في الزحف على المدينتين المقدستين مكـة المكرمة والمدينـة المنورة[3]، فقد ذكر الملك فـي خطاب موجـه إلى البابا أنـه ليس

---

(1) محمـد الزامل : دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي ، ص 109 ، 110.

(2) أحمد بن شيبان : المرجع السابق ، ص 71.

(3) الشاطر بصيلي : المرجع السابق ، ص 131.

عازماً على المضي في قتل التجارة المملوكية فقط، بل إنه سيجاهد في سبيل النصرانية حتى يجعل من مكـــة هدفاً لمدافعه وجنوده، وأكد للبابا أيضاً ضرورة وحدة الدول النصرانية تحت زعامته وضم جهودهم إلى جهوده لاستعادة الأراضي المقدســـــة[1]، وقام بإرسال القائد البرتغالي "فرانسيسكو دالميدا" على رأس حملة إلى الهند وعينه نائباً عنه وكان مكلفاً بإنشاء الحصون بالقرب من مدخل البحر الأحمر وعلى ساحل المليبار في الهند لاتخاذها قواعد لمهاجمة السفن التجارية الإسلاميـــــة المترددة على المنطقة لإجبار الهنود على قصر معاملاتهم التجارية على البرتغاليين دون غيرهم.[2]

وتحرك الفونسو والبوكيرك سنة (913هـ / 1507م) تنفيذاً لأمر ملك البرتغال من جزيرة سوقطرى باتجاه الساحل العماني على رأس قوة حربية مكونة من سبعة سفن حربية تحمل أربعمائة وستين محارباً وبعد نجاحه في إخضاع معظم هذا الساحـل بالقوة كقلهـــات وقريـــات ومسقـط وخورفكـــان[*]اتجه صوب مدينة هرمز،[3] واستولى عليها وأخذها البرتغاليون وأمّنوا ميناءها وسيطروا على حركة التجارة والمسافرين منها وإليها.[4]

وفى ذلك الوقت كانت الدولة المملوكية قد انتهت من بناء وتجهيز أسطولها الذي تكوّن من خمسين سفينة وتولى قيادته الأمير حسين الكردي ،[5] تمكن

---

(1) غسان الرمـال : المرجع السابق ، ص 97 – 98.

(2) الشاطر بصيلـي: المرجع السابق ، ص 135 – 136.

(*) ينظر الخريطة رقم (7).

(3) إبراهيم حامـد : المرجع السابق ، ص 173 – 174.

(4) ابن الديبع ، عبد الرحمن بن على بن محمد : الفضـــل المزيـــد علـــى بغيـــة المستفيد في أخبار مدينة زبيد ، تحقيق : يوسف شلحد ، دار العودة (بيروت ، 1983) ص 306.

(5) عبد العزيز عبد الدايم : تحقيق مخطوطة الأحكام الملوكية ، ص 84.

الغوري من بنائها من رفع أسعار التوابل وزيادة رسوم الجمارك،[1] كما أرسل السلطان مع هذا الأسطول عدداً من الصنّاع والبنائين لبناء سور حول ميناء جدة وإنشاء الأبراج اللازمة للدفاع عنها إذا ما هاجمها البرتغاليون،[2] وعند وصوله إلى المياه الهندية حقق الأمير حسين الكردي في البداية نجاحاً ملموساً إذ أنه في أولى معاركه بالقرب من شـــول[*] سنة (914هـ/1508م) تغلب على البرتغاليين، وقتل القائد "لورنزو دالميدا" الابن،[3] ولم تكن هذه المعركة فاصلة باعتبار أن نائب ملك البرتغال في الهند كان فرانسيسكو دالميدا وهو والد الأميرال لورنزو القتيل فأعد العدة للانتقام من الأسطول المملوكي فهاجمه سنة (915هـ/1509م) في خليج ديـــــو[**] وكانت معركة حاسمة تمكن فيها البرتغاليون من تدمير وأسر معظم السفن الإسلامية وعلى أثر هذه الهزيمة الشنعاء انسحب الأمير حسين ومن معه إلى جدة ،[4] وأعقب البرتغاليون انتصارهم الساحق بفرض حصار قوي لمنع السفن القادمة من الهند من دخول البحر الأحمر والموانئ العربية ، واستطاعت السفن البرتغالية بهذه العملية أن تعزل موانئ البحر الأحمر وبخاصة جدة وسواكن والسويس، وأن تمنع وصول التوابل والسلع الشرقية إليها،[5] وقد أعقب ذلك استيلاء البرتغاليـون على ملقـا [***] سنـة (917هـ/1511م) في أقصى شبـه جزيرة الملايـو

---

(1) نعيـــــم فهمـــي : طرق التجارة الدولية ، ص 81.

(2) ابـــــن إيـــاس : المصدر السابق ، 4/ 84 ، 85.

(*) ينظر الخريطـة رقـم (7) .

(3) موير ، السير وليم : تاريخ دولة المماليك في مصر ، ترجمة : محمود عابدين وزميله ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1995) ص 184.

(**) ينظر الخريطة رقـم (7) .

(4) سعـــــاد ماهـــر : المرجع السابق ، ص 132.

(5) عبد العزيز عبد الدايم : تحقيق مخطوطة الأحكام الملوكية ، ص 86.

(***) ينظر الخريطة رقم (7) .

في الطرف الجنوبي الشرقي من آسيا والتي كانت تعد من أعظم قواعد التجارة العالمية بين الشرق والغرب، حيث تتجمع منتجات منطقة الشرق الأقصى والهند الصينية بصفة خاصة،[1] وكان الهدف الذى يهدف البوكيرك إلى تحقيقه من وراء الاستيلاء على ملقا يتضح من خلال خطبته التي ألقاها في جنوده قُبيل غزوه لهذا الميناء والتي قال فيها : إنني على يقين أننا لو انتزعنا تجارة ملقا هذه من أيديهم " يقصد المسلمين " لأصبحت كل من مكة والقاهرة أثراً بعد عين ولامتنعت عن البندقية كل تجارة التوابل وسيذهب تجارها إلى البرتغال لشرائها من هناك,[2]ولقد كان لسيطرة البرتغال على التجارة الشرقية أثار سيئة على كلا من البنادقة والمماليك، حيث عادت السفن البندقية من موانئها في بيروت والإسكندرية بكمية قليلة من السلع والتوابل حتى أنها أصبحت ترجع من سلطنة المماليك خالية تماماً، وكان طبيعياً أن ترتفع الأسعار في سوق البندقية، وقد أعلن التُجار الألمان سنة(916هـ/ 1510م)أنهم إذا لم يجدوا في البندقية من الفلفل ما يحتاجون إليه فسيولون وجوههم شطر لشبونة ويتزودون من سوقها وحذا بقية التجار الأوربيين حذوهم .[3]

وكان قد تبين للبرتغاليين أن موقع سوقطري لا يمثل المفتاح الحقيقي للبحر الأحمر وأنهم إذا ما أرادوا إحكام إغلاقه أمام السفن التجارية المملوكية فعليهم احتلال عدن التي تمثل المدخل الحقيقي له ويتضح ذلك من رسالة البوكيرك للملك البرتغالي عمانويل حيث ورد فيها : لابد من أسر عدن واحتلالها بالقلاع ففيها ميناء طيب يستطيع تقديم الحماية لأساطيلنا في الشتاء وآخر الأخبار عنها أن الحوائط والأسوار قد أقيمت بها ودعّمت وتلقت كميات كبيرة من المدفعية من الملك" أياز"

---

(1) فاروق اباظــه : المرجع السابق ، ص 45.

(2) محمد الزامــل : دور القوى الأوربية في الحصار الإقتصادى ، ص 111.

(3) شــارل ديــل : المرجع السابق ، ص 152.

حاكم ديـــــو، الذى يظن أنني لا أعلم شيئاً عن ذلك، وأنا أعتبــر أن عـــــدن مفتـــــاح المضايـــق .[1]

وقرر البوكيرك فعلاً الاستيلاء عليها فخرج بأسطول كبير من عشرين سفينة تحمل على ظهرها قوة عسكرية بلغ تعدادها إلفين وخمسمائة مقاتل فوصلها في سنة (919هـ / 1513م) وفرض الحصار حولها ولكنه لم يستطع الاستيلاء عليها لقوة تحصيناتها الطبيعية ، فانسحبوا بعد أن قاموا بإحراق السفن الراسية في الميناء,[2] واتجه البوكيرك مرة ثانية إلى هرمز بعد فشل حملته الأولى، خاصة وأن الظروف قد تغيرت بعد النجاحات التي حققها البرتغاليون في منطقة المحيط الهندي ونجاحهم في إرساء دعائم النفوذ البرتغالي على السواحل الهندية،[3] ذلك أن الكثير من الإمارات الهندية وعلى رأسها جوجيرات وإمارة ديـــو وحلفائهم قد جنحوا إلى مهادنة البرتغاليين.[4]

ومن جانبه وافق البوكيرك على الدخول في معاهدة صلح وسلام مع حاكم هرمز بعد أن تسلم الضريبة المتأخرة، إلاّ أن الأوامر الملكية القادمة من البرتغال لم ترض بهذا الأمر، ورأت أن تلك المدينة المهمة يجب أن تخضع كلية لسلطـة البرتغاليين وتنفيذاً لتلك الأوامر خرج البوكيرك سنـــة (921هـ/1515م) على رأس أسطول ضخم باتجاه هرمز وعندما وصل أمام المدينة قام بمراسلة حاكمها وكان مطلبـــــه الأول هو تسليم المدينـــــة وإعادة إنشاء القلعـة التي كان بناؤها قد

---

(1) أحمـــــد بطـــــي : المرجع السابق ، ص 85.

(2) عبد ربه ، سعد زغلول : البرتغاليـــــون والبحـر الأحمـــــــر ، بحث ورد ضمن سيمنار جامعة عين شمس (البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة) (القاهرة ، 1980) ص 211 – 212.

(3) إبراهيـــــم حامـد : المرجع السابق ، ص 174.

(4) نعيـــــم فهمـــي : طرق التجارة الدولية ، ص 107 ، 108.

توقف منذ حملته الأولى، ونتيجة لعدم استقرار أمور الحكم في هرمـز وسوء أحوالها الداخلية بالإضافة إلى قوة الأسطول البرتغالي أجُبرت السلطة على تسليم المدينة للبرتغاليين والدخول في طاعتهم والموافقة على تشييد القلعة، ومنذ تلك اللحظة أصبحت هرمز خاضعة كلية لسلطتهم وظلت في أيديهم حتى سنة (1031هـ / 1622م).[1]

إن إخضاع البوكيرك لهرمز جعل منها قاعدة البرتغاليين الأولى داخل الخليج العربي لشن حملاتهم ضد أعدائهم المسلمين ومكنتهم من قطع العلاقات التجارية بين بلاد فارس وبين بلاد العرب العدو الأكبر للبرتغاليين، كما أنها مكنتهم من الحصول على جزء كبير من الفضة الفارسية التي كانت ستسمح لهم بأن يحلوا بديلاً للهنود والعرب في التجارة مع تلك البلاد،[2] وكان البوكيرك قد وضع نصب عينيه أن مهاجمة الأماكن المقدسة الإسلامية يستلزم قاعدة بحرية في مدخل البحر الأحمر للانطلاق منها، فبعد محاولته الفاشلة للاستيلاء على عدن اتجه إلى جزيرة كمران(*)[3]، وكما هى عادته في إرهاب السكان دمر مبانيها وقتل من وجد فيها من السكان وقام بأعمال تخريبية مثل ردم الآبار حتى لا تنتفع بالجزيرة أي قوة معادية خاصة وأنها كانت محطة بحرية مهمة بين موانئ اليمن والحجاز ومع ذلك لم يحاول سلطان اليمن اتخاذ أي إجراء مضاد لطردهم منها.[4]

وعند استقرار البوكيرك في جزيرة كمران فكر في مهاجمة جده، وكانت تلك الفكرة حلماً للبوكيرك يود تنفيذه، فقد كان يتمنى أن يحتل المدينة

---

(1) إبراهيم حامد : المرجع السابق ، ص 174 – 175.

(2) المرجع نفسه : ص 175.

(*) ينظر الخريطة رقم (7).

(3) غسان الرمال : المرجع السابق ، ص 98 – 99.

(4) ابتسام الجواهرجى : المرجع السابق ، ص 84.

المنورة لينهب قبر الرسول " صلى الله عليه وسلم " ويسرق ما فيه ويجعله رهينة حتى يتخلى المسلمون عن الأماكن المقدسة في فلسطين ، غير أن إرادة الله أولاً، ثم الرياح المعاكسة ثانياً حالت دون وصوله إلى جـــدة فعاد مرة أخرى إلى كمران وعوّض ذلك الفشل بشن حملات تخريبية ضد موانئ البحر الأحمر.[1]

واستقر البوكيرك في جزيرة كمران إلى حين هبوب الرياح الجنوبية الغربية المعروفة عند البحارة " بالكـــوس " غير أن عدم قدرته على احتلال عدن وهزيمته أخمدت حماس جنوده وتحطمت معنوياتهم فعندما خرج من البحر الأحمر وأراد غزو عدن مرة أخرى رفض جنوده النزول إلى الشاطئ فبقى يضرب المدينة بالمدافع خمسة عشر يوماً دون طائل وأخيراً غادر الميناء إلى الهند بعد أن حطم السفن التجارية الراسية فيه ، ولما علم الغوري بوصول هذه الحملة إلى البحر الأحمر أرسل قائده حسين الكردي على رأس ثلاثمائة جندي إلى جدة لحمايتها وأمره بالبقاء فيها إلى أن يتم تجهيز حملة الهند.[2]

وكان السلطان الغوري قد عمل على إعادة بناء الأسطول المملوكي بعد الهزيمة في معركة ديـــــو وتحصل من الدولة العثمانية على الأخشاب والمدافع والبارود والُصنّاع والحبال وسائر المعدات اللازمة ، إلاّ أن الفرسان الاسبتارية في جزيرة رودس علموا بخبر هـذه الشحنة فترصدوا للسفـن المملوكيـة البالغ عددها ثماني عشرة سفينة، وهى في طريق عودتها محملة بالأخشاب والمعدات ونجح أسطول الاسبتارية بقيادة " أندريه دامارال " البرتغالي الأصل من الإحاطة بالسفن المملوكيـة ودارت بيـن الفريقيـن معركة غير متكافئـة وكانت الخسـارة فادحـة فـي

---

(1) غســـان الرمال : المرجع السابق ، ص 98 – 99.

(2) حســـن شهـاب : البحريـــة العثمانيـــة ومهمة التصدي للمخطط البرتغالي في البحر الأحمر والخليج العربي ، بحث ورد ضمن كتاب (الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية) مركز الدراسات والوثائق (رأس الخيمة ، 2001) ص 89 – 90.

الأسطول المملوكي، فقـد غرقت بعض سفنه وشبت النيران في بعضها الآخر واستولى الاسبتارية على البعض الآخر بما عليها من أخشاب وعتاد ولم يصل إلى الإسكندرية سوى ست سفن خاوية.[1]

وأشار المؤرخ ابن إياس إلى سيطرة الفرنجة على البحر في تلك الفترة بقوله : قد تزايد شر الفرنجة وكثر تعبثهم بالناس في البحر الرومي والبحر الهندي،[2] ومع ذلك ازداد عزم الغوري في بناء أسطول جديد في السويس، كما توسّع في استعمال الأسلحة النارية لاستخدامها على جبهة البحر الأحمر والمحيط الهندي، وكانت خطته زيادة عدد مسابك المدافع، ثم إنشاء وحدات عسكرية مسلحة بالبنادق، وقد اعتمد المماليك على أنفسهم في مجال صنع هذه الأسلحة واستخدامها وقد عانوا من مشاكل عائدة إلى قلة خبرتهم، ومن الواضح أن البندقية لم تزودهم بالمدافع ولا حتى بالمعونة عن طريق إرسال الخبراء للإسهام في سبك المدافع سبكاً صحيحاً وتجربتها ، كما اهتم الغوري بالبارود إلاّ انه حدثت حرائق بسبب قلـة خبرة المماليك فـي التعامل مـع هـذا المـادة مثلما حـدث سنــة (919هـ / 1513م)[3].

وتمكن الغوري من الانتهاء من إعادة بناء الأسطول المملوكي في ذلك الوقت العصيب وإنزال وحداته التي تألفت من اثنين وعشرين سفينة كبيرة وسفينتين صغيرتين وضم اليه عسكراً من الترك والمغاربة وعهد بالقيادة إلى الأمير حسين الكردي وما إن شعر البرتغاليون بقوة الأسطول المملوكي حتى سارعوا بالانسحاب مـن مياه البحـر الأحمـر فتبعهم الأميـر حسيــن إلـى شواطـئ الهند غير أنه لم يستطع

---

(1) عبد العزيز عبد الدايم : مصر في عصري المماليك والعثمانيين ، مكتبة نهضة الشرق (القاهرة ، 1996) ص 169.

(2) ابـــــن إيـــــاس : المصدر السابق ، 191/4 ، 192

(3) محمـــــد الأشقـــــر : تجارة التوابـــل ، 434 ، 435.

إنزال الهزيمة بهم، وأرسل إلى السلطان في طلب النجدة ، فبعث إليه الغوري بوحدات بحرية أخرى بقيادة " سليمان العثماني " – الذى بعثه إليه السلطان بايزيد الثاني – لمعاونتـــه ، ثم توجــه الأسطـــول المملوكـــي إلى عـــدن فبلغها سنة (922هـ / 1516م) حيث نازل أسطولاً برتغالياً بقيادة " ألفونسوالبوكيرك " وألحق به الهزيمة.[1]

غير أن الحملة التي أرسلها الغوري فوجئت بالموقف العدائي لحكام اليمن الذين امتنعوا عن تقديم أية تسهيلات لها بما في ذلك تقديم المؤن والمياه والأموال اللازمة للحملة لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين مما نتج عنه استنزاف جهود الحملة في إخضاع حكام اليمن بدلاً من التصدي للخطر البرتغالي في المياه الهندية والعربية [2]، وكان ذلك بسبب ما قام به الأمير حسين الكردي نحو المسلمين هناك، حيث أعمل فيهم السيف والسلب والنهب مما سبب الفرقة بينه وبين زميله في القيادة سليمان العثماني، فحدث خلاف شديد بينهما عاد الأسطول على أثره إلى جدة،[3] وهذا يعنى ببساطة أن فشل المماليك في التصدي للبرتغاليين كان من أسبابه الخلاف الذي كان سمة من سمات دولتهم ، علاوة على عدم تعاون سلطان اليمن ومع ذلك نجح المماليك في طرد البرتغاليين من البحر الأحمر وحفظ سلامته إلاّ أنهم فشلوا في فك الحصار الذى فرضوه على منافذ الخليـــــــــج العربي والبحر الأحمر والمحيـــط الهنـدي[4]،وسيطـر البرتغاليـون علـى تجـارة المحيط الهنـدي والبحـر

---

(1) الملبـــاري ، الفقيه الشيخ زيـن الديـن : تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتكاليين (لشبونة ، 1898) ص 42 – 45 – 46.

(2) محمـد الزامل : دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي ، ص 113.

(3) الفقيه الملباري : المصدر السابق ، ص 45.

(4) محمـد الأشقر : تجار التوابل ، ص 437.

الأحمر وحولوها إلى طريق رأس الرجاء الصالح – خاصة تجارة التوابل – فزادت سلطنة المماليك ضَعفاً على ضَعف وهو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام غزو الأتراك العثمانيين لدولتهم.[1]

وفى هذه الأثناء دخلت الدولة المملوكية مرحلتها النهائية، حيث كانت الأقدار أقوى من عزيمة السلطان الغوري، الذى كان كبير الأمل في الانتصار على البرتغاليين لو لم يتحرك العثمانيون ضده واضطراره إلى الخروج على رأس جيش كبير لمواجهة الغزو العثماني، حيث دارت عند مرج دابق في شمال الشام سنة (922هـ / 1516م) الموقعة الشهيرة الفاصلة بين المماليك والعثمانيين، والتي قتل فيها السلطان الغوري[2] ، ومع تقدم الجيش العثماني نحو القاهرة دارت معركة الريدانية سنة (923هـ / 1517م) انتصر فيها السلطان العثماني سليم الأول (875 – 926هـ / 1470 – 1519م) وقبض على السلطان المملوكي طومان باي بعد أن هرب وقتل، وبذلك انتهت دولة المماليك على يد الأتـــراك العثمـانـيـيـن.[3]

وهكذا كان عصر المماليك يمثل عصر النشاط والازدهار والعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري ، وفي الوقت نفسه كان عصر دولة المماليك بالنسبة لمصر والشام يمثل عصر النشاط السياسي والقوة الحربية والقدرة على الصمود في وجه الأخطار الخارجية التي هددت المسلمين في ذلك العصر.[4]

---

(1) محمـــــــد الزامل : دور القوى الأوربية في الحصار الإقتصادي ، ص 121.

(2) ابن أجا ، محمد بن محمود الحلبي : العـــراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك ، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، دار الفكر (دمشق ، 1986) ص 248 – 252.

(3) الرمال ، ابن زنبل : آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع السلطان سليم العثماني ، تحقيق : عبد المنعم عامر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1998) ص 122 – 254.

(4) سعيـــد عاشـــور : الأيوبيون والمماليك ، ص 348 .

الخـــاتمـــة

في ختام هذه الدراسة ((العلاقـــات الاقتصـاديـــة بيـن دولـة المـماليـك فـــي مصـــر والبنـدقيـــة)) لابد لي من القول أن فصول هذه الدراسة أوضحت أن ارتباط كل من البندقية والدولة المملوكية بعلاقات تجارية جاءت نتيجة ظروف سياسية واقتصادية.

ولقد أصبحت سلطنة المماليك خلال العصور الوسطى من أقوى الدول سيطرة على منافذ التجارة في شرق البحر المتوسط حتى مع الوجود الصليبي في بلاد الشام وجزيرة قبرص كما أن انسداد طرق التجارة البرية بوسط آسيا من جراء الحروب والاضطرابات التي اندلعت بين العثمانيين والتيموريين من جهة وبينهم وبين البيزنطيين من جهة أخرى قد دفع بالتجار البنادقة إلى الاتجاه إلى موانى السلطنة المملوكية التي أصبحت أهم مركز لتوزيع السلع الشرقية إلى أوربا عن طريق الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، حيث أهتم السلاطين المماليك بقطاع التجارة الخارجية الذى أصبح يمثل المورد الرئيس الوحيد لدولتهم وعملوا على توطيد علاقتهم التجارية مع مدن ودول أوربا وبخاصة الجمهوريات الإيطالية وكانت البندقية في مقدمتها.

أدرك البنادقة منذ بداية ظهورهم أن مستقبلهم في البحر المتوسط وازدادت هذه العلاقات انتشاراً ونشاطاً عندما نمت بحريتهم وبدؤوا يبنون السفن من طراز أثقل حمولة وأنشئوا لهم أسطولاً حربياً أمّن تجارتهم وعقدت البندقية الصلات التجارية مع العالم الإسلامي بالرغم من أن التجارة مع المسلمين كانت محرمة في بعض الأحيان، كما قام البنادقة بتأمين بحر الادرياتيك والحوض الشرقي من البحر المتوسط من القراصنة وبذلك فتح الباب أمام التُجّار البنادقة للتجارة مع المماليك.

وقد فضّل هؤلاء التُجّار طرق المتوسط في تعاملهم مع سلطنة المماليك لسهولة هذه الطرق البحرية وأمانها ، وأنشئوا خطوطاً دائمة ومشهورة تربط مدينتهم بسائر المراكز التجارية في شرقيّ المتوسط مما ساعد على التبادل التجاري مابين الشرق والغرب ، والجدير بالملاحظة أن الأساطيل البندقية احتكرت في المتوسط نقل البضائع المتبادلة بين سلطنة المماليك وأوربا.

ولعبت البندقية سياسة ذات وجهين فكانت تعقد الاتفاقات مع الصليبيين لمساعدتهم في الحملات الصليبية والحصول على امتيازات تجارية في المدن المحتلة وفى نفس الوقت تعقد اتفاقات تجارية وسياسية مع سلاطين المماليك لغرض احتكار تجارة التوابل ، وحاولت أن تبعد بعض الحملات الصليبية عن أراضيهم مثلما حدث في الحملة الصليبية الرابعة (599هـ / 1202م) والتي كانت موجهة أساساً نحو المماليك فحولها البنادقة لمهاجمة الإمبراطورية البيزنطية ، وعارض البنادقة بداية بعض ملوك الغرب في حملاتهم مثلما حدث في الحملة الصليبية الخامسة (615هـ / 1218م) والحملة الصليبية السابعة (647هـ / 1249م) والموجهتين نحو سلطنة المماليك ، ولكن بعد هزيمتهما واضطرارهما للانسحاب رفضت البندقية ذلك نهائياً وأصرت على ضرورة البقاء في البلاد لأنهم وجدوا في ذلك فرصة لتحقيق منافع اقتصادية.

وظهرت سياسة البندقية المتقلبة وفقاً لمصالحها في حملة بطرس لوز جنان للإسكندرية سنة (767هـ / 1365م) ففي الوقت الذى كانت فيه ترتبط بصداقة مع سلاطين المماليك شاركت في الحملة وكانت من أهم الفاعلين فيها ، وبعدها اعتذروا للسلطان وحاولوا إظهار عدم اشتراكهم في الحملة ، بل قاموا بدور الوساطة السياسية بين المماليك والقبارصة.

ونظمت المعاهدات التجارية المعقودة بين البنادقة وسلاطين المماليك طريقة التعامل بينهما وتضمنت الامتيازات والحقوق والإعفاءات الممنوحة لتجار البندقية

خاصة وأن هؤلاء التجار تحصلوا عليها لاحتكارهم أغلب التجارة الشرقية مع المماليك وكانت لهم المكانة الأولى لديهم لدرجة أنهم في كثير من الأحيان أهملوا تنفيذ أوامر البابوية بفرض الحصار الاقتصادي على المماليك وحاولوا بكل جهد إرضاء الطرفين فحافظوا على مصالحهم الاقتصادية وطبقوا مقولتهم المشهورة (نحـــن أولاً بنادقـــة ثم مسيحيون ثانياً).

وبسبب عوامل داخلية وخارجية تضافرت وازدادت حاجة سلاطين المماليك إلى الأموال مما زاد تعلقهم بالتجارة واحتكارهم لكل مصادرها فأقصوا عنها التجار الكارمية وتسلموها على غير مران وأجبروا التجار الأجانب على شراء التوابل قسراً وبالسعر الذى يحددونه وعاقبوا كل من يمتنع عن الشراء مما أدى إلى تذمرهم وقد أدت تلك السياسة إلي مزيد من ارتفاع الأسعار في الداخل كما أدت إلى اضطرابات في علاقات المماليك التجارية مع البندقية وغيرها من الدول وقد بلغت هذه السياسة ذروتها في عصر السلطان الأشرف برسباي.

لقد أثارت سياسة الاحتكار هذه سخط واستياء التجار الأجانب في السلطنة وعلى رأسهم التجار البنادقة الذين بذلوا جهداً كبيراً للحصول على أفضل عروض للشراء ، ولم يتوقف جور السلاطين وأعوانهم من التجار عند هذا الحد بل كثيراً ما عمد بعضهم خصوصاً في أوقات الشدة إلى إرغام التُجّار على شراء بضائع بأثمان يحددها السلطان.

وكان لسياسة الاحتكار أثار سيئة ، غير أن أهم أثر لهذه السياسة يتمثل في نشاط البحرية الأوربية لاكتشاف طريق جديد يوصل الأوربيين إلى التوابل دون المرور بدولة المماليك.

كما لا يمكن إغفال رغبة بعض الدول الأوربية في ضرب الاحتكار الذى كانت تمارسه جمهورية البندقية في نقل المتاجر الشرقية من موانئ مصر والشام إلى أوربا كوسيلة لحرمان هذه الجمهورية من مصادر ثرائها وتطلع التجار من رعايا

دول أخرى غير البندقية إلى النزول إلى ميدان التجارة الشرقية والحصول لأنفسهم على شطر من أرباحها الوفيرة, وهو ما استطاع البرتغاليون تحقيقه سنـــة (904هـ / 1498م) عندما اكتشفـوا طـريق رأس الرجـاء الصالـح فتحـول بذلك طريق التجارة الشرقية والتوابل من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ، ومما لاشك فيه أن كشف الطريق الجديد أدى إلى قلة حجم التجارة المارة بدولة المماليك كما أدى بدوره إلى نقص عدد السفن الأوربية الوافدة إلى موانئها رغم التسهيلات والضمانات التي قدمها سلاطين المماليك للأوربيين تشجيعاً لهم ، وانتزعت لشبونة مكانة الإسكنـــدرية كأهم ميناء لتصدير التوابـــل إلى أوربا.

وأهـم النتائـج التـي توصلت إليهـا فـي هـذه الدراسـة مـا يلـي:

1. تبين لي من الدراسة أن العلاقات الاقتصادية بين المماليك والبندقية ظلت مستمرة بالرغم من الصعوبات ، وذلك بسبب محافظة الطرفين عليها ولم تنقطع حتى خلال فترة الحملات الصليبية أو عندما فرضت البابوية قرارات بتحريم المتاجرة مع المسلمين أو عندما نصت القرارات على تحريم المتاجرة مع المماليك صراحة ، إذ أن مصلحة الطرفين التجارية والحصول على التوابل بالنسبة للبنادقة وعلى المواد الخام المستخدمة في الحرب بالنسبة للمماليك تغلبت على الدين فتسامح المماليك مع التجار البنادقة وقام هؤلاء بدورهم بإهمال الكثير من القرارات البابوية وحافظوا على ارتباطهم بأوربا.

2. فرضت البندقية الهيمنة على الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط ووضعت أسطولها الحربي لحماية المحطات والطرق التجارية فيه وجعلت من الجزر الواقعة فيه مراكز تجارية لأسطولها التجاري وللتزود بالماء والمؤن ولتخزين السلع وللاحتماء من العواصف والقراصنة عند الضرورة.

3. استنتجت أن التسهيلات التي قدمها سلاطين المماليك للتجار البنادقة والتشجيع الذي ساندوهم به كان الدافع الأكبر للبنادقة للتعمق في علاقتهم مع المماليك، وأدى

ذلك إلى توطين جالية كبيرة منهم في دولة المماليك وأقاموا الفنادق والوكالات التجارية والمخازن في الجمرك وكانوا يرفعون تقارير للبندقية فيها معلومات عن الأوضاع الاقتصادية ساعدتهم على التعامل مع المماليك واستغلال الفرص للحصول على الأرباح والاستحواذ على الإعفاءات الضريبية.

4. توصلت في هذه الدراسة إلى أن المماليك لم يكونوا لوحدهم من قام باحتكار التوابل والسلع الشرقية ، حيث كان البنادقة محتكرين لهذه المتاجر أيضاً وعملوا على ذلك بعدة طرق وأساليب كالامتيازات التجارية عبر المعاهدات المعقودة مع سلاطين المماليك وعملت البندقية على منافسة غيرها من المدن التجارية بكل الوسائل المشروعة أو غير المشروعة كالقرصنة على القوافل التجارية وكان ذلك من الأسباب التي مكنتهم من أن يكونوا المحتكرين للجزء الأكبر من التجارة الشرقية مع المماليك وكان لها النفوذ التجاري الأكبر معهم.

5. من خلال البحث استنتجت أن المماليك لم يكونوا يملكون أسطولاً بحرياً تجارياً قوياً سواء في البحر الأحمر أم البحر المتوسط مما أعطى البنادقة وغيرهم المجال لنقل السلع إلى أوربا وهي المستهلك الأكبر للسلع الشرقية ، وبالرغم من أن المماليك كانوا يعانون عجزاً كبيراً في مواد بناء الأساطيل ولاسيما خشب السفن فإن ذلك كله لم يحل دون عناية بعض سلاطين المماليك بالأسطول الحربي لمواجهة الخطر الصليبي الكامن في بلاد الشام ثم في جزر البحر المتوسط ، حقيقة أن الأسطول كان سلاحاً ثانوياً بالنسبة للمماليك وأن الاهتمام به في ذلك العصر ظلّ على قدر ما تدعوا إليه الحاجة وبالتالي لم يكن لهم أسطول تجاري متمرس في نقل البضائع والسلع وإنما كانوا يقومون بدور الوسيط بين الشرق والغرب.

6. إن سلاطين المماليك الأواخر ورثوا اقتصاداً مليئاً بالمشكلات وعجزوا عن الإصلاح بسبب السماسرة والصفوة المملوكية الذين عملوا على غش العملة وابتزاز التجار وإثقال كاهلهم بالمكوس ، كما أن هناك بعض السلاطين ممن تلاعبوا بالعملة وبأسعار الصرف التي استطاعوا من خلالها الاستيلاء على حصة من أموال الناس

بغير وجه حق ، واستطاع بعضهم احتكار التوابل وألزموا التجار البنادقة بشراء حصة معينة بأسعار مبالغ فيها مما أثر سلباً على النشاط التجاري وأحدث العديد من الأزمات في العلاقات الاقتصادية بين المماليك والبنادقة.

7. كشفت الدراسة أن العدوان الصليبي على المنطقة الإسلامية كان ذا طابع ديني بُني على ركيزة اقتصاديه تهدف إلى السيطرة على طرق التجارة واحتكار السلع الشرقية بمعنى أنها كانت حروباً يجني من شنّها مكاسب اقتصادية يعود ربحها لتقوية الجبهة الصليبية ، وكذلك الحال بالنسبة للكشوف الجغرافية البرتغالية اعتمدت على روح التعصب الديني الطامح إلى الاستحواذ على تجارة التوابل للحصول على الأموال لإرسال حملات استكشافية جديدة والعمل على تنصير أكبر عدد من الشعوب التي يحتكون بها أثناء حملاتهم.

8. اتضح لي من خلال هذه الدراسة توحد الغرب الأوربي ضد المسلمين ومحاولة فرض الحصار الاقتصادي بقيادة البابوية ومباركتها لكل الأعمال التي تُضعف المسلمين مثل القرصنة والغارات الخاطفة على الموانئ الإسلامية بالإضافة إلى توجيهها للحملات الصليبية ومنح الغفران لمن يموت من المستكشفين أثناء الحملات الاستكشافية البرتغالية.

وأخيراً لعلي أكون قد وفقت بعض الشيء في إبراز هذه الدراسة على الوجه المطلوب وما كانت عليه العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من مد وجزر ، وحاولت بكل جهدي أن أعطي الموضوع حقه والكشف عن بعض جوانب الموضوع المستترة والله وحده ولى التوفيق وبه تكون الاستعانة.،،،،

الملحق

معاهدة تجارية بين جمهورية البندقية وسلطان المماليك الملك المعز أيبك ، حصل عليها جبريل ترافيساني سفير البندقية- نقلاً عن كتاب العلاقات بين الشرق والغرب – عفاف سيد صبره .

باسم الله – صادر من جانب السلطان – العظيم – الملك المعز أيبك – فليعل الله شأنه وقدره – ولقد صدرت هذه المعاهدة لصالح التجار من أهل البندقية الذين يغدون ويروحون عبر أراضى سلطنة المماليك كلها – حفظها الله وحماها – وهذه المعاهدة موثقه وتقع في البنود التالية ، وهى لسلامة وأمن الذين يأتون ويعودون طبقا لما أرسله السيد الحاكم لكي يكون معلوما بين كل أهالي البندقية.

وهكذا تبدأ بنود معاهدة السيد سلطان مصر الذى يدعى الملك المعز.

البند الأول: سلامة وأمن تجار البنادقة في أرض مصر كلها ، وفى جميع أنحاء المملكة التي يحكمها السلطان براً وبحراً ، وعندما يجيئون وفى أثناء إقامتهم سالمين آمنين في أشخاصهم وممتلكاتهم وفى سفنهم ، وتجارتهم هم وكل أصدقائهم وكل الذين يدعونهم من جنسهم في وقت السلم والحرب.

البند الثاني: فليكن أهل البندقية في أرض مصر وفى جميع أنحاء المملكة التي يتربع على عرشها السيد السلطان – فليعل الله شأنه ويحفظه – أحراراّ في وقت الحرب مع المسيحيين – أحراراً في الذهاب مع أفراد عشيرتهم وسفنهم وممتلكاتهم – أينما يريدون ، وحسبما يروق لهم دون أية معارضة.

البند الثالث: أذا غرقت أية سفينة من سفن أهل البندقية صغيرة كانت أم كبيرة في أي جزء من مصر أو من المملكة التي يتولى أمرها السيد السلطان – حفظه الله – فلكل أهل البندقية الأمن والسلامة في أشخاصهم وفى ممتلكاتهم التي يتم إنقاذها.

البند الرابع: لا يؤخذ من أهل البندقية ضريبة في جمرك الإسكندرية الاّ طبقاً لما جرت عليه العادة.

البند الخامس: لا يجبر البنادقة على شراء بضائع من الجمرك أو من أي مكان آخر ولكن لهم أن يشتروا من أي مكان يريدون.

البند السادس: لا يجبر أي فرد من البنادقة على شراء بضائع عن طريق أفراد معينين أوعن طريق الجمرك ولكن لهم أن يشتروا البضائع من أي مكان يرغبون فيه

البند السابع: أذ قام أحد رجال البندقية بالقبض على أحد المسلمين أو إيذائه فليعاقب الجاني نفسه أو تحجز ممتلكاته ، ولا يحتجز أحد غيره من البنادقة بسبب خطئه ، ولا يصاب أحد منهم بضرر في شخصه وممتلكاته ، ويستطيعون أن يذهبوا مع أفرادهم وممتلكاتهم أينما يروق لهم وبمحض أرادتهم.

البند الثامن: أذا اكتشف أن هناك بضاعة زائفة قبل أن تباع ، وكان هناك شهود على ذلك فلترد البضاعة إلى الشخص الذى حملها.

البند التاسع: أذا اشترى أحد البنادقة أو أحد المسلمين شيئا من الآخر أو أذا باع أحدهما شيئا للأخر فعليه أن يدفع مقدماً للثمن حتى تكون العملية التجارية ثابتة وليكن الترجمان شاهدا بين المشترى والبائع ويجب عليه أن يوثق ذلك.

البند العاشر: عندما تتجمع بضائع أهل البندقية في الجمرك وتتم عملية التجميع ، فإذا رغب تاجر أن يتسلم البضاعة على مسئوليته فانه يستطيع ذلك ويمكنه حملها إلى مكانه ، فإذا بيعت البضاعة نفسها بأزيد من السعر الذى تسلمها به فلا يجب عليه أن يدفع أي زيادة،وإذا رغب التجار المسلمون أن يشتروا من تلك البضاعة التي امتلكها فليس لأحد أن يعترض على الشراء ولا يستطيع أي فرد ولا الديوان أن يستولى على المتاجر نفسها والمسجلة في سجلات الديوان.

البند الحادي عشر: عندما يشترى التجار البنادقة أية بضاعة من تاجر مسلم ويزنوها ويخلصون عليها ، فلهم الحق في حملها إلى محالهم أو إلى سفنهم أو فنادقهم أو أينما يريدون.

البند الثاني عشر: عندما يشترى أحد البنادقة أية بضاعة ويخلص عليها في الجمرك ، فانه يستطيع حملها إلى سفينته ولا يقبل منه دفع رسوم أذا لم يكن ذلك مطابقا للعرف والتقاليد.

البند الثالث عشر: أذا استدان أحد البنادقة من المسلمين شيئاً ، فلا يقع غيره من أهله في ذنبه ولكن يعاقب مقترف الذنب فقط وليس أحد بدلا منه.

البند الرابع عشر: أذا مات أحد البنادقة وكتب وصيته فأننا نود أن يكون ذلك موثقاً ، وإذا لم يكن في ذلك المكان قنصل للبنادقة فأنه يجب على التجار البنادقة الموجودين في هذا المكان أن يسجلوا ممتلكاته ويمكن نقلها إلى السلطان أو إلى أحد الموظفين البنادقة الموكلين بذلك ، ويجب أن يدفن الميت بدون أية اعتراضات.

البند الخامس عشر: أذا كان هناك تجار بنادقة موجودين في جمرك الإسكندرية ، فعليهم أن يجتمعوا ويتدبروا أمورهم فيما بينهم حتى يتمكن البنادقة من حسن الإقامة في البلاد وكذلك عليهم أن يحموا بضائعهم ويجب أن يكون لكل فندق من فنادقهم مدير. كما أنه لا يحق لأصحاب الفنادق أن يطردوا العمال الذين يعملون طرفهم ، كما يجب عليهم غلق الفنادق في يوم الراحة الأسبوعية طبقاً لما يكون عليه العرف والتقاليد ، وفى أيام أخرى طبقاً لرأى القنصل وأن يكون لهم قنصل طبقاً للعرف والتقاليد ، ولا يتولى أدارة هذه الفنادق إلا أحد أهالي البندقية ، وليكن واضحا حتى لا تختلط بهم أجناس أخرى.

البند السادس عشر: للبنادقة الحق في إحضار الخمر إلى هذين الفندقين طبقاً لما جرى عليه العرف والتقاليد.

البند السابع عشر: للبنادقة الحق في بيع الخمر في هذين الفندقين ، كما لهم أن ينشئوا فرنا في أحدهما لتسوية الخبز كعادة بلادهم.

البند الثامن عشر: عندما يرسل حاكم البندقية قنصلا إلى الإسكندرية يسمح له بحمل ألف دوكه سنويا.

البند التاسع عشر: كنيسة البنادقة بمصر والمسماة " القديس ميخائيل " هى مقر عبادتهم ، وحمامهم المسمى " حمام الخليج " هو الذى يسمح لهم بالاستحمام فيه دون أية رسوم. وغير مسموح للأجناس الأخرى أن تدخل الكنيسة والحمام إلاّ إذا كانوا من البنادقة وشروط بناء الحمام متفق عليها مع قنصلهم.

البند العشرون: أذا أقام قنصل البنادقة في الإسكندرية لمدة عام أو أكثر فعليه أن يطلب من موظفيه الثلاثة عدم التخلي عن واجباتهم ، كما لا يحق له طردهم من الخدمة.

البند الحادي والعشرون: أذا تقدم مسلم بشكوى ضد أحد البنادقة فعليه أن يحدد السبب أمام القنصل ، وإذا اشتكى أحد البنادقة أحد المسلمين فليحدد السبب أمام نائب السلطان ، وللسلطان الحق في تسوية الخلاف بينهما.

البند الثاني والعشرون: أذا اقترف أحد البنادقة أثماً في أرض السلطان " الإسكندرية " فلقنصل البنادقة الحق في إرسال الأوراق الخاصة بموضوعه إلى السلطان ، وللسلطان الحق في إصدار القرار وتحديد العقاب.

البند الثالث والعشرون: لابد من حماية الأحجار الكريمة واللآلئ والفراء ولا يدفع عنها ضرائب.

البند الرابع والعشرون: أذا حدث شئ لسفن البندقية في أرض مصر وفى جميع أنحاء المملكة التي تتبع السلطان وكانت لهم فيها بضائع معدة للبيع فيجب أن تنقل إلى الداخل مباشرة ، وإذا لم يرغبوا في بيعها فليكن لهم الحق في الشراء من

مصر ولا يطلب منهم دفع شئ أزيد من المقرر ، ولا تضاف رسوم جديدة حتى أذا لم يبيعوا هم بضائعهم.

البند الخامس والعشرون: أذا رست سفينة تابعة للبندقية في أي منطقة من أرض السلطان فان لهم الحق في تفريغ بضائعهم بقواربهم الخاصة.

البند السادس والعشرون: لا يجوز للبنادقة التجمع في الجمرك ، ولا يقبل منهم هذا أذا لم يكن مطابقاً للعرف والتقاليد.

البند السابع والعشرون: أذا رست سفنهم فيجب أن يكون لهم أحد الكتّاب النصارى الذى يساعدهم في الجمرك ، ويجب أن يمسك حساباتهم طوال فترة أقامتهم.

البند الثامن والعشرون: يجب على المترجمين في الجمرك ألا يأخذوا أي شئ من البضائع التي تدخل إلى الجمرك ، والتي توقع من قبلهم ، وليس لهم أن يأخذوا سمسرة في مقابل ما يقومون به من خدمة للبنادقة.

البند التاسع والعشرون: أذا باعوا ذهباً أو فضة إلى دار السك فليوثق ذلك دون تأخير.

البند الثلاثون: أذا ذهب البنادقة إلى أحد أفراد الجمرك وطلبوا أمكنة خاصة لهم لوضع بضائعهم ، فيجب أن يجابوا إلى ذلك دون دفع رسوم.

البند الحادي والثلاثون: بشأن عملية التجار الخاصة بعمل صناديق لحمل البضائع فعليهم وزن هذه الصناديق فارغة ووزن البضائع التي بها على حدة.

البند الثاني والثلاثون: يجب رفع سوق السمك الموجود أمام أحد فنادق البنادقة إلى مكان أخر ، وذلك حسب طلب البنادقة.

البند الثالث والثلاثون: أذا اضطرت سفينة بندقية إلى الالتجاء إلى أرض السلطان بسبب الرياح أو رغبة في تفريغ بضائعهم ، فليكونوا آمنين سالمين في أشخاصهم وممتلكاتهم وعند عودتهم إلى مواطنهم دون أية معارضة ودون أية رسوم

البند الرابع والثلاثون: الكنائس التي توجد بالإسكندرية والمعترف بها يجب أن تكون تابعة للأسقفية الخاصة بهم بالبندقية ، ويجب أن يكون ذلك طبقاً للعرف والتقاليد.

البند الخامس والثلاثون: فيما يتعلق بالذهب الذى يأتي به البنادقة ليسك في الإسكندرية ، فعلى التاجر منهم أن يقدمه على مسئوليته ويجب أن يسك بدار السك ، ويجب أن يصهر طبقاً للعرف والتقاليد بالنسبة لذهب البنادقة دون أية مساءلة.

البند السادس والثلاثون: وهكذا يجب عليهم العمل بالنسبة للفضة وذلك أذا رفض التجار حملها ، ويجب أن يكون ذلك في دار السك أيضاً ، ولهم الحق في البيع أينما يريدون ودون مساءلة.

هذه هى البنود التي حملها السفير جبريل ترافيساني حفظه الله وجعله قائدا أعلى ، هذه المعاهدة لكل الذين تقع أعينهم على هذا المرسوم العالي ، وإلى كل الموظفين وكل العاملين بالجمرك ، وإلى كل العمال والكتبة في أرض مصر ، وهو كل ما وافق عليه السلطان الملك المعز ، ويجب أن تراعى بنودها مراعاة تامة.

ويجب على جميع موظفي الجمرك التمسك ببنودها بعد أن يتأكدوا من خاتم السلطان

باسم الله كتبت في يوم 13 من شوال سنة 652هـ عند المسلمين الذى يوافق يوم 13 من شهر الجاري نوفمبر سنة 1254م.

- خريطة رقم (1).
- موقع البندقية الجغرافي.
- عمل الباحث نقلاً عن كتاب:
البندقية جمهورية أرستقراطية.
- شارل ديل.

- خريطة رقم (2) .
- موقع بعض البحار والمدن .
- عمل الباحث نقلاً عن كتاب :
الرقيق وتجارته في مصر والشام في عصر دولة المماليك .

لبيبة إبراهيم مصطفى محمد .

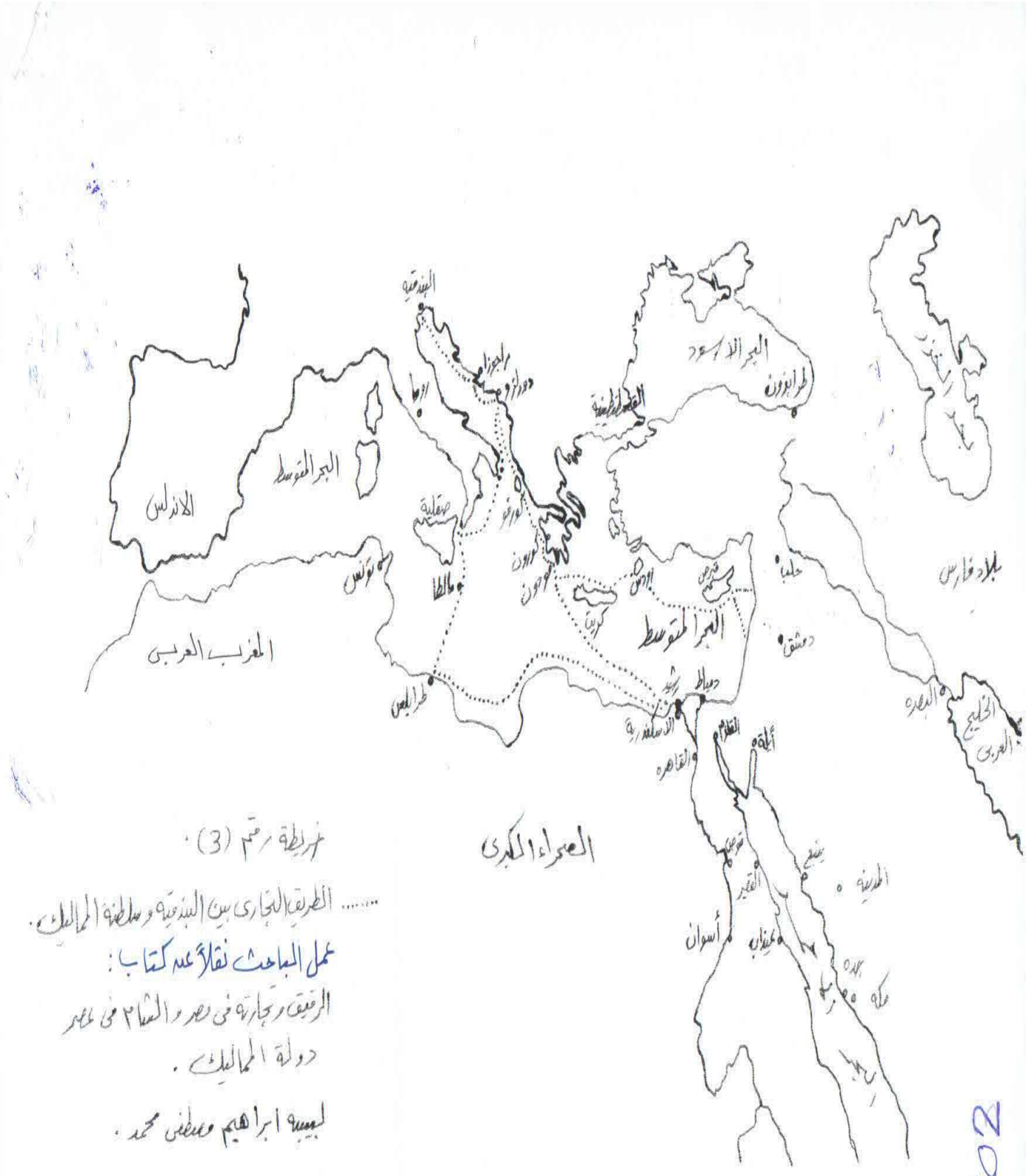

خريطة رقم (3):

..... الطريق التجاري بين البندقية وسلطنة المماليك.

عمل الباحث نقلاً عن كتاب:

الرقيق وتجارته في مصر والشام في عصر دولة المماليك.

لبيبة ابراهيم مصطفى محمد.

202

خريطة رقم (4).
الطريق بين الشرق الأقصى ودولة المماليك
عمل الباحث نقلاً عن كتاب:
طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب.
لفهيم زكي قنصبي.

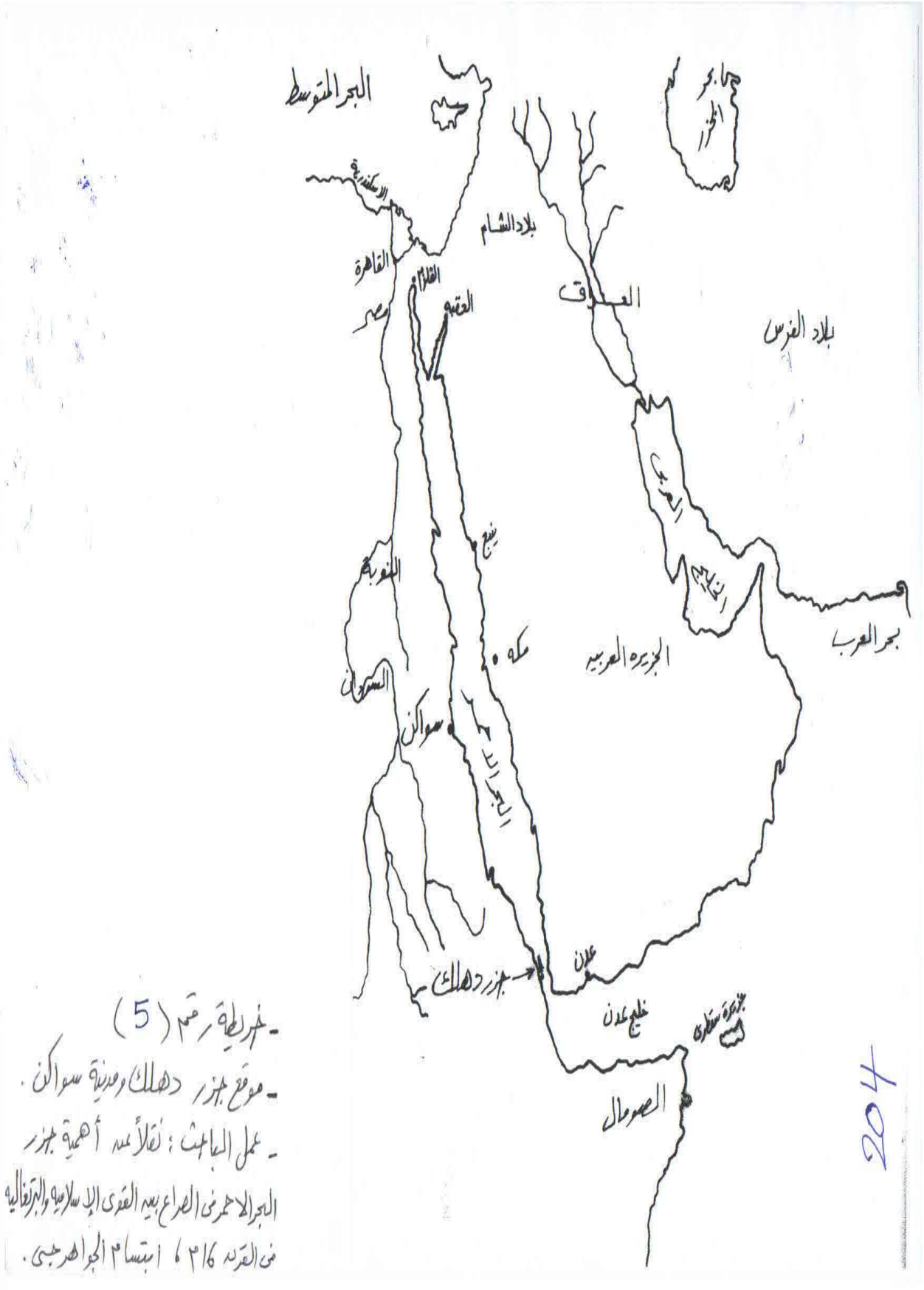

- خريطة رقم (5)
- موقع جزر دهلك ومدينة سواكن.
- عمل الباحث: تمثل أهمية جزر البحر الأحمر في الصراع بين القوى الإسلامية والبرتغالية من القرن 16 / ابتسام الجواهري.

204

- خريطة رقم (6)
- موقع مدينتي كافا وتانا
- عمل الباحث : نقلاً عن الرقيق وتجارته في مصر والشام في عصر دولة سلاطين المماليك ، لسعيد ابراهيم مصطفى .

205

- خريطة رقم (7).
- الكشوف الجغرافية البرتغالية في افريقيا والمحيط الهندي.
- عمل الباحث نقلاً عن كتاب: ابداع الملاحين مع البرتغاليين في البحر الاحمر، غسان الرمال، كذلك: الصداع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر أحمد بسطامي.

206

مصـــادر و مـراجـــع

البحـــــث

أولاً: المصـــــادر

- **القران الكريم** (برواية قالون عن نافع المدني).

- **ابن أجا ، محمد بن محمود الحلبي** (م:سنة 881هـ / 1476م).

العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك ، تحقيق: محمد أحمد دهمان ، دار الفكر (دمشق ، 1986).

- **ابن إياس ، محمد بن أحمد** (م:سنة 930هـ / 1523م).

بدائع الزهور في وقائع الدهور ، مطابع الشعب (القاهرة ، 1960)

- **ابن بطوطة ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطنجي**:(م: سنة 756هـ / 1355م).

تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار . المعروف برحلة ابن بطوطة ، المكتبة الخيرية (القاهرة ، 1905).

- **بورفيروجنيتوس ، الإمبراطور قسطنطين السابع** (م: سنة 348هـ / 959م).

إدارة الإمبـــراطورية البيـزنطيـــة ، عرض وتحليل وتعليق: محمود سعيد عمران ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1980).

- **ابن تغري بردي ، يوسف أبو المحاسن** (م: سنة 874هـ / 1469م).

1. النجـــوم الزاهـــرة فـي تاريـخ ملوك مصر والقاهـرة ، دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1965).

2. المنهل الصافـي والمستوفي بعد الوافـــي ، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز،الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1985).

- **ابن الأثير ، أبو الحسن على بن أبى الكرم محمد** (م:سنة 630هـ/1232م).

الكامل في التاريخ ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية (بيروت ، 2003).

- **ابن جبير ، أبو الحسين محمد بن أحمد** (م: سنة 847هـ / 1469م).

رحلـــــة بـن جبيـــر ، دار صادر (بيروت ، 1907).

- **الحريري ، احمد بن علي** (كان حياً سنة 926هـ / 1228م).

الإعلام والتبيين في خروج الفرنج على ديار المسلمين ، تحقيق: سهيل زكار مكتبة دار الملاح (دمشق ، 1981).

- **الحلبي ، محمد راغب** (م: سنة 1140هـ / 1727م).

إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، تحقيق: محمد كمال ، دار القلم العربي (حلب ، 1988).

- **الحموي ، شهاب الدين ابن عبدالله ياقوت بن عبدالله**(م:سنة 626هـ / 1228م)

معجـــم البلـــدان ، دار صادر (بيروت ، 1977).

- **الحميري ، محمد بن عبد المنعم** (متوفي في القرن التاسع الهجري).

الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق: إحسان عباس ، مكتبة لبنان (بيروت ، 1975).

- **الحنبلي ، ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح** (م: سنة 1089هـ / 1679م).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط وزميله دار ابن كثير (دمشق ، 1993).

- **ابن خرداذبة ، أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله** (م: سنة 300هـ / 912م).

المسالك والممالك ، مطبعة بريل (لندن ، 1889).

- **ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد** (م: سنة 808هـ / 1406م).

ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، تحقيق: خليل شحادة ، دار الفكر(بيروت ، 2000).

- **ابن خلكان ،أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد**(م:سنة 681هـ / 1282م).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر (بيروت ، 1969).

- **الدواداري ، أبو بكر بن عبدالله بن أيبك** (م: سنة 732هـ / 1331م).

1.الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية ، تحقيق: صلاح الدين المنجد (القاهرة ، 1961).

2.كنز الدرر و جامع الغرر، تحقيق: أولرخ هارمان ، المعهد الألماني للآثار (القاهرة ، 1971).

- **ابن الديبع ، عبد الرحمن بن على بن محمد** (م:سنة 944هـ / 1527م).

الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد ، تحقيق: يوسف شلحد ، دار العودة (بيروت 1983).

- **الذهبي** ، **شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد**(م: سنة 748هـ / 1347م)

1. العبر في خبر من غبر ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد ، دار الكتب العلمية (بيروت ، 1985).

2. دول الإسلام ، تحقيق: حسن إسماعيل مروه ، دار صادر (بيروت ،1999).

- **الرمال** ، **ابن زنبل** (م: سنة 960هـ / 1552م).

آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع السلطان سليم العثماني ، تحقيق: عبد المنعم عامر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1998).

- **الزُهري** ، **أبو عبد الله محمد أبي بكر** (توفى أواسط القرن السادس الهجري).

كتاب الجغرافية ، تحقيق : محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية، (د.م ، د.ت).

- **ابن سَباط** ، **حمزة بن أحمد عمر الغربي** (م: سنة 926هـ / 1519م).

صدق الأخبار . المعروف بتاريخ ابن سبَاط ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، جروس برس (طرابلس ، 1993).

- **سرهنك** ، **إسماعيل**

حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الأميرية ، ط1 (القاهرة ، 1312هـ).

- **ابن سعيد** ، **أبو الحسن على بن موسى المغربي** (م: سنة 673هـ / 1274م)

كتاب الجغرافيا ، تحقيق: إسماعيل العزبي (بيروت ، 1970)

- **السيوطي ، عبد الرحمن بن بكر جلال الدين** (م:سنة911هـ/ 1505م).

تاريـــخ الخلفـــاء أمـــراء المؤمنيـــن ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ، 1952) .

- **أبو شامة ، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل** (م:سنة665هـ/ 1267م).

عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق: أحمد البسيومي ، وزارة الثقافة (دمشق ، 1992).

- **الشيـــزري ، عبد الرحمن بن نصرة** (م: سنة 589هـ / 1193م).

نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق: السيد الباز العريني ، لجنة التأليف والترجمة (القاهرة ، 1946).

- **ابن الصيرفي ، على بن داوود** (م:سنة 900هـ / 1494م).

نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق: حسن حبشي ، دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1970).

- **طافـــور ، بييـــرو**

رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي ، ترجمة: حسن حبشي ، دار المعارف (القاهرة ، 1968) .

- **الظاهري ،زين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين**(م:سنة 920هـ/ 1514م)

نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (بيروت، 2002).

- **الظاهري ، غرس الدين خليل بن شاهين** (م: سنة 872هـ / 1467م).

زبـــدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق: بول راويس (القاهرة ، 1988).

- **ابن عبد الظاهر ، محيي الدين** (م: سنة 692هـ / 1292م).

تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، تحقيق: مراد كامل (القاهرة ، 1961).

- **ابن عربشاه ، شهاب الدين أحمد** (م: سنة 846هـ / 1442م).

عجائب المقدور في أخبار تيمور، مطبعة اردوكابند (كلكتا ، 1883)

- **العسقلاني ، شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن علي** (م:سنة 852هـ/ 1449م)

1. إنبـــاء الغُمر بأنبـــاء العَمر ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد الدكن ، 1968).

2. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل (بيروت ، 1993).

- **علـــوي ، ناصر خسرو**

سفـرنـامـة ، ترجمة: يحي الخشاب ، (القاهرة ، 1954).

- **العمـــري ، ابن فضل الله أحمد بن يحي** (م: سنة 742هـ / 1341م).

التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة (القاهرة ، 1312هـ).

- **ابن العميد ، المكين جرجس** (م:سنة 672هـ / 1273م).

أخبار الأيوبيين ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، د . ت).

- **أبو الفـداء ، عماد الدين إسماعيل** (م: سنة 732هـ / 1331م).

1. المختصـر فـي أخبـار البشـر،دار المعارف(القاهرة ، 1999)

2. تقويم البلدان ، دار الطباعة السلطانية (باريس ، 1850).

- **ابن الفرات ، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم** (م:سنة 907هـ / 1501م).

تاريخ ابن الفـرات ، تحقيق : قسطنطين زريق ، منشورات كلية العلوم والآداب الجامعة الأمريكية (بيروت ، 1936).

- **القرماني ، أحمد بن يوسف** (م: سنة1019هـ / 1610م).

أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، تحقيق: أحمد حطيط ، عالم الكتب (بيروت ، 1992).

- **القزويني ، زكريا محمد بن محمود** (م: سنة 682هـ / 1283م).

آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر (بيروت ، د.ت).

- **القلقشندى ، أبو العباس أحمد** (م: سنة 821هـ / 1418م).

صبح الأعشى في صناعة الأنشا ،المطبعة الأميرية (القاهرة، 1905)

- **ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر** (م: سنة 846هـ / 1442م).

البدايـــة والنهايـــة ، تحقيـق: عبدالله بن عبد المحسن التركـي ، هجـر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة ، 1998).

-**كـلاري ، روبـرت**

فتـح القسطنطينيـة علـى يـد الصليبيين ، ترجمـة: حسـن حبشـي (القاهرة ، 1964).

- **مبـارك ، علـي باشـا**

الخطـط التوفيقيـة الجديـدة ، المطبعـة الكبـرى الأميريـة (القاهرة ، 1887).

- **المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي**: (م: سنة 346هـ / 957م).

مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: قاسم وهب ، وزارة الثقافة (دمشق ، 1988).

- **المقدسـي ، شمس الدين أبي عبدالله** (م: سنة 390هـ / 1000م).

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، مطبعة بريل (ليدن ، 1906).

- **المقريزي ، تقي الدين بن أحمد** (م: سنة 845هـ / 957م).

1. إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق: ياسر سيد صالحين (القاهرة ، 1999).

2. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، تحقيق: محمود الجليلي ، دار الغرب الإسلامي (بيروت ، 2002).

3. الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك ، تحقيق: جمال الدين الشيال ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 2000).

4. السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة ، 1939).

5. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار .المعروف بالخطط المقريزية ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 1987).

6. النقود القديمة والإسلامية . المسمى بشذور العقود في ذكر النقود ، مطبعة الجوائب (قسطنطينية ، 1298 هـ).

- **الملبـــاري ، الفقيه الشيخ زين الدين** (توفى بعد سنة 991هـ / 1583م).

تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتكاليين (لشبونة ، 1898).

- **الملوانـــي ،يوسف"الشهير بابن الوكيل"**(عاش في القرن الثاني عشر الهجري).

تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق: محمد الششتاوي ، دار الأفاق العربية (القاهرة ، 1999).

- **ابـن مماتي ، الأسعد بن المهذب بن أبي مليح** (م: سنة 606هـ /1209م).

كتاب قوانين الدواوين ، تحقيق: عزيز سوريال عطية ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1991).

- **المنصـوري ، بيبـــرس** (م: سنة 725هـ / 1325م).

مختـــار الأخبـــار ، تحقيق : عبد الحميد صالح حمدان ، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة ، 1993).

- **النهروالي** ، **قطب الدين محمد بن احمد** (م: سنة 990هـ / 1582م).

البرق اليماني في الفتح العثماني ، تحقيق: حمد الجاسر ، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر (الرياض ، 1967).

- **النـويري** ، **شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب** (م: سنة 732هـ / 1332م).

نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق: مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية (بيروت ، 2004).

- **النويري** ، **محمد بن قاسم بن محمد** (م: سنة 775هـ / 1373م).

الإلمام بالإعلام فيمـا جرت به الأحكام والأمور المقضية فـي وقعة الإسكندرية ، تحقيـق: عزيز سوريال عطية ، مطبعـة مجلس دائـرة المعارف العثمانية (حيدر آباد الدكن ، 1970).

- **الهروي** ، **أبو الحسن علي بن أبي بكر**: (م: سنة 611هـ / 1214م).

الإشارات إلى معرفة الزيارات ، تحقيق: على عمر ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 2002).

- **الوزان** ، **الحسن بن محمد**: (م: سنة957هـ / 1550م).

وصـف أفريقيـا ، دار الغرب الإسلامي ، ترجمة: محمد حجّي وزميلة (بيروت ، 1983)

ثانيـــاً : المـراجـــــع

- **أباظـــه ، فاروق عثمان**

أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط ، دار المعارف (القاهرة ، 1994).

- **أحمـــد ، عزيـــز**

تاريخ صقلية الإسلامية ، الدار العربية للكتاب (طرابلس ، 1980).

- **إسماعيل ، ليلي عبد الجواد**

بولاق في عصر المماليك الجراكسه ، دار الثقافة العربية (القاهرة ، 2007).

- **أشتور ، الياهـــو**

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ترجمة : عبد الهادي عبلة ، دار قتيبه (دمشق ، 1985) .

- **الأشقر ، محمد عبد الغني**

1. نائـــب السلطنـــة المملوكيـــة فـــي مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1999) .

2. عصـــر المماليـــك الجراكســـه ، مكتبـــة مدبولـــي (القاهرة ، 2002) .

3. التوابل في مصر في العصر المملوكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1999).

- **أمين ، محمد محمد**

معاهدة تجارية بين مصر والبندقية من عصر السلطان مؤيد شيخ ، بحث ورد ضمن كتاب (مصر وعالم البحر المتوسط) دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1986) .

- **باربارو ، نيقولو**

الفتح الإسلامي للقسطنطينية ، ترجمة : حاتم عبد الرحمن الطحاوي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2002).

- **باركر ، أرنست**

الحروب الصليبية ، ترجمة : السيد الباز العريني ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1967) .

- **بالار ، ميشيل**

الحملات الصليبية والشرق اللاتيني ، ترجمة : بشير السباعي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2002).

- **بـــدوي ، عبد الرحمن**

موسوعـــة المستشرقيـــن ، دار العلـــم للملايين (بيروت ، 1993).

- **بـــراو ، يوشع**

عالم الصليبيـــــــن ، ترجمة : قاســـم عبده قاســـم ، دار المعارف (القاهرة ، 1980).

- **بـــروي ، إدوارد . وزملائه**

تـــاريخ الحضـــارات العـــام ، إشراف : موريـــــس كروزيه ترجمـــة : يوســـف اسعـد داغر وزميلـه ، منشورات عويدات (بيروت ، 1987) الطبعة الثانية.

- **بطـــي ، أحمد محمد عبيد**

الصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر الميلادي ، نـــــدوة الثقافة والعلوم (دبي ، 1991).

- **بلوك ، مارك**

مشكلة الذهب في العصر الوسيط ، بحث ورد ضمن كتاب (بحوث في التاريخ الاقتصـــادي) ترجمة : توفيق أسكنـــدر ، الجمعيـــة المصرية للدراسات التاريخية (القاهرة ، 1960).

- **بول ، ستانلي لين**

سيرة القاهرة ، ترجمة : حسن إبراهيم حسن وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 2012).

- **بيرين ، هنري**

تاريخ أوربا في العصور الوسطى ، ترجمة : عطية القوصي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1996).

- **الجعيدي ، شلبي إبراهيم**

الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر في عصر المماليك الجراكسه ، دار المعارف (الإسكندرية ، 2002) .

- **الجليلي ، محمود**

المكاييل والأوزان والنقود العربية ، دار الغرب الإسلامي (بيروت ، 2005).

- **جوايتاين ، س . د**

دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية ، ترجمة وتحقيق : عطية القوصي ، وكالة المطبوعات (الكويت ، 1980).

- **الجوهري ، يسري**

الفكر الجغرافي وحركة الكشوف الجغرافية، منشأة المعارف (الإسكندرية ، د.ت).

- **حاطوم ، نور الدين**

تاريخ العصر الوسيط في أوربا ، دار الفكر الجديد (دمشق ، 1967) .

- **حبيب ، شوقي عبد القوي عثمان**

1. التجارة بين مصر وأفريقيا في عصر سلاطين المماليك ، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة ، 2000).

2. تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ، مطابع السياسة (الكويت ، 1990).

- **حسن ، حسن إبراهيم**

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1996).

- **حسن ، علي إبراهيم**

تاريخ المماليك البحرية ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1967).

- **الحفناوي ، جلال السعيد**

طريق الحرير القديم ، بحث ورد ضمن كتاب (طريق الحرير الجديد) ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2001) .

- **حوراني ، جورج فضلو**

العرب والملاحة في المحيط الهندي ، ترجمة : سيد يعقوب بكر ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة ، 1958).

- **الحويري ، محمود محمد**

مصر في العصور الوسطى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1996).

- **الخادم ، سمير علي**

الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرق البحر المتوسط ، مؤسسة دار الريحانة (بيروت ، 1989).

- **خانكي ، جميل**

تاريخ البحرية المصرية ، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1948).

- **الخطيب ، محمد**

حضارة أوربا في العصور الوسطى،دار علاء الدين (دمشق ، 2006).

- **خوري ، إبراهيم**

أحمد بن ماجد، حياته، مؤلفاته، استحالة لقائه بفاسكو دي جاما ، إصدار مركز الدراسات والوثائق (رأس الخيمة ، 2001).

- **دراج , السيد احمد**

المماليك والفرنج , دار الفكر العربي (القاهرة , 1961) .

- **ديل ، شارل**

البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة : أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق أسكندر ، دار المعارف (القاهرة ، 1948) .

- **رزق ، عـلاء طه**

دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2008) .

- **رستـــم ، سعد**

الفرق والمذاهب المسيحية منذ ظهور الإسلام حتى اليوم ، الأوائل للنشر والتوزيع (دمشق ، 2005) .

- **الرمال ، غسان علي محمد**

صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (د.م ،1985).

- **رمضان ، أحمد عطية**

تطور مصر الاقتصادي والاجتماعي منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر المماليك، دار الثقافة العربية (القاهرة ، 1989) .

- **رنسيمان ، ستيفن**

تاريخ الحروب الصليبية ، ترجمة السيد الباز العريني ، دار الثقافة (بيروت ، 1997) .

- **ريمون ، أندريه**

القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة : لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1993) .

- **الزامل ، محمـد فتحـي**

التحولات الاقتصادية في مصر أواخر العصور الوسطى ، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة ، 2008) .

- **زقلمـــه ، أنـــور**

المماليـــــك في مصـــــــر ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1995) .

- **زكـــار ، سهيـــل**

الموسوعـــة الشاملـــة في تاريـــخ الحروب الصليبية ، دار الفكر (دمشق ، 1995).

- **زيتـــون ، عـــادل**

1. العلاقات السياسية والكنسية بين الشرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى ، دار دمشق للطباعة والنشر (القاهرة ، 1980).

2. العلاقـــات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى . دار دمشق للطباعة والنشر (القاهرة ، 1980).

- **الزيـــدي ، مفيـــد**

العصـــــر المملوكـــــــي ، دار أسامـــــة (عمـــان ، 2003) .

- **سالم ، السيد عبد العزيز :**

البحـــــر الأحمـــــر في التاريخ الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية ، 1993)

- **سالم ، السيـد مصطفى**

الفتـــــح العثمـــانـــــي الأول لليمـــن ، معهد الدراسات العربية (القاهرة ، 1969).

- **سرور ، محمد جمال الدين**

1. دولة بني قلاوون في مصر ، دار الفكر العربي (القاهرة ، د.ت) .

2. تاريخ الدولة الفاطمية ، دار الفكر العربي (القاهرة ، 1995) .

- **سعـــد ، أحمد صادق**

تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي ، دار ابن خلدون (بيروت ، 1979).

- **سعيـــد ، إبراهيم حسن**

البحريـــــة في عصـــــر سلاطين المماليـــــك ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1983).

- **سليمـــان ، أحمد عبد الكريم**

تيمورلنك ودولة المماليك الجراكسه ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1985).

- **السيـــد ، أديب**

أرمينية في التاريخ العربي ، المطبعة الحديثة (حلب ، 1972) .

- **الشربيني ، البيومي إسماعيل**

مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1997) .

- **الشطشـاط ، علـي حسيـن**

1. العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، مجلس تنمية الإبداع الثقافي (بنغازي ، 2004) .

2. الموجز في تاريخ الممالك الإسلامية في شرق أفريقيا ، دار قباء الحديثة (القاهرة ، 2012) .

- **الشناوي ، عبد العزيز محمد**

أوربا في مطلع العصور الحديثة (القاهرة ، 1977).

- **شهاب ، حسن صالح**

أحمد بن ماجد والملاحة في المحيط الهندي ، إصدار مركز الدراسات والوثائق (رأس الخيمة ، 2001).

- **الشيال ، جمال الدين**

تاريخ مصر الإسلامية ، دار المعارف (القاهرة ، 2007).

- **ابن شيبان ، أحمد سالم**

الوجـــود المملوكـــي فـــي اليمـــن ، دار الثقافة العربية (الشارقة ، 2002).

- **الشيبي ، كامل مصطفي**

الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر،مكتبة النهضة (بغداد ، 1967).

- **شينـــي ، ك . ج**

تاريخ العالم الغربي ، ترجمة : مجد الدين حنفي ناصف ، دار النهضة العربية (الإسكندرية ، د.ت) .

- **صبحي ، محمد**

مدينـــة الإسكنـــدريـــة ، دار الطبـاعـــة الحديثـــة (القاهرة ، 1958).

- **صبره ، عفاف سيد**

العلاقات بين الشرق والغرب ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1983).

- **صبور ، محمد صادق**

موجز تطور الحضارات الإنسانية ، دار الأمين (القاهرة ، 1998) .

- **صياد ، فؤاد عبد المعطي**

المغول في التاريخ ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1980).

- **ضومط ، أنطوان خليل**

الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري ، دار الحداثة (بيروت ، 1980).

- **الطحاوي ، حاتم عبد الرحمن**

1. بيزنطة والمدن الإيطالية . العلاقات التجارية ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1998).

2. الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1999).

- **طرخان ،علي إبراهيم**

مصر في عصر دولة المماليك الجراكسه ، مكتبة النهضة العربية (القاهرة ، 1960) .

- **طقوش ، محمد سهيل**

تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، دار النفائس (بيروت ، 1999).

- **عاشور ، سعيد عبد الفتاح**

1. الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1996).

2. الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية ، بحث ورد ضمن كتاب (بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى) دار الأحد . البحيري أخوان (بيروت ، 1977) .

3. العصر المماليكي في مصر والشام ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1965).

4. المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1992) .

5. أوربـــــا العصور الوسطى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (القاهرة ، 1976) .

6. قبـــــرس والحروب الصليبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ،2002) .

7. بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى ، دار الأحد . البحيري أخوان (بيروت ، 1977) .

- **عاشور ، فايد حماد محمد**

العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1980) .

- **أبـو عباه ، سعيد محمد**

الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها ، دار الشيماء للنشر والتوزيع (قلقيليه ، 2009).

- **عبـــادة ، عبد الفتاح**

كتاب سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام ، مطبعة الهلال (القاهرة ، 1913) .

- **العبادي ، أحمد مختار والسيد عبد العزيز سالم**

تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام ، دار النهضة العربية (بيروت ، 1981).

- **عبد التواب ، عبد الرحمن**

قايتبـــــــاي المحمـــــــودي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1978).

- **عبد الدايم ، عبد العزيز محمود**

1. الرق في مصر في العصور الوسطى ، مكتبة نهضة الشرق (القاهرة ، 1983).

2. الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسه في مياه البحر المتوسط، مقال ورد ضمن كتاب (مصر وعالم البحر المتوسط) دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1968).

3. مصـــر فـــي عصـــري المماليـــك والعثمانييـــن ، مكتبة نهضة الشرق (القاهرة ، 1996).

- **عبد السيد ، أمين حكيم**

قيام دولة المماليك الثانية (القاهرة ، 1967) .

- **عبد العليم ، أنور**

الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون (الكويت ، 1979) .

- **عبد الكريم ، أحمد عزت وأمين عفيفي**

تاريخ أوربا الاقتصادي (القاهرة ، 1954).

- **عبد النبي ، ناجلا محمد**

مصر والبندقية ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2001) .

- **عطا ، عثمان علي محمد**

الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 2002).

- **عطية ، عزيز سوريال**

العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة : فيليب صابر سيف ، دار الثقافة المسيحية (القاهرة ، 1972).

- **عمران ، محمود سعيد**

1. النقود في أوربا العصور الوسطى ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 2011).

2. الحملة الصليبية الخامسة ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1985).

3. حضارة أوربا في العصور الوسطى ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 2005) .

- **عنـــان ، محمد عبد الله**

مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، مكتبة الخانجي (القاهرة ، 1969) .

- **عوض ، محمد مؤنس أحمد**

الحروب الصليبية العلاقات بين الشرق والغرب في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2000).

- **غنيـــم ، أسمت**

1. الحملة الصليبية الرابعة ومسئولية انحرافها ضد القسطنطينية ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1982) .

2. الآفـــار تاريخهم ، جامعة الإسكندرية (الإسكندرية ، 1994) .

- **فارتيما ، لودفيكو دي "الحاج يونس المصري"**

رحلات فارتيما ، ترجمة : عبد الرحمن عبد الله الشيخ (القاهرة ، 1994).

- **فـــرح ، نعيم**

الحضارة الأوربية في العصور الوسطى ، منشورات جامعة دمشق (دمشق ، 2000).

- **فهمي ، سامح عبد الرحمن**

الوحدات النقدية المملوكية عصر المماليك البحرية ، دار عكاظ للطباعة والنشر (جدة ، 1983) .

- **فهمي ، نعيـــم زكـــي**

1. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، المكتبة العربية (القاهرة ، 1973).

2. دور اليهود في تجارة العصور الوسطى بين الشرق والغرب ، مطابع سجل العرب (القاهرة ، 1971) .

- فيشر ، هربرت

تاريخ أوربا في العصور الوسطى ، ترجمة : محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني ، دار المعارف (الإسكندرية ، 1988) .

- فييت ، جاستون

القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة : مصطفى العبادي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 2008) .

- قاســـــم ، عبده قاسم

1. النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف (القاهرة ، 1978).

2. عصر سلاطين المماليك ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1998) .

- كانتور ، ف. نورمان

التاريخ الوسيط – قصة حضارة البداية والنهاية ، ترجمة : قاسم عبده قاسم ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1997).

- كاهن ، كلود

الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية ، ترجمة : أحمد الشيخ ، سينا للنشر (القاهرة ، 1995).

- كلوزييه ، رينيه

تطـــور الفكـــر الـجـغرافـــــي ، ترجمـــة : عبد الرحمن حميـدة ، دار الفكـــر (دمشق ، 1985).

- **كونستابل ، أوليفيا ريمي**

إسكـــــان الغريـــــب في العالــم المتوسطي ، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري ، منشورات جامعة كمبريدج (لندن ، 2003).

- **لبيب ، صبحي**

الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، مقال ورد ضمن كتاب (مصر وعالم البحر المتوسط) ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1986) .

- **لومبارد ، موريس**

الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي ، مقال ورد ضمن كتاب (بحوث في التاريخ الاقتصادي) ، ترجمة : توفيق إسكندر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مطابع دار النشر للجامعات المصرية (القاهرة ، 1961).

- **لويس ، ر. أرشيبالد**

القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ، ترجمة : أحمد محمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة ، 1960).

- **لويس ، برنارد**

اكتشاف المسلمين لأوربـــــا ، ترجمة : ماهر عبد القادر ، المكتبة الأكاديمية (القاهرة ، 1996) .

- **مؤنس ، حسين**

ابـــــن بطوطـــــة ورحلاته ، دار المعارف (القاهرة ، 1980).

- **ماهر ، سعاد**

البحرية في مصر الإسلامية وأثارها الباقية ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (القاهرة ، 1967).

- **متـــز ، أدم**

الحضــارة الإسلاميــة فــي القرن الرابــع الهجري ،ترجمــة : محمد عبد الهادي أبو ريده ، دار الكتاب العربي (بيروت ، 1947) .

- **محمد ، عبد الرحمن فهمي**

النقود العربية ماضيها وحاضرها ، دار القلم (القاهرة ، 1964).

- **محمد ، محمد أحمد**

الغزو التيموري لبلاد الشام وأثاره ، دار الهدايه للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة ، 1986) .

- **محمدين ، محمد محمود**

الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان ، دار الخريجي للنشر والتوزيع (الرياض ، 1996).

- **مصطفى ، أحمد عبد الرحيم**

في أصول التاريخ العثماني ، دار الشرق (القاهرة ، 2003).

- **المطوي ، محمد العروسي**

الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي (بيروت ، 1980) .

- **المعمري ، أحمد حمود**

عمان وشرق أفريقيا ، ترجمة : محمد أمين عبد الله ، مطابع سجل العرب (القاهرة ، 1980).

- **منصور ، محمد صالح**

أثر العامل الديني في توجيه الحركة الصليبية ، منشورات جامعة بنغازي (بنغازي ، 1996).

- **مـــوير ، السير وليـــم**

تاريخ دولة المماليك في مصر ، ترجمة : محمود عابدين وزميله ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1995) .

- **الناصر ، علي حسين السليمان**

النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة ، 1980).

- **النجيدي ، حمود بن محمد بن علي**

النظام النقدي المملوكي ، مؤسسة الثقافة الجامعية (الإسكندرية ، د.ت).

- **النشار ، محمد محمود**

1. تأسيس مملكة البرتغال ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1995) .

2. علاقة مملكتي قشتاله وأراجون بسلطنة المماليك ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1997) .

- **نصرالله ، سعدون عباس**

رحيل الصليبيين عن الشرق ، دار النهضة العربية (بيروت ،1995).

- **نعينـــــع ، سهير محمد إبراهيم**

العلاقـــات التجـــاريـــة بيـــن المدن التجارية الإيطالية ومصر والشام ، بحث ورد ضمن كتاب (بحوث في تاريخ العصور الوسطى) ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 2004) .

- **هـــاو ، ي . سونيا**

فـــي طلب التوابـــل ، ترجمة : محمد عزيز رفعت ، مكتبة نهضة مصر (القاهرة ، 1957).

- **هايـــد ، وليم**

تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة : أحمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1994).

- **هريدي ، صلاح أحمد**

الجاليات الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 1998) .

- **هلال ، عادل إسماعيل محمد**

العلاقات بين المغول وأوربا وأثرها على العالم الإسلامي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (القاهرة ، 1979).

- **هنتـــس ، فالتر**

المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمه عن الألمانية : كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية (عمان ،1970) .

- **هونكه ، سيغريد**

فضل العرب على أوربا ، ترجمة:فؤاد حسنين على(القاهرة ، 1964) .

- **وود ، هـ . ج**

الإرتياد والكشف الجغرافي ، ترجمة : شاكر خصباك ، دار المكتبة العصرية (بيروت ، د.ت) .

- **اليوزبكي ، توفيق**

تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل ، 1975) .

- **يوسف ، جوزيف نسيم**

1. العصور الأوربية الوسطى وحضارتها ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 2005).

2. العرب والروم واللاتين في الحرب الصليبية الأولى ، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية ، 2000) .

3. العدوان الصليبي على بلاد الشام - هزيمة لويس التاسع في الأراضي المقدسة - دار الكتب الجامعية (الإسكندرية ، 1971) .

- **اليوسف ، عبد القادر أحمد**

العلاقات بين الشرق والغرب ، المكتبة العصرية (بيروت ، 1969).

- **يونـــغ ، لويس**

العـــــرب وأوربـــا ، ترجمـــة : ميشيل أزرق ، دار الطليعـــة للطباعـــة والنشـــر (بيروت ، 1979) .

ثالثـــاً : المجـــلات والدوريـــات والنـــدوات

- **إسكندر ، توفيق**

نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط ،المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس (القاهرة ، 1958) .

- **بصيـــلي ، الشاطر**

الصراع بين الدولة العثمانية والبرتغال في المحيط الهندي وشرق أفريقيا والبحر الأحمر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني عشر (القاهرة ، 1964-1965) .

- **حامد ، إبراهيم محمد**

هـــرمـز الجديـدة وعلاقـاتهـا التجـاريـــة الخارجيـة فـي الفتـرة مـن(921-700هـ/ 1300-1515م)، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2011).

- **الدجاني ، إلهام محمد هاشم**

المتجر السلطاني في مصر عصر سلاطين المماليك ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2010).

- **رُبيس ، سليمان مصطفى**

إلمامه عن أحوال القاهرة الاقتصادية وعلاقاتها مع الخارج في عهد الفاطميين ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مطبعة دار الكتب (القاهرة ، 1970).

- **زكـــي ، أحمد**

التنازع والتخاصم بين مصر والبرتغال على احتكار تجارة الهند، مجلة المقتطـف ، دار نشـــر الفاروقيـــة ، المجلـد الواحـد والخمســـون (القاهرة ، 1917) .

- **شهاب ، حسن صالح**

البحرية العثمانية ومهمة التصدي للمخطط البرتغالي في البحر الأحمر والخليج العربي ، ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية ، بحث ورد ضمن كتاب (الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية) مركز الدراسات والوثائق (رأس الخيمة ، 2001) .

- **عامر ، أحمد محمد حسن**

علاقة البندقية بالعثمانيين أبان القرنين الرابع والخامس عشر الميلاديين ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2011).

- **عبد العال ، سيد محمود محمد**

البلسان وأهميته في مصر عصر سلاطين المماليك ، مجلة التاريخ والمستقبل ، دار المعرفة للطباعة (المنيا ، 2010).

- **عبد ربه ، سعد زغلول**

البرتغاليون والبحر الأحمر ، بحث ورد ضمن كتاب سيمنار جامعة عين شمس (البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة)(القاهرة ، 1980).

- **عــدرة ، غادة المقدم**

التجارة والتبادل التجاري بين البندقية والمماليك ، مجلة تاريخ العرب والعالم ،العددان خمسة وثمانون وستة وثمانون ، السنة السادسة ، العربية للنشر والتوثيق (بيروت ، 1985) .

- **العزام ، عيسى محمود**

أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال العصر المملوكي الأول ، مجلة التاريخ والمستقبل،دار التيسير للطباعة والنشر(المنيا، 2004).

- **القوصي ، عطيـــــــة**

أضواء جديدة على تجارة الكارم من واقع وثائق الجنيزة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني والعشرين ، مطبعة الجبلاوي (القاهرة ، 1975) .

- **كــاشــف ، سيدة إسماعيل**

دراســات في النقود الإسلامية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني عشر (القاهرة ، 1964) .

- **لبيـــب ، صبحـــــــي**

1. سياسة مصر التجارية في عصري الأيوبيين والمماليك ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون ، مطبعة الجبلاوي (القاهرة ، 1983) .

2. التجار الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع العدد الثاني (القاهرة ، 1951) .

- **مؤنـــس ، حسين**

سفارة بدرو مارتيود انجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان قانصوه الغوري "1501-1502م" مقال ورد ضمن كتاب (الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) (القاهرة ، 1980) .

رابعـــاً: الرسائـــل العلميـــة

- **إسماعيل ، أسامة أحمد**

الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية (الإسكندرية ، 1987) .

- **أقجام ، عزيزة سليمان**

المظاهر الحضارية في دولة المماليك البحرية في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي (بنغازي ،2012) .

- **بـــاقة ، رشيـــــد**

العلاقات التجارية بين فلورنسا وسلطنة المماليك في القرن الخامس عشر الميلادي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1989) .

- **ألبياتي ، بان علي محمد**

النشـاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن (3-5هـ/ 9-11م)، رسالـــــة ماجستيـــر، كليـــة البنـــات ، قسم التاريخ ، جامعة بغداد (بغداد ، 2004) .

- **الجواهرجي ، أبتسام محمد أحمد صادق**

أهمية جزر البحر الأحمر في الصراع بين القوى الإسلامية والبرتغالية في القرن السادس عشر الميلادي ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1998) .

- **الزامل ، محمد فتحي علي**

دور القوى الأوربية في الحصار الاقتصادي على سلطنة المماليك ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2000).

- **سعـد ، سـامـــي سلطـــان**

أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1958) .

- **سليمان ، عبد الحميد حامد**

دمياط في التاريخ الإسلامي من الفتح العربي وحتى نهاية حكم سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1987) .

- **صالح ،محمد أميـــــــن**

التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسه ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس (القاهرة ، 1969).

- **الصغير ، محمد عبد اللطيف**

العلاقات التجارية بين مصر وأوربا الجنوبية في عصر الأيوبيين ودولة المماليك البحرية ، رسالة ماجستير ، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر (القاهرة ، 1954).

- **عباس ، فوزي حامـــــــد**

الحياة الاقتصادية في مصر العليا خلال العصر المملوكي ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1986) .

- **عبد الدايم ، عبد العزيز محمود**

تحقيق مخطوطة الأحكام الملوكية والضوابط الناموسية في فن القتال في البحر مع دراسة عن فن القتال البحري في عصر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1974).

- **عبد المجيد ، منال محمد السيد**

القوى البحرية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط زمن الحروب الصليبية حتى أواخر القرن الثالث عشر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2000) .

- **عدوان ،أحمد محمد محمد**

الوضع الاقتصادي في مصر في عصر الدولة المملوكية الأولى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس (القاهرة ، 1972) .

- **عشـــري ، عثمان عبد الحميد محمد**

الأسطول والبحرية على عصر سلاطين المماليك في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1970) .

- **عطيـــة ، سليمـــــــان**

سياسة المماليك في البحر الأحمر نهاية عصر السلطان برسباي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1959) .

- **عـــلاء ، رزق**

عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق (الزقازيق ، 1989) .

- **علـــي ، عزالدين يونس حسن**

البندقية وأثرها في العلاقات بين الشرق والغرب ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي (بنغازي ، 2005) .

- **العمري ، أمال أحمد حسن**

المنشأت التجارية في القاهرة في العصر المملوكي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1974) .

- **محمـد ، رضا إسماعيل أحمد**

جغـرافية القاهـرة زمـن المماليك ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1999) .

- **محمد ، عبدالفتاح رجب حمد**

التجارة في مصر والشام في دولة المماليك الأولى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي (بنغازي ، 2000).

- **محمد ، لبيبه إبراهيم مصطفى**

الرقيق وتجارته في مصر والشام في عصر دولة سلاطين المماليك ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1993) .

- **منصور ، نسرين مصطفى محمد**

الولاية في مصر عصر سلاطين المماليك ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 2008) .

- **موســـى ، سعيد صالـــــح**

التجارة الداخلية في دولة المماليك الثانية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية (عمان ، 1992) .

- **ميخائيل ، جرجس قـــــام**

السلطان جقمـــــق وحالة مصر في عصره ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1974) .

- **هنّـــــا ، زُبيده محمـــــد**

وثائق البيع في مصر خلال العصر المملوكي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة ، 1977) .

- **يوســـف ، جمال جرجس**

الاحتكار في الدولة المملوكية الثانية ، رسالة دكتوراه ، كلية البنات ، جامعة عين شمس (القاهرة ، 1985) .

خامســاً : المراجـــع الأجنبيـــة

- **Ashtor Eliyahu ,**

1. A Social and economic history of Middle East , London, (1979).

2. profits from Trade with the Levant in the Fifteenth Century , B.S.O.A.S. , (1975) .

- Atiya Aziz suryal,

The crusades in the Latter Middles Ages, London , (1936) .

- Heyd W,

Histoire du commerce du Levant au Moyen Age, Leipzig. (1886).

- Lapidus Ira. Marvin,

Muslim cities in the Latter middle ages. Cambridge , (1967) .

- Mansouri Mohamed Tahar,

Eudes médiévales II de L, islam et de L, occident Latin , publication de La Faculté Lettres , des Arts et des Humanités (Mannouba , 2009) .

- Polo Marco,

Travels , London , (1903) .

سادســـاً : المعاجـــم ودوائـــر المعـــارف

-ابن منظور ، محمد ابن مكرم بن علي الأنصاري

لسان العرب المحيط ، دار الجيل (بيروت ، 1988).

-الخطيب ، مصطفى عبد الكريم

، معجم المصطلحات التاريخية ، مؤسسة الرسالة(بيروت ، 1996).

- وجدي ، محمد فريد

، دائرة معارف القرن العشرين ، دار الفكر (بيروت ، 1971) .

فهـــرس المحتويـــات

آيــة قرآنيـــة ..... أ

الإهـــــداء ..... ب

شكر وتقديــر ..... ج

المقــدمـــة ..... د

الفصل التمهيدي 1

المبحث الأول : نشـــأة البنــدقيـــة..... 2

المبحث الثاني : توسـع البندقية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط 10

المبحث الثالث : اشتراك البندقية في الحروب الصليبية 15

الفصل الأول : الطرق والمراكز التجارية بين دولة المماليك والبندقية 30

المبحث الأول :الطريق التجاري بين دولة المماليك في مصر والبندقية 32

المبحث الثاني : المراكـــز التجاريـــة في دولــة المماليـك في مصر.....38

المبحث الثالث : الطريق التجاري بين الشرق الأقصى ودولة المماليك 51

الفصل الثاني : العلاقـــــات التجاريـــة والسياسيـــة بيـــن المماليـــك والبندقيـة 60

المبحث الأول : أسباب توجـه البنادقة للتجـــارة مع المماليك.....62

المبحث الثاني :البابويـــــة وتجـــارة المماليـــك مع البندقية.....68

المبحث الثالث : السفارات والمعاهـدات بين المماليك والبندقية 79

الفصل الثالث : التنظيمات التجارية للبنادقة في دولة المماليك 94

المبحث الأول : تشجيع وحماية سلاطين المماليك للتجارة 96

المبحث الثاني : معاملة البنادقة والامتيازات التي حصلوا عليها 104

المبحث الثالث : القناصل والفنادق والنزل البندقية 112

الفصل الرابع : المعاملات التجارية بين المماليك والبندقية 121

المبحث الأول : السلع المتبادلة بين الطرفين والجمارك 123

المبحث الثاني :العملات المتداولة والمقايضة 136

المبحث الثالث : التجار الكارمية والاحتكار 147

الفصل الخامس : الكشوف الجغرافية البرتغالية وأثرها على العلاقات بين المماليك والبندقية.....160

المبحث الأول : الكشوف البرتغالية على الساحل الإفريقي ووصولهم إلى الهند 162

المبحث الثاني : احتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية واثر ذلك على دولة المماليك في مصر والبندقية 174

الخاتمـــــــــــــة 188

المـلحـــــــــــــق..... 194

الخـــرائـــــــــط..... 200

مصادر ومراجع البحث 207

فهـــرس المحتويـــات.....246